جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

إعداد الطالب
عاكف محمد المبيضين

إشراف
الأستاذ الدكتور نايف عودة البنوي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2010

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عاكف محمد المبيضين الموسومة بـــ:

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. نايف عودة البنوي		2010/12/19	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2010/12/19	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2010/12/19	عضواً
د. هاني الطراونة		2010/12/19	عضواً

عميد الدراسات العليا/
أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدتي الحبيبة...

إلى زوجتي الغالية...

إلى أولادي رنيم، بلقيس، محمد، هبة..

عاكف محمد المبيضين

الشكر والتقدير

أما وقد تم إنجاز هذه الرسالة بفضل من الله وبحمده فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الدكتور نايف البنوي الذي لم يبخل بجهده واهتمامه وحصيلة خبرته الطويلة في الإشراف على هذا البحث رغم تعدد مسؤولياته.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. وإلى كافة مرتبات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل الذين ساهموا في تعبئة الاستبانات.

عاكف محمد المبيضين

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات...........	51
1.4 عرض النتائج..	51
2.4 مناقشة النتائج..	105
3.4 التوصيات...	110
المراجع..	115
الملاحق..	128

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

عاكف محمد المبيضين

جامعة مؤتة (2010)

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وأسرهم، ومعرفة الفروق بين نمط الجريمة باختلاف كل من: الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة، والخصائص الديموغرافية،ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات بمصداقية بلغت 95.7% حسب نتائج اختبار كرونباخ ألفا، وأشتمل مجتمع الدراسة على جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، معتمداً على عينة قوامها (801) نزيلٍ سحبت بأسلوب العينة الطبقية والمنتظمة من جميع وحدات المعاينة، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار مربع كاي، تم التوصل إلى النتائج التالية: 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال، و21.3% ضمن الجرائم الواقعة على النفس، و20.2% ضمن جرائم المخدرات، و6.4% ضمن الجرائم الواقع على العرض. الخصائص الديموغرافية المميزة لمرتكبي الجريمة تبين أن أعمارهم في الغالب تكون بين 19 و29 سنة، وأغلبهم من العزاب، والمستوى التعليمي لمعظمهم يقع بين الإعدادي والثانوي. الخصائص الاقتصادية للنزلاء تبين أن أكثرهم من العاطلين عن العمل. الفقر جاء في الرتبة الأولى من الأسباب التي دعت النزلاء لارتكاب جرائمهم حيث بلغت نسبة 33% , وبخاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال. معظم النزلاء من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل. أهم الأسباب في ارتكاب الجريمة هو غياب الدور الحقيقي لرب الأسرة بوصفه مسؤولا عنها وكذلك عدم الاهتمام بها أو استخدام العنف أو الدلال المفرط في التربية، وبالأخص إذا كانت الأم مطلقة أو تغيب كثيراً عن البيت بسبب المشاكل الأسرية.

Abstract

Demographic and Social Factors, and their Impact on Crime and Crime Patterns A Field Study on Inmates at the Correctional Facilities in Jordan

Akef Mohammad Mubaidheen
Mu'tah University (2010)

This study aims to identify the social and demographic characteristics of convicted inmates at Jordanian correctional facilities and of their families. This study also aims to learn more about the differences in crime patterns with regard to the differences in the criminals' crime history, their motive to commit a crime, the cause of their deviance, and the demographic characteristics of the inmates at the Jordanian correctional facilities. In order to accomplish the study's objectives and perform an analysis of the aforementioned variables, a questionnaire was constructed with a reliability of 95.7% using Cronbach's Alpha Test Standards to be the main source of data. The population of concern consists of all convicted male inmates in the Jordanian correctional facilities system. A sample of 801 inmates was selected using the systematic and stratified sampling methods. Descriptive statistical analysis and chi-square test were performed to arrive at the following major results:

58% of the crimes committed were crimes against property, while 21.3% were crimes against persons, 20.2% were narcotics possession crimes and 6.4% were crimes against morals.

With regard to the demographic characteristics of crime perpetrators, most of them were in the age category (19-29) years, single, and their educational level is between middle and high school.

With regard to employment status, most crime perpetrators were unemployed.

The number one main cause for the crimes of the majority of the inmates is the underlying poverty of their families, in particular with regard to crimes committed against properties.

The majority of the inmates are classified as poor, having an average estimated income of below 300 JD per month.

Among the most important social reasons for moral deviance within the inmate population are; the absence of the genuine role of the father as the person responsible for the families' integrity, the lack of family care towards the wayward person, in addition to abuse or indulgence especially in cases where the mother was divorced or had to leave the house for long periods of time due to disagreements between her and her spouse.

الفصل الأول
خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 مقدمة:

برزت ظاهرة الجريمة منذ بدء الخليقة، فقد سجل القرآن الكريم قتل أحد ابني آدم لأخيه إثر تَقَبُّل قربان أحدهما دون الآخر، كما تبرز الكتب السماوية مبادرة بعض الأمم بابتكار جرائم لم يكن يعرفها من سبقهم كجريمة اللواط في أهل سدوم وعمورة (قوم لوط). ولا شك في أن تطور المجتمعات وما يتبعه من تغير في الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ينعكس على المجتمع وسلوكه بما في ذلك الجرائم نوعاً ونمطاً وكماً وأسلوباً، كما أن تطور الأدوات الحضارية يرافقه بعض السلبيات على المجتمع، وغالباً ما يترجم في جرائم إما جديدة في طبيعتها كجرائم الحاسوب، أو قديمة في طبيعتها حديثة في طريقة ارتكابها كالذم والقدح والتحقير أو الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية. ورغم أن الجريمة تبقى تقليدية في طبيعتها وتخضع للأحكام العامة التقليدية في تجريمها، إلا أن طرق إثباتها أصبح أكثر تعقيداً ويتطلب ما لم تكن يتطلبه سابقاً لحلها وكشفها وتقديمها للعدالة، كما أنها أصبحت تقتضي أساليب في المحاكمة، بل والمعاقبة تختلف عما كان عليه في الماضي، فكان التشخيص الاجتماعي والديموغرافي من الأساليب والطرق التي تعطي بعض المؤشرات عن شخصية الجاني وطبيعته ونوع أو نمط الجريمة التي يميل لارتكابها، وهي في ذلك تشبه تحليل خريطة الجينات الوراثية ولكن بطريقة اجتماعية توقعية.

وفي هذا السياق لم يكن المجتمع الأردني استثناءً عن كل ما سبق، لا من حيث تطور الجرائم فيه ولا طرق ارتكابها وعلاقتها بخصائص مرتكبيها الديموغرافية والاجتماعية، ولا من حيث زيادة العنف فيه. الأمر الذي يستلزم التعامل معه من خلال البحوث العلمية المنهجية. تأتي هذه الرسالة وفي سياق مسيرها العام سعياً نحو التعامل مع هذه الظاهرة، بأسلوب علمي يحاول البحث في

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وعلاقتها بنمط الجريمة المرتكبة، بهدف توقع الجريمة ونمطها من خلال هذه الخصائص.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم في الأردن من حيث أنماطها وأشكالها ومدى انتشارها ودوافع ارتكابها، وعلاقتها بخصائص مرتكبيها الاجتماعية والديمغرافية، نظراً لتزايد معدلات الجريمة في الأردن وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (إحصائيات إدارة المعلومات الجنائية, مديرية الأمن العام)، وبداية القرن الحالي، وانطلاقاً من هذه المشكلة حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما خصائص الجريمة التي يرتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
2. ما الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
3. ما أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
4. ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو أثر الأسباب (الأسرية، والرفاق، والفقر والبطالة، والحي، والاجتماعية) على الانحراف نحو الجريمة؟
5. هل هناك فروق بين نمط الجريمة باختلاف (الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة والمسؤول عن ارتكابهم الجريمة) للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
6. ماالعلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية للنزلاء (الفئة العمرية، والحالة الزوجية، وسبب عدم الزواج، وكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية رب أسرة أولا، والمستوى التعليمي، وسبب عدم الانتظام في التعليم)؟

7. ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الاقتصادية للنزلاء (الحالة العملية، ومستوى الدخل الشهري، ودخل الأسر الشهري)؟
8. ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لوالدي النزلاء (الاجتماعية، ومكان الإقامة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة العملية لهما، ومستوى العلاقة بينهما, ومدى وجود صحيفة إجرامية لهما، ومستوى علاقة النزلاء بوالديهم وأقربائهم، ومدى تعرضهم للعقاب من الوالدين، ومكان الإقامة، ومتوسط حجم الأسرة)؟

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. حدوث تطورات اجتماعية وديموغرافية على المجتمعات العربية عموماً، والمجتمع الأردني على وجه الخصوص، على نحو أبرز ظواهر وجوانب ومعطيات لم تكن موجودة فيه من قبل, لذا كان لا بد من دراسة هذه التطورات وتوضيح الروابط بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية وأثرها على الجريمة وأنماطها في الأردن.
2. ارتفاع نسب الجريمة في مختلف المجتمعات، ومن بينها المجتمع الأردني وازدياد مستوى العنف فيها ومستوى التخطيط فيها على نحو لا سابق له، الأمر الذي وصل إلى ضرورة الحاجة إلى إعادة النظر في مناهج التعامل معها.
3. تطور الجريمة وأنماطها وأشكالها وتعقيدها جعل من الأهمية بمكان التعرف على الخصائص الديموغرافية المميزة للجناة باختلاف أنماط الجرائم المرتكبة، بهدف توقع خصائصهم ومعالجة المشكلات المتعلقة بهم والتي أدت بهم وقادتهم لارتكاب الجريمة أو امتهانها. فتطوير السياسات الجنائية ونظام العدالة الجنائية لا يمكن أن يتم بغير دراسة مستفيضة لمختلف التطورات الاجتماعية والديموغرافية وربطها بالتغير في الظاهرة الجرمية لتشخيص جوانب

التأثير المتبادل بينهما، وتحديد المناهج العلمية الحديثة الواجب اتباعها من أجل التعرف على حقيقة نسب الجريمة(Gill & Johnson, 2002, & Punch, 1998)، ثم تحييد العوامل التي تزيد من نسبها أو تزيد مستوى العنف والاتقان فيها، وتعزيز الأخرى التي تساعد في الحد منها كما ونوعا.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة، والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وأسرهم.
2. معرفة اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب (الأسرية، والرفاق، والفقر والبطالة، والحي، والاجتماعية) في الانحراف نحو الجريمة.
3. معرفة الفروق بين نمط الجريمة باختلاف (الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة،و المسؤول عن ارتكابهم لها) للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.
4. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية للنزلاء (الفئة العمرية، والحالة الزواجية، وسبب عدم الزواج، وكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية رب أسرة أولا، والمستوى التعليمي، وسبب عدم الانتظام في التعليم).
5. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الاقتصادية للنزلاء (الحالة العملية، ومستوى الدخل الشهري، ودخل الأسر الشهري).
6. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لوالدي النزلاء (مكان الإقامة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة

العملية للوالدين، ومستوى العلاقة بين بينهما، ومدى وجود مـــاضٍ وســـجل إجرامية للوالدين، ومستوى علاقة النزلاء بوالديهم وأقربائهم، ومدى تعرضهم للعقاب من الوالدين، ومكان الإقامة، ومتوسط حجم الأسرة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل تعريفا مفصلا لموضوع الدراسة المدعم بالنظريات المفسرة, وآراء الرواد في نفس المجال, لتقريب العلاقة بين الفرد والمجتمع ومن ثم فإن الفرد يعد جزء من هذا الكل مع تحليل للدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة, لمعرفة ما توصل إليه الباحثون, في مجال الدراسة:

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الجريمة.

إن مفهوم الجريمة مفهوم متشعب ومتعدد وعندما نسمع كلمة الجريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية، والضحايا التقليدية مثل ضحايا السرقات والقتل والاغتصاب..الخ، وهي تلك الجرائم التي أطلق عليها بعض العلماء اسم الجرائم الطبيعية (Almawred, 1995) أي التي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري, فقد أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا وأكثر عقلانية، أي أنها أصبحت نشاطا محسوباً ومقصوداً أكثر منها مصادفة ونزوة(Grolier, 1999)، ومن هنا تعددت تعريفات الجريمة بتعددها (الصالح، 2002).

فهنالك من يرى ربط تعريفها بتحديد أهداف المجتمع وظروفه (Oxford, 1998) وواقعه, لذا فمن الضروري في دراستها تناولها بوصفها سلوكا اجتماعيا يتكرر حدوثه ويرتبط بسياق اجتماعي واقتصادي وشخصي معين, ويرتبط بظروف معينة في المجتمع الإنساني سواء كانت هذه الظروف تتمثل في سرعة التغير أو في حالات الاضطراب التي يتعرض لها المجتمع الإنساني في فترة من تاريخه. (الضلاعين، 2009).

إن الإنسان عرف الجريمة منذ أن وجد في حياة جمعية، تقوم علـــى علاقـــات بشرية وروابط ثقافية معينة، ولكن هذا لا يعني أن الإنسان اهتم ببحـــث موضـــوع الجريمة أو حاول كشف علتها منذ فجر حياته، فإنسان العصر الحجـــري لـــم يكـــن يعرف معنى الجريمة أو الإجرام، فقد كان القتل لديه عملاً عادياً مـــن ضـــرورات العيش، ومتطلبات الغريزة، ويقاتل بطبيعته كل من يهدد حياته من إنسان أو حيوان، إذ لم تكن الجريمة لديه ذات مفهوم معين، بل كانت الجريمة مرحلة من مراحل بقائه وتطوره الثقافي نحو التحضر، أو نحو الاستقرار، وكلما تقدمت الحياة الاجتماعيـــة نحو مزيد من الاستقرار تقدم الإنسان في حياته نحو المزيد مـــن النظـــام، وبـــدأت الجريمة هي الأخرى تلبس الثوب الثقافي الذي يناسب العصر الذي يعـــيش فيـــه، فأبيحت أفعال محرمة، وحرمت أفعال مباحة، وأصبحت الجريمـــة نـــسبياً تخـــضع للزمان والمكان (الضلاعين، 2009)

ومشكلة الجريمة من أهم المشكلات التي تواجـــه المجتمعـــات، وهـــي تتـــأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع، فلكل مرحلة تاريخية خصائصها ومميزاتها، كما أن لكل بيئة جرائمها التي تتميز بها.

والجريمة هي كل عمل أو تصرف يخالف أمراً أو نهياً أوجبته قاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، ويباشر في وسط اجتمـــاعي (أبـــو عـــامر، 1998).

وتعرف الجريمة بأنها كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمـــع والأفعـــال والتصرفات التي تنحرف عن معايير هذا المجتمع، وهي انتهاك العرف السائد فـــي المجتمع مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيـــه(Compton, 1995)، والـــسلوك الإجرامي سلوك غير مرغوب فيه اجتماعياً (الرشيدي، 2009).

كما تعرف بأنها هي الفعل الذي يُحاسَب عليه المرء باسم المجتمـــع كلـــه لا باسم الفرد الذي تضرر به(COD, 1996 & OTD, 1998)، أو هو الفعل الذي يُعاقَب عليه المرء عقاباً شائناً ومؤلماً لا عقاباً تأديبياً (البستاني، 1977، وصليبا 1973).

وتعرف الجريمة بأنها "النشاط المتعارض مع القانون أو أي جناية أو جنحة ... أو هو فعل شرير أو خاطئ وإثم"(Worldbook, 1998) أو هـــو فعـــل يـــستحق

عقوبة جنائية وهي محل جدل"(OIE, 1997)، أو هي الذنب الجدي الذي يعاقب عليه القانون والفعل المُعيب المُخجِل.

أما الجريمة اصطلاحاً من وجهة النظر الشريعة الإسلامية متعرف بأنّهـا – محظورات شرعية زجر عنها الخالق عز وجل بحد أو تعزير, ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية, ولها عند ثبوتها وصحتها حـال اسـتبقاء توجبـه الأحكام الشرعية. وتعرف قانوناً بأنها: كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسؤول ويفرض له القانون عقاباً، أو هو: فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً،، ومن الضروري أن تـنبع الـسياسات المُجَرِمة من قيم المجتمع ونظمه الاجتماعية وثقافته (عبد المـنعم، 1996)، وهـي أيضاً انتهاك لحق أو تقاعس عن واجب. وهي وفق هذا المفهوم تقع ضـمن طـور سوء التكيف الاجتماعي وخلل في تفاعل الفرد مع المجتمع بجميع عناصره (كالفي، 1995 وسكينر، 1980 والعيسوي، "د.ت.ن." أ)، فهي من وجهة النظر الاجتماعية والسلوك الانحرافي صورة من صور اختلال الشخصية ومن صور التعبيـر عـن حاجات نفسية غير مشبعة أو من الاختلالات النفسية والعقليـة(وريكـات، 2009، ورسـتم 2001). ويـأتي التجـريم ليتجـاوز دائـرة الأخـلاق إلـى دائـرة المصلحة(almawred, 1995)، إذ إن "كل تجريم لا تبرره المصلحة العامة أو يتجاوز الحدود الضرورية هو افتئات على حقوق الأفراد وحرياتهم المشروعة، أي لا يستند إلى الشرعية".(المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، 1976)

ومفهوم الجريمة نسبي يختلف باختلاف البلدان والعصور (عزمي، 2010)، فبعض الجرائم التي كانت تعتبر جرائم في غرب أوروبا في الماضي أصبحت تعتبر عملاً مشروعاً في نفس المجتمعات، وبالمقابل فإن شرب الخمر الذي يعتبر جريمـة في المملكة العربية الـسعودية يعـد مـشروعاً فـي بلـدان عربيـة أو غربيـة أخرى.(almawred, 1995)

المفهوم القانوني للجريمة.

يكاد يجمع كل رجال القانون على اعتبار أن الجريمة هـــي: كـــل فعـــل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له القانون ويمثل قاعـــدة جزائيـــة تطبق على الخارجين عنها.و من هذا المنظور يشترط فيها أركان ثلاثـــة أساســـية: الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المـــادي المحـــسوس، فالأفكار مثلا لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة، كذلك ركـــن الأهليـــة القانونيـــة للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية الجزائية، ثم الركن الـــشرعي أو القـــانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال تعتبر جريمة. وتعتبر الجريمـــة مـــن الوجهـــة القانونية خروجا على أوامر قانون العقوبات أو نواهيه يستتبع توقيع عقوبة ما على فاعله (عبيد، 1974، وعبيد 1988).

المفهوم الاجتماعي للجريمة.

الجريمة هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عـــدل فـــي نظرها (العيسوي، 2005)، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعـــة. وهـــذا التعريف تبناه الإنثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التـــي لا يوجد فيها قانون مكتوب.

والجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية, وتأتي شهرة هذا التعريـــف لأنـــه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية في عبـــارة قـــصيرة، فالعـــادات والتقاليـــد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية. ومن أهم الانتقادات الموجهة إلـــى هـــذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفـــع العالم (Rafaele Garofalo) إلى تصنيف الجـــرائم إلـــى جـــرائم طبيعيـــة وجـــرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) كأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين:

جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة. فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الـــذي لا تختلف نظرة الناس تجاهه بأنه جريمة مهمـــا اختلفـــت المجتمعـــات والأزمنـــة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأمـــوال والممتلكـــات،

والجريمة المصطنعة هي: الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد. ولعل نظرية جاروفالو هذه من أكثر النظريات انسجاما مع الواقع الثقافي المعاصر، لأنه لا يمكن, بحكم هذا الواقع، أن يتم الحصول على تعريف اجتماعي واحد مقبول تماما في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء الاجتماع، ولذا فإن النقد الموجه لهذه النظرية مبني على اختلاف عاطفتي الشفقة والأمانة لدى المجتمعات، وهو نقد جاء به العالم (Durkheim) ويعد نقداً ضعيفاً لأنه لم يأخذ في الاعتبار أن الشعوب والثقافات قد لا تتفق على تعريف آخر أكثر من اتفاقها على هذا التعريف في هذا العصر بالذات، ثم يؤخذ على هذا النقد أن العواطف تتشابه لدى كل المجتمعات لكنها لا تتطابق تماما، والأخذ بمسألة واحدة تتشابه عواطف كل الشعوب تجاهها، خير من تركها حتى يتحقق التطابق العاطفي التام.

وثمة تقسيمات عديدة للجريمة بحسب معيار التقسيم؛ فبموجب معيار محل الجريمة هناك: الجريمة ضد الأشخاص، والجريمة ضد الأموال، والجريمة ضد الأنظمة الاقتصادية، والجريمة التي تمس الأخلاق، والجريمة التي تمس أمن الدولة. وتنقسم بموجب مدى وجود ضحية مباشرة أولا إلى: الجريمة عديمة الضحايا، والجريمة ذات الضحايا.

التفسيرات النفسية والاجتماعية للجريمة.

لا يمكن أن ينكر حقيقة أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والنفسية لها تأثير في هذه الظاهرة الجرمية مبدئياً، وتغييرات اجتماعية وثقافية أدت لظهورها إلى السطح في الفترة الأخيرة، وفيما يلي بعض تفسيرات الظاهرة على المستويين الدولي والمحلي:

أولاً: العوامل النفسية المفسرة للجريمة عموماً:

تتلخص هذه العوامل فيما يلي: (عليان، 1993، حسن، 1993، **و** WILSON, 1983, & DAVIES et al, 1996)

1. الرفض أو القبول الأبوي: فقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة (ارتباط ذي دلالة إحصائية) بين الرفض أو القبول من جهة والسمات الشخصية السلبية

كالعدوان أو العداء، والتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاية الشخصية، وعدم الثبات الانفعالي، والنظرة السلبية للحياة من جهة أخرى.(قنطار، 1992 والشهري، 2007، وأرجايل، 1993)

2. الجريمة تفسر بالسلوك الإجرامي التحويلي؛ بمعنى أن السلوك الإجرامي التحويلي (الاعتداء على شيء أو نحو شخص مخالف للشخص أو الشيء الذي سبب الغضب بصورة استجابة تلقائية مباشرة للإحباط) له علاقة بالسلوك المنحرف الصادر عن الشخص وخاصة المراهق.(أحمد، 1998، أ، وإبراهيم، 1993، وسايمنتن، 1993، والمغربي، 1986)

3. نقص مستوى الذكاء: لوحظ أن ذكاء المتسمين بالسلوك الإجرامي غالباً ما يكون أقل من أقرانهم الأسوياء. وغالباً ما يتصل ذلك أيضاً بانخفاض تحصيل الشخص العلمي مما يدفعه لتعويض النقص بإبراز (الفتوة) أو الانتقام المباشر من المتفوقين أو من يرى أنهم سبب سوء تحصيله (كالأب والأم). وتزيد هذه الظاهرة في المجتمعات الأقل وعياً حيث يتم باستمرار مقارنة عضو في المجتمع بآخر، أو أخ مع آخر, مما يجعل الأقل تفوقاً يشعر بالنقص تجاه المتفوق ومن ثم يزيد من احتمال أن يصبح المتفوق هدفاً للأقل تفوقاً من ناحية السلوك الإجرامي.(بياجيه، 2002، وجولمان، 2000، ودونالدسون، 1991، ومري 2000، وأسعد، 1986، وعيسى، 1979، وبوربلي 1992)

4. المحاكاة والتقليد: من المعروف أن الطفل عندما تتشكل شخصيته الأولى فإنها تستند في جزء منها إلى تقليد ومحاكاة الآخرين (حجاج، 1986، ودسوقي 1994)، خاصة الأكبر سناً (باعتبارهم القدوة) وإلى محاولة تَمَثُّل وتقمص شخصية الشخص الأكبر سناً (الأب، الأم، الأخ، أو البطل المعتمد) الذين تعرضهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة للطفل ويتأثرون بها (حقي، 1996)؛ وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص المؤثرين ذا سمة إجرامية من الناحية السلوكية فإنه من المتوقع أن ينشأ الطفل على مثاله آخذا الجريمة أسلوباً للتعامل مع الآخرين ونمطاً سلوكياً يظهر به. ويساهم تعزيز (RE-INFORCEMENT) السلوك الإجرامي أو المنحرف في غرس هذا السلوك

عندما يتم هذا التعزيز من الأبوين أو القائمين على التنشئة الاجتماعية للفرد في مراحل الطفولة وأثناء تشكيل شخصيته.(إبــراهيم، 1985، وســمارة، 1999، وميلر، 1987، وحجاج، 1983، واسماعيل 1986)

5. غريزة الموت (وفق النظرية الفرويدية) تدفع الفرد إلى أنماط من السلوك تؤدي إلى صورة جزئية أو كلية من الموت نتيجة رغبة غريزية (لاشعورية) لــدى الأفراد (حتى العاديين منهم)، ويتسم الأشد عنفاً في ظل هذه النظريــة بغيــاب وظيفة الأنا EGO إما نتيجة خلل في مرحلة بناء الضمير (الطفولة المبكرة) أو نتيجة زيادة قوة الهو ED.
6. خلل في بناء الضمير (على النحو الموضح سابقاً) ناجم عن زيادة في قوة الأنا الأعلى SUPER EGO وذلك نتيجة نمط تربوي مغالٍ في المثل العليا ومُبــالِغ في غرس المثل لدى الطفل.(طه، 1980، وفهمي، 1995، وعبد الله، 2003، وفرويد، "د.ت.ن." ويونغ، "د.ت.ن")
7. مرحلة المراهقة وما يرافقها من إخلال بالاتزان السلوكي لدى المراهقين تمهيداً لتشكيل الهوية الشخصانية للمراهق غالباً مــا تتــسم بالجريمــة والانحــراف (الجسماني، 1994) خاصة مع المرحلة الهامشية التي يمر فيها المراهق, حيث لا يقبل في فئة البالغين، في حين يجد نفسه غير لائق بفئة الأطفال، عندها يعبر المراهق عن هذه الصراعات والاضطرابات الــسلوكية بــسلوكيات منحرفــة وإجرامية من بينها ضرب الآخرين (إثباتاً لقوته و/أو شخصيته و/أو رجولتــه وانتمائه لطائفة البالغين).(العيسوي، 2000،)

ثانياً: العوامل الاجتماعية المفسرة للجريمة عموماً:

وتتلخص هذه التفسيرات فيمــا يلــي: (الــساعاتي، 1986، نبيــه 2008، وBOBA, 2005, BRUCE, 2004)

1. عوامل تتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة كحالات تفكك المجتمع وغياب الوالدين عن البيت، والمخالطة الفارقة (أبو سريع، 1992)، أو كون أحد الوالدين أو أحد أفراد المجتمع مضاداً للمجتمع(DAVIES et al, 1996)، أو كثرة تغيير الأســرة لمكان سكنها وعدم استقرارها بحيث لا يتمكن من بناء علاقــات طبيعيــة مــع

أقرانه. "وفي محيط الأسرة في المجتمع المعاصر، حتى في دول العالم الثالث سريعة النمو، برزت ظواهر ذات آثار على الأطفال اتخذت أشكالاً مختلفة من الضغط عليهم وإقلاقهم، وأخذت تظهر نتائجها في صور معينة أشدها العصاب والجناح، فعمل المرأة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها الذين هما دليل الحب عندهم" .(أحمد، 1998، ب، والعيسوي، "د.ت.ن."أ)

2. عوامل تتعلق بالمجتمع كانتشار الجريمة في المجتمع، وطبيعة قواعد الصراع والتنافس الذي أقره المجتمع عرفاً راسخاً، وغياب الهدف القومي، ووجود أزمات اقتصادية خاصة عندما تتأثر فئات معينة بالأزمات أكثر من غيرها. (العقاد، 2001، وعويضة، 1996، أ)

3. عوامل تتعلق بوسائل الإعلام: فانتشار صور الجريمة في وسائل الإعلام كنشر الأخبار الدقيقة عن حوادث إجرامية في وسائل الإعلام، أو بث نصوص إعلامية (مسرحيات، ومسلسلات، وأفلام، ... إلخ) تظهر فيها الجريمة بوضوح، ويتم فيها تمجيد وإجلال شخص منحرف يظهر معه أن الجريمة بطولة، هذه تؤدي إلى تشكيل نوع من القدوة للطفل والإيحاءات لتبني السلوك الإجرامي وممارستها في الحياة الواقعية.(الزغل، 1986، ووين، 1999)

4. عدم وجود مناخ التعبير والنقد في المجتمع: فرغم أن مجتمعنا الأردني ديمقراطي وحر على نحو تقل معه الجريمة إلى حد ما، فهنالك مجتمعات أخرى تزداد فيها الجريمة نتيجة غياب حرية النقد والتعبير عندما لا تسمح السلطة بحرية التعبير مما يدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة مُتَنَفَّسا للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم.(الزغل، 1986).

5. "ضعف الرابطة الاجتماعية والدينية واختلال نظام القيم وتوسع ظاهرة اللاهوية وضعف الرقابة الاجتماعية ووجود جيل من الشبان المنفصلين عن ثقافة الآباء الريفيين وغير المندمجين كلياً في الثقافة الحضرية" (الزغل، 1986).

6. يعبر الاتجاه النوعي الحديث إلى حد ما عن عجز الباحثين في سببية الجريمة للتوصل إلى نظرية جديرة بتفسير السلوك الإجرامي بصفة عامة، ولذا فقد

انصب الاهتمام على دراسة بعض الجرائم ذات النمط الخاص التي يرتكبها عادة طراز معين من الجناة، ومن بين الذين أسهموا ببحوثهم ونظرياتهم في هذا الاتجاه النوعي في تفسير الجريمة ستيوارت لوتيير(نبيه، 2007)، وقد قام فريق من خبراء الطب العقلي في مدينة بوسطن الأمريكية بدراسة تحليلية لضحايا الاغتصاب، ظهر منها عدم تغلب الباعث الجنسي في جميع الحالات المغتصبة (نبيه، 2008) الذي لم يستخدم إلا للتعبير عن السلطة والغضب بنسب متفاوتة. فقد حاول المغتصب إثبات سلطته وسيطرته مستخدما الاعتداء البديل لإخضاع ضحيته، أو أنه يعكس غضبه في إهانة المرأة وبغضها لاجئاً إلى أكثر الوسائل خزياً وتحقيراً لها، ومما يساند هذا المفهوم في تفسير سلوك الاغتصاب أن لدى الكثير من المغتصبين فرصاً متاحة لممارسة الجنس من خلال العلاقات الزوجية أو غيرها من العلاقات النسائية السائدة في المجتمع الأمريكي (علي، 1987).

7. "إذا كانت النفس البشرية في عصرنا الحاضر الذي تقاربت فيه الشعوب وتداخلت الثقافات قد أهمها الاضطراب، بحيث أصبح القلق يؤرقها في كل شيء: ويخاف بعضها من بعض، وهي تخاف من كوارث الحياة،... وهي تخاف من الأمراض المتعددة والأوبئة... وهي تخاف وتضطرب من أمور كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها حتى أصبح الخوف والقلق سمة من سماتها (الشويعر، 1990 وعلي 1987، وإبراهيم، 1998، وعلي، 1987، وأريتي، 1991).

ثالثاً: العوامل المتعلقة بالجريمة العنيفة على وجه الخصوص:

1. زيادة الاحتكاك: من البدهيات في مجال الظواهر الإنسانية عموماً والظواهر الجرمية خصوصا وجود علاقة بين الاحتكاك (التعرض بين الجاني والمجني عليه) من جهة، والصراع (والجريمة إحدى صورها ونتائجها) من جهة أخرى؛ وحيث إن فترة الاحتكاك والتعرض بين أفراد المجتمع تزيد بين الأفراد خارج الأسرة، فإنه من المتوقع أن يكون تكرار الخلافات بين أفراد المجتمع عالياً، سواء ظهر هذا الخلاف والصراع، أم لم يظهر. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه ثمة حاجة للتحفظ على التوسع في هذا التفسير، ذلك أن زيادة الاحتكاك عن حد معين مدة طويلة ينجم عنه نوع من الفهم المتبادل بين

الأطراف، الأمر الذي يقلل من عوامل الاختلاف والخلاف والصراع في كثير من الحالات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن انطواء الأفراد تحت بوتقة واحدة تجمع بين المصلحة المتبادلة، والارتباط الجبري غير المحدود زمنياً، والعواطف، كل ذلك يحوّل – في أغلب الأحوال – بواعث ودوافع الخلاف والصراع تتحول إلى علاقات تعاون وتكامل وتكافل، خاصة في ظل القيم الشرقية، مما يجعل الصراع – حتى وإن وقع – ينتهي في كثير من الحالات دون انتقام أو انفصام عرى العلاقة بين الأطراف.

2. زيادة تعقيد شبكة العلاقات: من المعروف في مجال علم الإجرام وعلم الضحايا أن زيادة عدد أطراف العلاقة بين شبكة العلاقات تعني زيادة إحصائية محضة في احتمالات الصراع أو الخلاف؛ من هنا فإن الأسر الممتدة يمكن أن يكون احتمال وجود الخلاف فيها أكبر من احتمال وجود الخلاف في أسرة نووية. وحيث هناك نسبة من الأسر في مجتمعات في الدول النامية تنتمي إلى هذا النوع من الأسر – الممتدة – فمن المتوقع وجود نسبة صراع واختلاف أكبر مقارنة بمجتمعات تزداد فيها نسبة الأسر النووية. ويرد تحفظ على هذا التفسير يتمثّل في أن طبيعة العلاقة الحميمية والفطرية العاطفية في هذا النمط من الأسر نظراً لتراجع دور المصلحة في ظل منظومة القيم التقليدية – هذه الطبيعة للعلاقة تجعل الخلافات والصراعات لا تتفاقم في صورة انتقام أو فصم للعلاقة، كما أن قيم التعاون والتكامل الاجتماعي السائدة في المجتمع التقليدي تحول دون تأثير توسع الشبكة في نشر الخلافات بين أفراد المجتمع، وإلا لما بقيت الأسر ممتدة. المعروف لدى علم الاجتماع أن العلاقات العاطفية وغير القائمة على المصلحة تقلل من التنافس والصراع السائد في ظل منظومة العلاقات القائمة على المصلحة والتي فيها يتعارض تحقيق مصلحة فرد مع مصلحة غيره في ضوء الصراع على زيادة مكاسب الفرد على حساب غيره، والنزاع على المكاسب في هذه الصورة بين الأفراد.

3. إن طبيعة العلاقات بالمجتمع تحول دون نقل ما يقع من جرائم في إطارها إلى الخارج، مما يحول دون تدخل سلطات إنفاذ القانون، وحيث إن السلطات لم

تتدخل ولم تقع عقوبة على الجاني تحقق الردع المطلوب، فإن من المتوقع عدم ارتداع الفرد واستمراره في ارتكاب الجريمة داخل المجتمع وزيادة وتيرة الجريمة إلى أن تصل نسبة الجريمة من الجسامة لأن تصبح مما لا يتساهل معه المجتمع، وهناك فقط تصل الجريمة إلى علم السلطات لتواجه مرتكبها الذي اعتاد عليها، إلا أن تعود الجاني على الجريمة وحصوله على مكاسب متكررة منها في السابق يحول دون جعل العقوبة رادعة أو نافعة في زجره أو ردعه. من هنا يتبين لنا أنه من المتوقع مع هذه الحقيقة وجود نسبة عالية من الجرائم غير الظاهرة THE DARK FIGURE OR INVISIBLE CRIMES فضلاً عن زيادة احتمال عودة الفرد بعد الإفراج عنه إلى الجريمة من نفس الأنماط التي سبق وأن ارتكبها ولكن بدرجة مهارة أعلى، أو من أنماط جديدة اكتسبها من رفاق مركز الإصلاح والتأهيل واكتسب معها أساليب الإفلات من القبض والعقوبة. (كريب، 1999)

رابعاً: العوامل ذات العلاقة بزيادة العنف الإجرامي:

هناك اتجاهان لتفسير زيادة ظهور العنف الإجرامي في الآونة الأخيرة إلى السطح، أولها يعتبر أن الظاهرة في تزايد، والآخر يرى أن الظاهرة ليست في زيادة في ذاتها وإنما الحساسية تجاهها وإدراك المختصين وعامة الناس لها هو الذي قد زاد.(العيسوي، 2007)

1. العوامل المفسرة لزيادة وقوع الجريمة في المجتمعات في الفترات الأخيرة: من هذه العوامل: (علي، 1987)، وتزايد مستوى الرعب الذي تسببه (PETERS, 2001).

أ. الإجهاد والضغوط STRESS: أدت زيادة الوتيرة والمسؤوليات للإنسان المعاصر إلى زيادة الضغط على جهازه العصبي، وهذا الضغط أدى إلى ما يلي:(المشعان، 1994، وعويضة، 1996، ب، والعيسوي، "د.ت.ن." ب، وعكاشة، 1999)

(1) ضعف تركيز الإنسان وتوازنه في مواجهة المشكلات المختلفة مما يعني البعد عن الحلول والاستجابات وردود الفعل المتزنة إلى ردود فعل انفعالية تتمثل في إيقاع الحوادث أو السلوك الإجرامي أو المنحرف.

(2) شعور الإنسان في ظل شدة التنافس بانسحاب المواقف التنافسية – غير الشريفة منها على وجه الخصوص – إلى كل الميادين، بما في ذلك المنزل، وبالتالي تفسير أي موقف منزلي – انسحاباً من الوضع العملي – على أنه نتيجة سوء نية وعدوانية من الخصم (الزوجة والأولاد) وصورة من صور التنافس أو الصراع التي يجب مواجهتها بالحزم والشدة أو العنف أو الإيذاء.

(3) تضاؤل الوقت المتاح للتفكير في الوقاية من المشكلة وفي حلها بحيث يضطر الفرد لتوفير حل للمشكلة في فترة ضئيلة جداً – نظراً لتزاحم الواجبات وعدم وجود كم كافٍ من الوقت للتفكير والتروي في الوصول إلى حل – والذي يفرض حلاً سريعاً غير مدروس فضلاً عن عدم حله للمشكلة في الحقيقة، فإنه يزيد من تفاقمها ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الضغط على الفرد لاتباع حل منحرف أو إجرامي في ظل فشله في مواجهتها بالعقل والحكمة.

ب. تأثير وسائل الإعلام: أقرت العديد من البحوث تأثير وسائل الإعلام في نشر الجريمة عموماً من جهة، ونشر السلوك المنحرف بين أفراد المجتمع من جهة أخرى في ظل ما تعرضه من علاقات تنافس وصراع شاذة بين أفراد المجتمع في رسائل إعلامية بعضها عربي المصدر وبعضها غربيٌّ، وهذا يولد الإيحاء لدى الأفراد بجواز انسحابه على العلاقت كلها، مما يؤدي إلى تقمص استجابات إجرامية – شبيهة بما تم عرضه في وسائل الإعلام – وتبنيها في التعامل مع أفراد المجتمع الآخرين. (الزغل، 1986)

ت. تطور دور المرأة في المجتمع: إن تطور دور المرأة في المجتمع جعلها من جهة منافسة للرجل، ومن جهة أخرى عرضة لضغوط وإحباطات عملية أكثر من قبل، وشريكاً كاملاً في الدخل والقرار، وهذا كله أدى إلى زيادة

توتر الرجل تجاه مكاسبها من جهة زاد من احتمالات المشاحنة، كما أنه قلل من تحملها لما يمكن أن يطرأ في المنزل من توتر، وعدم قدرتها على تحمل أسباب التوتر التي كانت تتحملها في السابق عندما لم تكن هناك مصادر توتر أخرى. كما أن انتشار بعض المفاهيم التفكيكية للمجتمع (كحركات مناهضة الرجال واتهامهم بالاضطهاد وتصوير وضع المرأة كوضع مأساوي، بل ودعوة النساء على التمرد) ساهم في زيادة توتر الطرفين خاصة عندما تكون المرأة من تلك المتأثرات بهذه الحركات والشعارات (مجدوب، 1976).

2. زيادة الحساسية نحو الجرائم المرتبطة بالأسرة وزيادة إدراكها بغض النظر عن زيادة أو عدم زيادة حجمها، وذلك يعزى إلى: (علي، 1987)

أ. انتشار الوعي والفهم السليم للإسلام بدلاً من القيم التقليدية غير الملتزمة به؛ فالمفاهيم التقليدية الجاهلة بحقيقة الإسلام كانت ترى في الجريمة وسيطرة الأب على الأسرة بالطرق المتطرفة جزءاً من الدين. إلا أنه ونظراً لانتشار التعليم وقيام علماء الدين عبر وسائل الإعلام بتوعية الأفراد بمختلف فئاتهم بأن ذلك ليس من الدين وأن الدين منه براء، فقد زادت حساسية الناس نحو السلوك الإجرامي الموجه من رب الأسرة إلى الزوجة أو الأولاد، وتطور نمط من الرفض لهذا السلوك والسعي للحد منه.

ب. انتشار مفهوم حقوق الإنسان، وزيادة وعي الأفراد بهذه الحقوق، بما في ذلك:

(1) حقوق المرأة: إن وعي المرأة بحقوقها، وقيام مؤسسات ومواثيق حقوق المرأة وازدياد نشاط حركات تحرير المرأة وحركات حقوق المرأة التي لم تعد تقبل للمرأة أن تكون محلاً للإيذاء البدني والمعنوي، ونشر هذه المنظمات مفاهيمها وأفكارها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

(2) حقوق الطفل: إن قيام مؤسسات ومواثيق حقوق الطفل، قد ساهم في نشر الحساسية ضد صور الممارسات المنحرفة الواقعة على الطفل، فالطفل الأقرب للبلوغ أصبح أكثر إدراكاً لحقوقه – وربما بشكل متطرف من وجهة نظر معينة يتبناها الباحث على الأقل – مما جعله يتعامل مع أي انتهاك لهذه الحقوق بحساسية وعدم تسامح.

ت. اتجاه المجتمعات للتحضر السلوكي، وما ينطوي عليه من طرق سلمية في التعامل وإلى تطوير أساليب مختلفة لتحقيق المكاسب وحل النزاعات سلمياً, مثل أساليب التفاوض، والتقرير الذاتي (تقرير المصير) والاعتراف باستقلال أفراد المجتمع خاصة البالغين، والاعتراف بالتعددية والقبول بالرأي الآخر؛ ومن ثم لم يعد اعتداء الرجل على المرأة (والذي كان قائماً من قبل) مقبولاً ولم يعد شيئاً عادياً يمكن أن يُسْمَح له بأن يقع كل يوم دون استجابة.

ث. تشكيل بدائل للأسرة التقليدية: إن استحداث بدائل للأسرة التقليدية على يد عدد من المحدثين ومستوردي الأفكار الغربية شجع على لجوء المرأة والطفل إلى مثل هذه المؤسسات هرباً من الأوضاع التي لم يكن ثمة مفر منها في السابق؛ فقد كان الأب (أب المرأة) في كثير من الأحيان من دعاة أن المرأة يجب أن تتحمل ما يقع عليها من زوجها، وكان الأب في كثير من الأحيان يضطر ابنته للعودة إلى بيت زوجها تجنباً للعار والفضائح، فام تكن المرأة تجد ملاذاً في مثل هذه الحالات، أما الآن فقد شكلت هذه المراكز عاملاً مشجعاً للمرأة لترك بيتها عند تعرضها لأذى، كما أن بدائل الأسرة التقليدية قد نبذت بعض كبار السن من طويلي الخبرة خارج البيت – إلى ملجأ عجزة – مما حرم العائلة من خبرتها وحنكتها في إدارة الصراع المنزلي وحل الخلاف بالحكمة غالباً وبالسلطة أحياناً على النحو الذي كان يقوم عليه في الماضي(خليفة، د. ت. ن.)، ولا شك في أن بعض الجرائم – كتعاطي المخدرات – عدت أيضاً من الخيارات التي اختارها البعض للتهرب من تلك الأوضاع.(UNSDRI, 1984, & UNSDRI, 1976)

إن المؤسسات التقليدية قد أدت دورها خير أداء، وقد حققت المزايا التالية:

1. صيانة وحدة المجتمع، فكان استمرار المجتمع في نظر جميع الأطراف متطلباً مهماً يستعد الأطراف لتقديم بعض التنازلات لتحقيقه، وكان أثر ذلك في عدم فصم عرى الزوجية بسهولة وعدم انتشار الطلاق والتمرد بين أفراد المجتمع الواحد.

2. حماية الأولاد من المؤسسات المصطنعة بتوفير مؤسسات حميمة وأسر بديلة يرتبط الطفل والمرأة بها برابطة دم بدلاً من رابطة وظيفية هشة، وسيتناول الباحث البدائل التقليدية ببعض الإسهاب في موضع آخر في هذا البحث.
3. حماية المرأة عند تعرضها لاضطهاد حقيقي، فقد كان للجار والقريب وكبار السن من الأصول دور في حماية المرأة وحماية الطرف الضعيف في المعادلة في عدد كبير من المواقف.
4. تنظيم المجتمع تنظيماً حقيقياً بتطبيق مبدأ وحدة القيادة، ذلك المبدأ الذي لا خلاف على ضرورته في العلوم الإدارية والسياسية، وحقائق الواقع التنظيمي لأي مؤسسة يراد لها أن تستمر وتكون بناءة منتجة.
5. توفير أدوار لكل من المرأة والرجل تتناسب مع الطبيعة الفسيولوجية والنفسية والعاطفية لكل منهما، ومن السذاجة في هذا السياق النظر إلى المرأة بأنها عنصر غير منتج وأن دورها غير اقتصادي، فدورها في الحقل، بل في تدبير المنزل – وهي مهنة يُتَقاضى عليها ويمكن تقدير قيمتها الاقتصادية بالنقود – والإنتاج المنزلي (كالخياطة، وإنتاج الألبان والطهي, وهي مهن يمكن تقدير قيمتها اقتصادياً)، كل هذه كانت أدواراً تتناسب مع طبيعة المرأة، بالنظر لوضعها أثناء الحمل والرضاعة التي تتطلب غالباً الاستقرار المكاني حماية لها وللطفل صحياً ونفسياً.

و ترى الدراسة أنه لا يُعَدُّ وجود بعض الممارسات الخاطئة مناقضاً لسلامة الأساليب التقليدية في تنظيم العلاقة، ولا يمكن الحكم على البدائل الغربية بأنها أفضل إطلاقاً قبل أن يتم فحص تطبيقاتها (في أرضها الأصلية) مقارنة بالأساليب الشرقية التقليدية، وقبل تحليل مدى قابليتها للتطبيق في أرض غير أرضها وحجم السلبيات التي تأتي نتيجة تطبيق مثل هذه الأساليب المستحدثة في أرض لم توجد لها أصلاً وهي غريبة عن معطياتها. ويرى الباحث أن الإجراء السليم هو تطوير الأساليب التقليدية في هذا المجال تطويراً تدريجياً منطلقاً من تصويب المفاهيم الخاطئة المتناقضة مع القواعد الشرعية الإسلامية من جهة (CPRC/MOI, 1996, & Abd El-Al, 1985)، واستثمار خصائص ومعطيات هذه البيئة وقيمها العربية في التطوير

ومعالجة العيوب من جهة أخرى. وفي هذا الإطار تجد الدراسة نفسها مضطرة لبذل جهد في توضيح ما اشتبه على البعض من موقف الشريعة الإسلامية من حق التأديب وحق سيادة الأسرة وربوبية العائلة.

النظريات المستخدمة في تفسير الجريمة.

برزت نظريات عديدة لتفسير الجريمة عموماً، وتطورت هذه النظريات شيئاً فشيئاً، وتنوعت، ونوردها على النحو الآتي:

أولاً: النظرية التقليدية:

نشأت النظرية التقليدية استجابة للنظام القانوني البربري ونظر العدالة والعقاب التي وجدت قبل عام 1789. سعت هذه النظرية للتأكيد على الإرادة الحرة والرشدانية الإنسانية.

اعتقدت هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن فعل يتعلق بإرادة حرة بموجبها قام الفرد بحساب عواقب الأفعال التي يرتكبها(الجوهري، 1997). ومن هنا فإن العقوبة تأتي من أجل ردع الناس من ارتكاب الجريمة، ولذلك يجب أن يفوق الألم الذي ينجم عن العقوبة اللذة التي حصل عليها المجرم من ارتكاب الجريمة. ركزت النظرية التقليدية على التعريف القانوني للجريمة أكثر من التعامل مع السلوك الإجرامي.(سليمان، 2001)

في سياق هذه المرحلة برز اثنان من أشهر الكتاب في هذا المجال، وهما سيزار بيكاريا (1738-1794) وجيريمي بنتام (1748-1832)، حيث قادا التوجه نحو حقوق الإنسان والتركيز على الإرادة الحرة للمجرم في ارتكابه الفعل أساساً للمسؤولية الجنائية (بهنام، 1976). لقد اعتقد بيكاريا أن الجريمة تعود للتشريعات السيئة لا للأشخاص السيئين، وبالتالي ثمة حاجة لنظام عدالة جنائية جديد لضمان المعاملة المتساوية لجميع الناس أمام القانون (الصيفي وأبو عامر، 1998). لقد قدم كتابه "حول الجرائم والعقوبة" صورة جديدة لنظام العدالة الجنائية تخدم جميع الناس، وارتقى به هذا الكتاب ليشتهر بأنه "أبو علم الإجرام الحديث".(CPRC/MOI, 1976).

بالمقابل فقد كان تركيز بنتام على المذهب النفعي، الذي يقوم على مبدأ تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من الجمهور. لقد اعتقد بنتام

بأن الأفراد يزنون احتمالات اللذة الحالية والمستقبلية مقابل الألم الحالي والمستقبلي (ربيع، 1991). هكذا، يضعون جميع المعطيات في ترتيب حسابي عقلاني ومعادلات لاتخاذ القرار حول قيامهم بارتكاب الجريمة. واعتقد كذلك أن العقوبة يجب أن تفوق اللذة المتحصلة للمجرم من الجريمة قليلاً وليس أكثر من ذلك. استناداً إلى بنتام، فإن القانون إنما جاء لتحقيق السعادة للجميع، وحيث إن العقوبة تنتزع السعادة فتصبح مبررة إذا دفعت شراً أكبر.(قرني، 2006)

ثانياً: النظرية التجريبية:

تخالف هذه النظرية سابقتها بأنها تسعى لتفسير العالم وحولها.إذ ارتأت أن السلوك يتحدد بموجب معطيات بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية. جاء تركيز هذه النظرية على نظرة حتمية للعالم، وعلى السلوك الإجرامي بدلاً من المسائل التشريعية، وعلى منع الجريمة من خلال علاج أو إصلاح المذنب.

قام التجريبيون باستنباط الأساليب العلمية من العلوم الطبيعية، وقاموا بجمع البيانات من أجل تفسير الأصناف المختلفة من الأفراد والظواهر الاجتماعية. في هذا السياق، قام أتباع النظرية الطبيعية وعلم الأنثروبولوجيا بتشكيل نظرية التطور والتي اعتبروها عاملاً حاسماً لدراسة السلوك الإجرامي البشري، مع اعتبار أن الإنسان مسؤول عن أفعاله ونتائجها. من هنا جاء تركيز التجريبيين على الرصد المنظم وتراكم الأدلة والحقائق الموضوعية ضمن منهج استدلالي.

في هذا السياق جاء سيزار لمبروزو (1835 – 1909) ليستبدل الحتمية بالسلوك النابع عن إرادة حرة. لقد قام هو وكل من إنريكو فيري ورافائيل جاروفالو بتطوير النظرية التجريبية في علم الإجرام والتي سعت لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق البحث والفحص العلمي. لقد آمن لمبروزو بوجود "المجرم بالفطرة"، واعتقد أن هنالك ملامح بدنية شبيهة بالقردة باعتبار أن المجرد لم يكتمل تطوره (بالمفهوم الداروويني) بوصفه كائناً. لقد أخذ لمبروزو قياسات الآلاف من المسجونين الأحياء والأموات لإثبات رأيه وبناءً على تجاربه بين أن المجرمين يفتقرون إلى حس وجداني، وينعدم لديهم تأنيب الضمير. أضاف لمبروزو لاحقاً عوامل اجتماعية واقتصادية إلى قائمة أسباب الجريمة إلا أنه اعتبرها ثانوية بطبيعتها مقارنة بالعوامل

البدنية سالفة الذكر. ولقد استمرت هذه النظرية بعد ذلك ليس لثبوتها، ولكن لتعرضها للنقد المستمر من العلماء.

ثالثاً: مدرسة شيكاغو:

ركزت هذه النظرية على السلوك الإنساني حصيلة لتأثير عوامل اجتماعية وجسمانية وبيئية، أكثر منها خصائص جينية أو شخصية. اعتقدت هذه المدرسة أن المجتمع هو المؤثر الأكبر في السلوك الإنساني، وأن المدينة مثلت نموذجاً مثالياً لهذه النظرية.

لقد طور الباحثون التابعون لهذه المدرسة علم الاجتماع التجريبي، من خلال دراسة البشر في بيئتهم الطبيعية بدلاً من النظر إلى البيئة الاجتماعية من برج عاجي. دمجوا البيانات كالحالات الفردية والإحصاءات السكانية وشكلوا من خلالها أساساً مهماً صار المرتكز لكثير من النظريات المعاصرة في علم الإجرام. لقد اعتمد الباحثون في هذه المدرسة على مدينة شيكاغو (التي حمل النظرية اسمها) باعتبارها مصدر الإجابات عن الأسئلة الكثيرة التي تثار لديها. آمن الكثير من العلماء في ذلك الوقت بأن التحضر والهجرة نحو المدينة من أهم أسباب المشكلات التي ظهرت في تلك المرحلة الزمنية. لقد ارتبطت الجريمة بالأحياء المتخلفة نظراً للحراك الاجتماعي الذي يقوم به العاطلون عن العمل من الذكور والإناث إضافة إلى الشباب وكبار السن، فقد ظهرت المشكلات الاجتماعية التي تتراوح بين التردي الصحي، والمساكن غير الملائمة، وعصابات الأحداث، والفساد الخلقي، إلى غير ذلك. لم يعد الأفراد متماسكين ولم تعد المجتمعات المحلية متآلفة. وحيث إن كثيراً منهم قد افتقروا إلى من يستعينون به على حوائجهم فقد نمت الجريمة خلال هذه الفترات العصيبة، واقترنت في الغالب بالمناطق المتخلفة، حيث عاش المهاجرون. هنا قام الأفراد بتشكيل عصابات وجماعات متكاتفة ارتبطت ممارساتها بقيم منحرفة. لقد مثلت هذه البيئة مختبراً لعلماء الاجتماع في جامعة شيكاغو، ولهذا سميت المدرسة بهذا الاسم. لقد تمثلت مساهمة هذه المدرسة علمياً بالاعتماد على اتجاهين علميين: الأول الاستناد إلى بيانات رسمية كالتقارير الإحصائية السكانية، وسجلات الإسكان والرعاية، والأرقام الجنائية. وانطبق هذا الوصف للمناطق باعتبارها مناطق الجريمة

والتخلف والفقر على مناطق جغرافية مختلفة من المدينة. أما الجانب الثاني فيتمثل في دراسة السيرة الحياتية. وقد ساعدت هذه التطويرات على الابتعاد عن التجريد النظري والاتجاه نحو مقاربات أكثر موضوعية للعالم الحقيقي والظواهر المتعلقة به. وتم تفسير الانحراف والجريمة باعتبارها ظواهر نفس-اجتماعية. لقد توخت المدرسة عرض السلوك الإنساني في سياق بيئته الطبيعية، ولذا تدخل هذه المدرسة من حيث التصنيف في إطار المدارس البيئية. كما أنها وفرت البحوث اللاحقة تحليلات واضحة بأن حياة المدينة كانت سطحية، الناس نكرات، العلاقات انتقالية، والصداقات والروابط العائلية ضعيفة. حيث رأت هذه المدرسة ضعف العلاقات الاجتماعية الأساسية تعد عاملاً حاسماً في إحداث الفوضى الاجتماعية.

لقد انتبه علماء الإجرام أتباع مدرسة شيكاغو إلى أمراض المدينة التي رفعت مستوى الجريمة فيها. وأظهرت كثير من الدراسات التي أنجزها شو وماكي هذه الناحية. كما ركزت مدرسة شيكاغو بشكل واضح على أن البشر مخلوقات اجتماعية، وعلى أن سلوكهم هو ثمرة بيئتهم الاجتماعية. إذ توفر البيئة الاجتماعية القيم والتعريفات التي تحكم السلوك. وترى أن التحضر والتصنيع يساهمان في إضعاف أنماط القيم القديمة والمعززة للتماسك، وبالتالي تتسبب في ظهور مجتمعات بنظم معايير وقيم تنافسية. مما يؤدي إلى انعكاس تحلل الحياة الحضرية على المؤسسات الأساسية كالأسرة، والصداقات، وغيرها من الجماعات الاجتماعية لتصبح منكرة وغريبة, وفي جو اختلال القيم, التعريفات المقابلة حول مفهوم السلوك السليم تكون متعارضاً مع سلوك الآخرين. كما ترتبط الفوضى الاجتماعية بشكل أكبر في مركز المدينة الحضرية، وتقل كلما ابتعدنا عن المركز. ومن ثم، فإن الجريمة قد تطورت عبر تماس متكرر بتقاليد وأهداف وقيم منحرفة تطورت هي بدورها عبر فترة زمنية في صورة مناطق فوضوية داخل المدينة.

رابعاً: الاتجاه التكاملي:

إن السلوك الإجرامي بحسب أتباع هذا الاتجاه هو سلوك مركب نتيجة مجموعة من العوامل ذات طابع اجتماعي أو عضوي أو نفسي، مع أن غالبية النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة العوامل النفسية والاجتماعية فقط سبباً

للسلوك الإجرامي. ولابد من التفريق هنا بين اتجاه العوامل المتعددة الذي يعتمد في تفسيره للسلوك الإجرامي على الإحصاءات الجنائية والاهتمام بالجزئيات وتجاهل الكل، والنظريات التكاملية التي تربط العوامل في صورة من التفاعل الديناميي، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء النمو الفعلي للشخصية. وكما تبدو بتفاعلها مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه. وعلى ذلك يمكن اعتبار نظرية المخالطة الفارقة على أنها نظرية تكاملية في تفسير السلوك الإجرامي لأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية, وهي نظرية تكاملية في دراسة السلوك الإجرامي وتفسيره، وقد توصلت بحوث العالمين الأمريكيين شلدون وإليانور جوليك التتبعية إلى ثلاثة جداول للتنبؤ بالجنوح، يحتوي أولها على عوامل اجتماعية مثل معاملة الأب، والجدول الثاني خاص بالعوامل النفسية مثل: الرغبة في تأكيد الذات والتحدي، والتشكك والميل إلى التخريب والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بالعوامل الطب-عقلية (المتأثرة بالجهاز العضوي) مثل المخاطر والانبساط والاستسلام للإيحاء والتعصب للرأي وعدم الاتزان الانفعالي.(المبيضين، 1994).

وخلاصة القول أن الاتجاهات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ترفض فكرة النظر إلى السلوك الإجرامي بوصفه وحدة متكاملة، وتركز البحث في مجال محدد للتعرف على أسباب نماذج خاصة من الجرائم أو تفسير أنماط معينة من المجرمين.

2.2 الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تتصل بموضوع الدراسة الحالية:

الدراسات العربية:

دراسة قام بها (المبيضين، 1994) بعنوان "الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن". حيث أجريت الدراسة على عينة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددهم (682) محكوماً، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن غالبية الجرائم تتركز في السرقة، حيث شكلت ما نسبته (29.5%) من مجموع الجرائم التي أودع مرتكبوها في مراكز الإصلاح، تليها جرائم ضد الأموال بنسبة (23.6%) أما جرائم العرض والشرف فجاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبتها (22.7)، فجرائم المخدرات بنسبة (14.4%) وآخرها جرائم القتل وكانت النسبة (9.85%) من مجموع الجرائم، ويدل ذلك على ما يلي:

1. انخفاض نسبة في جرائم المخدرات مقارنة بما يشاع في وسائل الإعلام المختلفة.
2. جرائم الأموال وجرائم السرقة أكثر من نصف الجرائم في المملكة، إذ إن مجموعها (362) حالة، تشكل ما نسبته (53.1%) من الجرائم محل الدراسة.
3. ارتفاع نسبة جرائم العرض والشرف من بين أنواع الجرائم.
4. عدد النساء في مراكز الإصلاح أقل من الرجال.

ب- فئة العزاب أكثر ارتكاباً للجرائم من المتزوجين.

ج- هنالك علاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمي ودرجة تمثيل تلك الطائفة في مراكز الإصلاح، إذ إن نسبة حملة الشهادة الإعدادية فما دون في مراكز الإصلاح تصل إلى (73.6%) تليها حملة الثانوية بنسبة (18.5%).

د- أصحاب الدخول المتدنية أكثر ارتكاباً للجرائم.

ه- الجرائم الأكثر تكراراً بين نزلاء مراكز الإصلاح هي جرائم سرقة تليها جرائم إصدار شيك بدون رصيد وهتك العرض وتجارة المخدرات.

قام (عبيدات، 1998) باجراء دراسة بعنوان "أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن"، بهدف التعرف إلى أنماط الجريمة وأسلوب توزيعها في محافظات شمال الأردن، والوقوف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه الخصائص في دفع بعض الأفراد إلى الإقبال على أنماط من الجرائم أكثر من غيرها، ولتحقيق هذا الهدف؛ قام الباحث باختيار عينة ممثلة من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل قفقفا، الذي يضم جميع النزلاء من

أبناء المنطقة. وقد تم جمع البيانات من أفراد العينة بواسطة استبانه تم تصميمها لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أكثر الجرائم انتشاراً في محافظات شمال الأردن هي جرائم : السرقة، شيك بدون رصيد، هتك عرض، القتل،الإيذاء الجسماني، الزنا, الشروع بالقتل, وشكلت (83.9%) من مجموع الجرائم التي ارتكبها المجرمون من أبناء المنطقة).
2. تنتشر الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها في المدن، أكثر من انتشارها في التجمعات الأخرى، فيما عدا جريمتي هتك العرض والزنا التي تنتشر في الأرياف أكثر من التجمعات الأخرى.
3. غالبية أفراد العينة هم من فئة الدخول المنخفضة والفقراء والعاطلين عن العمل الذين لا تتوفر لهم سُبل العيش الكريم.
4. غالبية النزلاء هم من فئة صغار السن والعمال والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية منخفضة أو من الأميين.
5. وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة والمتغيرات المختلفة التي تناولتها الدراسة.
6. وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة المختلفة والدوافع لارتكابها.

وقام (المهيرات، 1999) بدراسة بعض الخصائص الديموغرافية للجريمة في الأردن خلال الفترة 1985–1996. حيث أخذ عينة مكونة من 30% من الأشخاص المحكومين الذين صدرت بحقهم الأحكام القطعية في تلك الفترة. وبالتحديد ربط التحليل بين طبيعة الجرائم المرتكبة والظروف المحيطة بالجرائم وبعض الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم. وعمد الباحث إلى توزيع استبانه مكونة من أربع مجموعات من الأسئلة تضم الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم والتصنيف السكاني لهم والظروف المكانية والزمانية التي ارتكبت فيه كل جريمة وتحليل ظروف كل الجريمة. واستعمل أسلوب التحليل العنقودي الذي يقوم بتصنيف مرتكبي الجرائم إلى مجموعات متشابهة ومتجانسة. وأيضا استعمل بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار مربع كاي. وأظهرت نتائج الدراسة التأثير الواضح للأوضاع

الاقتصادية (الفقر) والسياسية (الهجرات القسرية) والثقافية (المستوى التعليمي) والاجتماعية (الهجرة الداخلية والتفكك الأسري) والقيم الدينية والأخلاقية على اتجاهات الظاهرة الإجرامية في الأردن.(أحمد، 1998، ب)

وقدم (علوي، 2001) بحثاً بتصنيف فئات الجرائم وأنماطها في دولة الإمارات والتعرف على مدى الترابط بين التركيب السكاني ومشكلة الجريمة في المجتمع الإماراتي وتفسير ظاهرة الجريمة من خلال العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. واستخدم الباحث أسلوب المسح بالعينة من خلال اختبار عينة تتكون من 369 نزيلاً في دولة الإمارات وتمت معالجة البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام اختبار مربع كاي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات الداخلة في الدراسة.و قد أظهرت نتائج التحليل أن الجريمة التي يشهدها مجتمع الإمارات هي جريمة مستوردة بمعنى أن أكثر مرتكبي الجرائم هم ممن يتسللون إلى الدولة بطرق غير قانونية. وأن من أهم دوافع الجرائم تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري, وأن سكان الحضر هم أكثر ميلا لارتكاب الجرائم من سكان الريف والبدو وأن أعلى معدلات الجريمة تحصل في المناطق المكتظة سكانيا وفي فصل الصيف. وأوصت الدراسة بضرورة منع التأشيرات لرعايا الدول الأسيوية التي يقترف مواطنوها بعض الجرائم, وتكثيف جهود مراقبة الحدود لمنع عبورها بالطرق غير الشرعية, وإقامة مركز دراسة متخصص في مجال الدراسات الاستراتيجية والجنائية والاقتصادية والاجتماعية, والتأكد من فعالية قوانين العقوبات في ردع مرتكبي الجرائم.

وقام (العمري، 2002) بدراسة العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. حيث هدفت دراسته إلى التعرف على العوامل المختلفة التي تؤدي بالأحداث إلى ارتكاب السلوك المنحرف، والكشف عن العوامل التي تؤدي على العودة للانحراف مع التركيز على العوامل الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق وأوقات الفراغ، مع تحديد دور الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة الإصلاحية في الحد من العودة ومدى استفادة المبحوث من الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عنه من المؤسسة الإصلاحية.

تلخصت نتائج الدراسة في أن أغلب المبحوثين كانوا من الفئات العمرية (13–18) وأن ثلثيهم يغلب عليه حياة المدينة مكاناً للاقامة وأن أغلبهم من الفئات التعليمية الإعدادية والابتدائية, وأن المساكن التي يقطنها المبحوثون يغلب عليها نمط البيوت الشعبية بصغر حجمها وقلة عدد حجراتها خاصة في الأحياء الشعبية العشوائية. كذلك تبين أن غالبيتهم يعيشون في أسر كبيرة وعدد أفراد كبير ودخل اقتصادي متدن, وهي أسر متكاملة من الناحية الشكلية وليس المعنوية نظراً لتدني المستوى التعليمي للوالدين والجهل بأساليب التربية السليمة ونقص التفاعل الحميم والعواطف بين الأبناء والآباء، بل ووجود التوتر العائلي. كذلك أظهرت الدراسة أن أغلب آباء وأمهات العائدين أميون، وأن عدد التكرار لدى الأغلبية هي مرتين. بالنسبة وكانت السرقة والتغيب عن المدرسة من أكثر الجرائم تكراراً، وكشفت أيضا عن تأثير الأصدقاء على المنحرفين في دفعهم للانحراف.

قام (البلوشي، 2003) بدراسة بعنوان "العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية"، هدفت إلى معرفة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في سلطنة عُمان، ومعرفة أنماط الجرائم التي يرتكبنها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع النساء العُمانيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها. وحيث بلغ عددهن 50 نزيلة وموقوفة. وأشارت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة من الفئة الشابة، وأن غالبيتهن قد حصلن على تعليم متدن، وأن نصف عينة الدراسة عازبات، وتبين من نتائج الدراسة تدني المستوى التعليمي والاقتصادي لأسر أفراد الدراسة، كما تبين أن أغلبهن يعانين من تفكك أسري مادي ومعنوي، وأن أكثر أنماط الجرائم التي يرتكبنها هي الجرائم الأخلاقية (الزنا)، وظهور جرائم شيكات بدون رصيد.

كما قام (الربدي، 2003) بدراسة للعوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص والسمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة, ومدى تأثير تلك السمات في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة, إضافة إلى التعرف على أهم العوامل

الاجتماعية المرتبطة بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة. فقد استخدم البحث المنهج الوصفي وذلك بأسلوب المسح الاجتماعي، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية النساء السعوديات المودعات في سجون النساء ومؤسسات رعاية الفتيات جرائمهن أخلاقية على وجه الحصر، ومعظمهن في سن الشباب ومتدنيات في مستوى تعليمهن، وأن أكثر من نصفهن متزوجات أو سبق لهن الزواج ويعشن في بيئة أسرية متصدعة من عدة نواحٍ، كما تبين ضعف الحالة الاقتصادية، وتأثير الصديقات السيئات على انحرافهن. كذلك تبين تأثير وقت الفراغ في ميلهن لارتكاب الجريمة وتأثير نوعية البرامج التي تتابعها النساء في ميلهن لارتكاب الجريمة، وتأثير ضعف الوازع الديني بشكل حاسم في تعزيز الميل للانحراف.

وقامت (البريمي، 2003) بدراسة أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات في دولة الإمارات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية (الأسرة، والمدرسة، والمجتمع) على اتجاهات الطلاب نحو المخدرات، وذلك من خلال التعرف على مصادر معرفة الشباب بالمخدرات، ومعرفة واقع المخدرات في بيئتهم الدراسية، ثم دراسة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية للمبحوثين وأثرها على اتجاههم نحو المخدرات.

استتند منهج البحث على المسح الاجتماعي بالعينة، لمعرفة اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات، إضافة إلى المنهج التحليلي لتوضيح العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الشخصية والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بآراء المبحوثين حول هذه الظاهرة.

وصلت الدراسة إلى أن هناك معرفة مبكرة لدى الطلبة عن المخدرات خاصة عن طريق وسائل الإعلام، ويتم تزويدهم بالمخدرات, وخاصة الهيروين الذي يحقنونه في أجسادهم عن طريق سيارات تمر على مؤسساتهم التعليمية. وأهم نتيجة هو تأثير الأصدقاء في الدفع للتعاطي, خاصة في مراحل الضغوط النفسية، التي تزيد من المشكلات الاجتماعية للطلبة المبحوثين مع أسرهم.

و قام (الحارثي، 2003) بدراسة أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين: دراسة مسحية في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة, بهدف التعرف على العوامل الذاتية للحدث والعوامل الاجتماعية، التي أدت به إلى الجنوح لدى عينة من الأحداث الجانحين في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث دلت نتائج الدراسة على وجود فروق بين بعض العوامل المؤدية إلى انحراف وجنوح الأحداث يمكن عزوها للمنطقة الجغرافية، والمستوى التعليمي والاقتصادي والتعامل الأسري للحدث، والتفكك الأسري، وعوامل التنشئة الاجتماعية، وبعض العوامل الثقافية.(العيسوي، 2006)

وقامت (الحموري، 2003) بدراسة بعنوان: " النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن" ركزت على قضية النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف، الممثلة بالانحراف عن القيم والمعايير المرتبطة بشرعية العلاقات الجنسية، حيث تناولت بحث ووصف الخصائص والظروف الشخصية والاجتماعية للموقوفات، كما هدفت الدراسة لبيان تصور الموقوفات لظروف الإيقاف وما يمكن أن يترتب على ذلك والتعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للموقوفات، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لكامل مجتمع الدراسة الذي تألف من 40 نزيلة وقت إجراء الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تدني معدلات المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأمية، وانتماء النسبة الكبرى إلى الفئة العمرية (18– 35)، وارتفاع نسبة العازبات وغير العاملات بأجر.
2. الموقوفات ينتمين في الغالب إلى أسر تتصف بتدني المستوى الاقتصادي والظروف المادية الصعبة، والعلاقات الأسرية تتصف بالعنف والتفكك وتدني المستوى التعليمي للوالدين وللزوج في حالة المتزوجات ووجود أفراد من الأسر ممن لهم سجل إجرامي, ووجد أن أكثر من 90% من الموقوفات هن ممن تزوجن رغما عنهن وبالإكراه.

3. عبرت نسبة عن تخوفهن من نتائج التسريح، كما عبرت نسبة عن حيرتهن لمصيرهن، وقد أوضحت المقابلات المفتوحة عن تخوف من العودة للمجتمع نتيجة ما لحق بهن، وما يمكن أن يواجهن من عقاب أسري.

وقد قام (النجداوي، 2003) بدراسة بعنوان: الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات الأسرية في الأردن. هدفت إلى معرفة مدى ارتباط الجريمة بالبطالة والمشكلات الأسرية في المجتمع الأردني وذلك من المنظور التشابكي للعلاقة, حيث ركزت الدراسة على الخصائص الشخصية والظروف الاجتماعية الاقتصادية للمبحوثين وأسرهم. وتكون مجتمع الدراسة من مجموع النزلاء في داري الإصلاح والتأهيل في الجويدة (عمان) وبيرين (الزرقاء) وبلغ عددهم 1750 نزيلا، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغت 150 نزيلاً، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي وجمعت البيانات بواسطة الاستبانة. وخلصت الدراسة إلى: أن الميل لارتكاب الجريمة بين أفراد العينة يرتفع تصاعدياً بارتفاع العمر بعد (20) سنة. وأن فئة العزاب أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة بنسبة (53.3%) يليهم المتزوجون بنسبة (42.7%). وأن المستوى التعليمي ذو دلالة مهمة في ارتكاب السلوك الإجرامي فهناك (57.7%) من حجم العينة هم من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة. وأن نسبة مرتفعة من المجرمين هم من الطبقة العمالية الذين يمارسون أعمالا ذات مردود مادي متدن، وبلغت نسبتهم (50.5%) وهذا يدل على أن المستوى الاقتصادي المتدني، أو المتمثل بالأجر المنخفض بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، أدى إلى سلوكهم الجرمي. وأن الأوضاع الاقتصادية السيئة، والمستوى الاقتصادي المنخفض للفرد، هما من المؤشرات المباشرة في تغير اتجاه الأفراد نحو السلوك المنحرف، وذلك لمواجهة المتطلبات والحاجات الأساسية. وأن سكان المدينة أكثر ميلاً من غيرهم لارتكاب الجريمة، ويشكلون نسبة (62.7%). وأن الأحياء الشعبية في المدينة تشكل بيئة خصبة لإفراز الجريمة وانتشارها، فقد وصلت نسبة الجرائم التي يرتكبها أفراد العينة ممن يقطنون بيوتاً شعبية إلى (64%). وأن أغلب المستجيبين من أفراد العينة هم ممن يعملون في أعمال مؤقتة ومتقطعة بنسبة (46.7%) أي أنهم في حالة شبه تعطل عن العمل, وهذا يدل على أن البطالة وعدم

توافر عمل دائم ومستمر هما السبب وراء ارتكاب الجريمة. وأن معظم المسجونين كانوا يعانون من مشكلات زوجية بنسبة (56.3%). وأن الفقر يحتل المرتبة الأولى من بين المشكلات التي كان يعاني منها النزلاء.

وفي دراسة لنوع آخر من الجرائم عمد (الشهراني، 2004) إلى دراسة الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.و جاءت الدراسة بهدف التعرف على المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض (الجنسية، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، ومحل الإقامة)، والتعرف على طبيعة الخصائص الاجتماعية الأسرية لمرتكبي هذه الجرائم, وتشخيص أهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية التي دفعت مرتكبي جرائم سرقة المحلات التجارية للقيام بجرائمهم.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في طريقة المسح الاجتماعي باعتبارها إحدى الطرائق التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية أو بعض خصائصها لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.

وخلصت الدراسة إلى أن غالبية مرتكبي جرائم السرقة هم من السعوديين وخاصة من ليس لديهم دخل ثابت، وغير المتزوجين، والمستويات التعليمية لوالديهم متدنية، ويميلون للمعاناة من المشكلات المادية في المقام الأول تليها الاجتماعية. كذلك تبين أن أغلب مرتكبي جرائم السرقة هم من الشباب بين (20–40) سنة، ومستوياتهم التعليمية متدنية، وليس لديهم عمل وأغلبهم لهم سوابق جنائية في تعاطي المخدرات وشرب المسكرات بعيداً عن الأهل والبيت في الطرقات والشوارع العامة.

وأجرى (الشراري، 2004) دراسة بعنوان: أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف بهدف معرفة العوامل التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث في منطقة الجوف، وعلاقة ذلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم. وتحقيقاً لذلك طورت الدراسة مقياساً للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجانحين تمتعت بدلالات صدق وثبات مناسبتين. واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي, حيث تم مسح مجتمع الدراسة البالغ عددهم 120 حدثاً من المقيمين بدار الملاحظة الاجتماعية

بمنطقة الجوف, وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنـــامج (SPSS). وتوصـــلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ازدادت نسبة انحراف الأحداث بازدياد عمر الحدث وكان مستواه التعليمـــي متوسطاً وزيادة حجم أسرته وكان ترتيبه متوسطاً بين إخوته وكـــان والـــداه أميين. وكانت أعلى نسبة للأحداث بدار الملاحظة من الذين دخلوا الدار مرة واحدة، حيث قل تكرار نسبة الذين دخلوا الدار أكثر من مرة.
2. الأسلوب العقابي الأكثر استخداماً للأحداث من الأبوين هو التـــوبيخ ويليـــه الصفع والضرب، ومن ثم الحرمان من الخروج من المنزل.
3. ازدادت نسب اشتراك شخص آخر في القضية كلما زاد عمر الحدث، وكـــان مستواه التعليمي متوسطاً، ويقطن منطقة الجوف، وكان دخل أسرته منخفضاً، وكانت أعلى نسبة لنوع العلاقة المشاركة للحدث هي علاقة الجيرة. ولعـــب مستوى التعليم دورا واضحاً في تحديد أي من الوالدين يعاقب الحدث، حيـــث كانت النسبة المرتفعة لمعاقبة الأب للحدث، وكان مستواه التعليمي متوســـطاً، كما لعب التعليم دوراً في تعرف أحد الوالدين علـــى أصـــدقائه، إذ ازدادت النسبة كلما زاد تعليم الحدث، وأيضاً في شراء الحاجيات للحدث كانت النسبة المرتفعة للأحداث الذين هم في المستوى التعليمي المتوسط وارتبط مـــستوى تعليم الحدث بموضوع المصروف المُعطى له. حيث كانت النسبة العليا لدى الأحداث في التعليم المتوسط، كما ارتبط مستوى تعليم الحدث بقيادته للسيارة، إذا كانت النسبة المرتفعة في مستوى التعليم الثانوي.

وقام (الحبسي، 2005) بدراسة بعنوان الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس، بهدف معرفة أهـــم الخـــصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الأخلاقية في سلطنة عمان، ومعرفة حجم هذه الجرائم والأنماط المنتشرة في المجتمع العماني. وقد تكونت عينة الدراسة من 51 نزيلاً منهم 41 ذكرا و10 إناث، وشملت جميع المحكومين على هذا النوع من الجرائم في مركز الإصلاح والتأهيل المركزي في محافظة مسقط, وقد تم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الـــصادرة

عن شرطة عمان السلطانية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نصف أفراد العينة من الفئة الشابة الواقعة بين 18–29 سنة، كما أن غالبيتهم قد حصلوا على تعليم متدنٍ ونسبة 75.5% من العزاب، وأن غالبية أفراد الدراسة دخولهم متدنية، و13.7% من أفراد الدراسة ليس لهم دخل ثابت، وأن مصاحبة رفاق السوء هي الدافع الأكثر أهمية وراء ارتكاب هذا النوع من الجرائم، كما لوحظ أن أكثر الجرائم الأخلاقية تقع في فصل الصيف، وأوضحت الدراسة من خلال الإحصاءات الرسمية أن هتك العرض هو الجريمة الأكثر انتشارا في المجتمع العماني، كما بينت الدراسة أن نسبة الجرائم الواقعة في مناطق الشمال أكثر منها في مناطق الجنوب, وكانت أعلى نسبة في منطقتي الباطنة ومسقط.

في دراسة (الخوالدة، 2005) تم تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة وأهم العوامل المؤثرة فيها في محافظة البلقاء. حيث قام الباحث بأخذ عينة مكونة من الأشخاص المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل البلقاء ومركز إصلاح وتأهيل النساء. وعمد إلى توزيع استبانه أعدت لغاية الدراسة. وأظهرت نتائج التحليل أن أكثر أنواع الجرائم وقوعا هي جرائم الاعتداء على الأموال (بنسبة إجمالية 57%) وأن فئة الشباب (18–39 سنة) هي أكثر الفئات ارتكابا للجرائم, وأن هناك علاقة إيجابية بين معدلات الجريمة وازدياد الكثافة السكانية والبطالة والعمالة الوافدة والفقر, وأن هناك علاقة سلبية بين معدلات الجريمة ومستوى التحصيل العلمي. وأوصت الدراسة بتوفير كافة الإمكانيات للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة ووضع ميزانية تكفل ذلك وتشجيع سياسات تنظيم الأسرة للحد من تزايد السكان وتوفير السياسات للحد من الهجرة الداخلية ووضع الخطط للارتقاء بمستوى الأجور والعمل على إحلال العمالة المحلية بدلا من العمالة الوافدة, وأخيرا وضع برنامج للعناية والمتابعة اللاحقة بعد الخروج من مركز الإصلاح والتأهيل.

وقام (هلال، 2005) بدراسة الأبعاد الاجتماعية لجنوح الفتيات بهدف تحديد حجم ظاهرة جنوح الفتيات في المجتمع الإماراتي، وصور وأنواع الجرائم التي ترتكبها الفتيات الجانحات والخصائص الديموغرافية والاجتماعية لهن، والمتغيرات

الاجتماعية التي تدفعهن إلى ارتكاب السلوك الجانح إضافة إلى التعرف على التاريخ الإجرامي لهن وتحديد العوامل المسؤولة عن العود للجنوح.

واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة من خلال تقديم صورة واقعية لتاريخ حياة الحالة من حيث الظروف الأسرية والزواجية والتعليمية والمهنية والاقتصادية والظروف والعمليات التي أدت إلى انغماسها في هذا الفعل وتاريخها الانحرافي، إضافة إلى منهج تحليل المضمون بتحليل الإحصاءات المتاحة والصادرة عن الوحدة الشاملة للرعاية الاجتماعية بالشارقة والخاصة بجناح الفتيات التي تعكس حجم المشكلة بالإمارات والأوضاع الأسرية للجانحات ونوعية المخالفات السلوكية التي قمن بارتكابها.

وخلصت الدراسة إلى أن الفتيات المنحرفات ينحدرن من أسر تعاني من التصدع المادي كوفاة أحد الوالدين أو الطلاق أو تعدد الزوجات، ومن التصدع المعنوي كفساد المناخ الأسري والخلافات والمشاجرات المستمرة بين الوالدين، فضلاً عن أن أغلب أسر الفتيات اتبعت أساليب تربوية خاطئة تتراوح بين القسوة المفرطة والإهمال والدلال المفرط، وأن أكثر صور السلوكيات المنحرفة لدى الفتيات هي الزنا والتغيب عن المنزل والسرقة وتعاطي المخدرات.

ومن ناحية اجتماعية قام (الحسنية، 2005) بدراسة دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة بهدف التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وعلى القيم التي تعمل في الوقاية منها، والفروق في قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوطني واحترام الممتلكات العامة بين طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر، إضافة إلى التعرف على دور المؤسسات الإعلامية في إكساب الأفراد القيم الاجتماعية والوقاية من الجريمة.

استخدم البحث منهج الدراسة المسحي الوصفي بطريقة العينة. وأسفرت نتائج الدراسة عن تفاوت اتجاهات الطلاب عن النزلاء نحو القيم, حيث يتمسك الطلاب بالقيم أكثر من النزلاء، وأن للإعلام دوراً مهماً في غرس القيم الاجتماعية لدى الطلاب وبنسبة أقل لدى النزلاء.

كما قام (المالكي، 2005) بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات بهدف التعرف على الفروق في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين العائدين المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات وبين غيرهم مع ربط ذلك بخصائص الإدمان والفروق في المادة المستخدمة أول مرة وآخر مرة للتعاطي.

استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على العينة بالمسح الشامل في جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى نتائج علمية مفيدة وتفسيرات صادقة، وذلك فيما يتعلق بالكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى عودة الفرد إلى الإدمان.

وتلخصت نتائج الدراسة في أن أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع لتعاطي المخدرات تتمثل في قلة مستوى الضبط الاجتماعي الأسري ومجتمع الأصدقاء، وأن مرضى الأقسام العادية حاولوا الإقلاع عن التعاطي مرة واحدة بينما حاول مرضى الأقسام الأمنية في مجتمع البحث الإقلاع أكثر من خمس مرات، وأن أغلب مرضى الأقسام العادية بدؤوا التعاطي بالحشيش وهم يرون أن البرامج التأهيلية المقدمة لهم ناجحة أما الأقسام الأمنية فكانت بدايتهم بتعاطي المسكرات وانتهت بالهيروين، ويرون عدم نجاح البرامج التأهيلية المقدمة لهم، وأخيراً فإن هنالك علاقة طردية بين ازدياد الدخل من جهة التعاطي من جهة ثانية.

وقام (الشراري، 2006) بدراسة بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف السعودية هدفت إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة التي طورها الباحث. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المحكومين بجريمة السرقة في الفترة ما بين شهري شباط وأيار 2005م والبالغ عددهم 186 محكوماً تم اختيار 150 فرداً منهم، وبعد اجراء معالجة البيانات كانت النتائج كما يلي: أهم الخصائص الشخصية هي: العمر أقل من 20 عاماً والجنسية السعودية، وأعزب، ومستوى تعليم الأهل متدن، ولا يوجد له عمل (البطالة) والدخل منخفض. ومن أهم الخصائص الاقتصادية: الحاجة إلى المال

وفرص العمل غير كافية والدخل متدن. وأهم الخصائص الاجتماعية: الخلافات الزواجية، والخلافات بين الوالدين والاضطهاد والدلال الزائد والخلافات المادية. كما خلصت الدراسة إلى أن دافع السرقة هو الحاجة إلى المال، وعدم توفر العمل الذي يمكن الفرد من توفير مستلزمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس, وإذا توافر هذا العمل، فإنه لا يكفي لتأمين هذه المتطلبات الأساسية للحياة، كما تبين أن نسبة كبيرة من الأشخاص قاموا بالسرقة لأول مرة، وكان الحافز والمشجع لهم على ذلك رفاق السوء والأصدقاء.

ومن منظور آخر قام (العواد، 2007) بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدمني الأمفيتامين ومدمني الحشيش في المملكة العربية السعودية بهدف التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدمني الحشيش من جهة ومدمني الأمفيتامين من جهة أخرى والأشخاص العاديين من جهة ثالثة، وعلى الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الفئات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لعرض وتحليل وتفسير ومقارنة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الثلاث. وخلصت النتائج إلى وجود فروق جوهرية بين الفئات الثلاث في المتغيرات التابعة للبعد المرتبط بالخصائص الاجتماعية عموماً، كالتماسك الأسري والتفاعل مع الأسرة والاستقرار الأسري والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والتفاعل مع الزملاء والأقران، وفي البعد المرتبط بالخصائص الاقتصادية كتنوع وزيادة وتنشيط مصادر الدخل لتلبية الحاجات المتزايدة، وجاءت الفروق في الخصائص الاقتصادية لصالح الأشخاص العاديين.

كما قام (الشديفات، 2007) بدراسة العلاقة بين البطالة في الأردن وعلاقتها بالجريمة من خلال التعرف على خصائص العاطلين عن العمل المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل, والتعرف على عوامل دخولهم إلى المراكز في ضوء ارتفاع معدلات البطالة في الأردن (تتراوح ما بين 14%- 16% في الفترة 1991-2006). وكان مجتمع الدراسة المحكومين في مراكز الجويدة وقفقفا وبيرين والبلقاء ومركز اصلاح وتأهيل النساء. وبلغت حجم العينة 247 حالة (182 ذكراً، و65 أنثى) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. واستخدم الباحث منهج المسح

الاجتماعي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والتفكك الأسري ومعدلات الجريمة.

كما قام (العنزي، 2008) بدراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية لمروجي المخدرات بهدف تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتميز بها مروجو المخدرات والفروق في اتجاهاتهم حول محاور الدراسة ومدى إسهام هذه الخصائص في نشاط المروجين للمخدرات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة من النزلاء المحكومين بقضايا المخدرات (مروجون) في إصلاحية الحائر.

وخلصت الدراسة إلى أن أغلب المحكومين كانوا فئة الشباب (40 سنة فأقل) وضعف المستوى التعليمي والاقتصادي للمبحوثين، وأن أبرز الأصناف التي كانوا يروجونها هي الحشيش والمنشطات, وكان المتعاطون وأغلبهم من فئة الشباب والمراهقين يأتون إليهم لاستلامها في الشارع في كل الأوقات مع زيادة في العطلة الأسبوعية وفي نهايات الأشهر. وكان أغلبية المروجين من سكان أحياء متوسطة وشعبية ويعانون من البطالة, وأصدقاؤهم كانوا كذلك مروجي مخدرات إضافة إلى ضعف القيم والوازع الديني والوعي الثقافي والاجتماعي لديهم. كشفت الدراسة كذلك عن خصوصية مهنة الترويج ووجود أعراف وتقاليد وقيم خاصة بها.

أجرى (العبد الرزاق والوريكات، 2008) دراسة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن، بهدف بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات الاقتصادية، وطريقة جوهانسن-يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات, إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج

تصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة كما وأن اتجاه السببية هو البطالة إلى الجريمة. وكذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة.

الدراسات الأجنبية:

قامت ديلي (Daly,1993) بإجراء دراسة في الولايات المتحـدة الأمريكيـة بهدف تحديد أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء الأمريكيات ودور شخـصيتهن فـي تحديد نمط الجريمة المرتكبة. وباستخدام بيانات وزارة العدل الأمريكيـة للأعـوام 1990–1993 للنزيلات المحكومات في عدة ولايات أمريكية بلغ مجموعهن 3456 حالة بينت الدراسة أن معظم الجرائم التي ارتكبتها النساء هي تجـارة المخـدرات نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي للمرأة أو إجبار الشريك لها على العمل معه فـي هذه التجارة. كما كشفت الدراسة أن جرائم القتل التي ترتكبها النساء كانت إما بهدف مادي أو بسبب الغيرة أو الحاجة للمال لشراء المخدرات. كما أشار ملخص بيانـات وزارة العدل إلى أن معظم هذه الفئة من النساء يعـانين مـن اضـطرابات نفـسية وعاطفية أدت بهن للهرب من حالتهن هذه نحو تعاطي المخدرات, مما دفع بهن إلى ارتكاب الجرائم وخاصة السرقة والقتل وتجارة المخدرات وتعاطيها.

و أجرى دراسة جيمز (James,1997) هدفت إلى معرفة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والعرق والإثنية وجرائم العنف، بناء على بيانات تتعلق بالأسباب الجزئية والكلية في الجريمة, وقد تبين أن جرائم العنف يرتكبها الشباب من الفقراء والأقليات العرقية من الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية, وأن متغيرات المجتمع المحلـي مثل توافر الفرص في العمل والمعتقدات السائدة والقيم الشائعة في المجتمع المحلـي ذات تفاعل قوي في إنتاج جرائم العنف.

وقام شنايدر (Schnidder,2000) بدراسة بعنـوان "العلاقـة بـين الجريمـة والتطور الاقتصادي في استراليا" بلهدف قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي علـى نسبة ومعدل الجريمة، وقد تكونت عينة الدراسة من 25 مكتباً قانونياً مـن مكاتـب محكمة الجنايات في استراليا، واستخدم في الدراسة أداتي الملاحظة والمقابلة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إن التطور الاقتصادي

يؤثر على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا، كما يؤثر مستوى معيشة الفرد على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة من مرتكبي الجرائم يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون، واتضح من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها.

وأجرى كلينارد (Clinard, 2001) دراسة بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث. وتكونت عينة الدراسة من 500 حالة من مجتمع الدراسة الأصلي (إفريقيا). استخدم في الدراسة أدوات الاستبانة والملاحظة والمقابلة، لقياس مدى العلاقة بين التطور الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة إفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة, أي كلما ازداد التقدم والتطور انخفض مستوى الجريمة, وأن 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبا, ويتحول إلى ضغط داخلي يقود الفرد إلى تصرفات خارجه عن القانون ومن ثم إلى ارتكاب الجرائم, وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة, وكذلك تفتقر إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب، وتبين من خلال الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلاد إفريقيا على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

وكشف واطسون (Watson,2001) في دراسة جريمة المرأة الأمريكية التي اعتمد فيها على تحليل نظري لبعض الدراسات التي أجريت في المجتمع الأمريكي، أن (35%) من النساء المحكومات في سجون الحراسة الأمنية المخففة ارتكبن جرائم قتل من الدرجة الأولى, وبينت الدراسة أن أهم أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء مرتبط بالحاجة الاقتصادية أو بالغيرة والخيانة الزوجية التي تعد أحد أهم العوامل المسببة لقتل الشريك، كما تساهم الظروف الاقتصادية المتأزمة وتداعياتها

الاجتماعية في نمو نسبة الجريمة في الأسر السوداء بسبب عدم كفاية الدخل وتدهور القيم الأسرية والصراع المستمر بين الزوجين. وأوضحت الدراسة أن الأسرة التي يسودها العنف تتسم بخصائص بنائية محددة تتمثل في انخفاض مستوى التفاعل الزوجي وجنوح الزوجة نحو الإجرام.

أجرى أنتونيو (Antonio, 2002) دراسة حول محددات الجريمة في 16 مقاطعة في اسبانيا خلال الفترة 1994-2001 . وقد تم تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج بيكر-ايهرلش وأدبيات الدراسة التطبيقية متضمنا متغيرات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية باستخدام أسلوب Panel Analysis. وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر، والمهاجرين) أكثر تأثيرا في الجريمة من المتغيرات الاقتصادية (البطالة) فيما كان لمتوسط الدخل أثر في الجريمة.

قامت نيلسون (Nelson, 2004) بدراسة تباين مستويات الدخل ومعدلات الجريمة في السويد حيث شملت متغيرات الدراسة في القياسات المختلفة للدخل, كمتوسط الدخل ومستوى الدخل لأعلى وأقل عشرة بالمئة (10^{th} and 90^{th} percentiles) من السكان ومعامل Gini الذي يقيس مستوى توزيع الثروة. وكان مجتمع البحث هو 3% من المجموع السكاني للذكور التي تتراوح أعمارهم بين 25-55, أي بمعدل 75000 شخص سنويا. وكانت الفترة الزمنية المبحوثة هي بين 1973-2000. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ذوي الدخل المحدود ومعدلات جرائم الاعتداء على الأموال إذ إن زيادة مقدارها واحد في المئة في أعداد الذين يقل مستوى دخلهم عن أقل عشرة في المئة (10^{th} percentile) من السكان سيؤدي إلى زيادة في المعدل العام للجريمة بنسبة 2.9% وزيادة في معدل السرقات بنسبة 5.9% وزيادة بنسبة سرقة السيارات بنسبة 22.1%. وأيضا يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة البطالة ومعدلات الجريمة، إذ إن نقص 1% في معدل البطالة سيؤدي إلى نقص مقداره 1.1% في المعدل العام للجريمة و4.4% في معدل السرقات و4.7% في معدل سرقة السيارات. أما جرائم الاعتداء على النفس, فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الجريمة وعدد ذوي الدخل المحدود ومعدل البطالة ونسبة الأجانب ونسبة

الأشخاص المطلقين. وكان المتغير الوحيد الذي يوجد بينه وبين معـدلات جـرائم الاعتداء على النفس علاقة ذات دلالة إحصائية هو نسبة الـذكور التـي تتـراوح أعمارهم بين 15-24.

و قام بونانو (Buonanno, 2005) بتحليل الجرائم التي ترتكبها النساء لأهداف اقتصادية أو لأسباب اجتماعية في ايطاليا. وباستخدام منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، حيث قام الباحث بالاطلاع على قـضايا (550) نزيلة ايطالية ومقابلتهن طرح عليهن سؤالا حول نوع جريمتهن وسـبب ارتكابهـا. وبينت الدراسة أن تدني الدخل والفقر كانت مـن أهـم مـسببات جـرائم الـسرقة والاختطاف والانضمام للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت إلى أن (23%) من النزيلات ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو أحد أفراد الأسرة بـسبب غيـاب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتـسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة.(انظر، ناصيف، 1995)

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) بعنوان " بطالة الشباب والجريمة في فرنسا" إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جـرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خـلال الفتـرة 1990-2000. ويعد اختبار Donis فرضية بيكر(Becker, 1968) تبين أن الميـل نحـو ارتكـاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المـشروع وغيـر المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة لدى الشباب الفرنسي.

وأيضاً قام كل من هارتنج وبيـسوا (Hartung & Pessoa, 2007) بدراسـة العوامل الديموغرافية كمحددات لمعدلات الجريمة في البرازيل. حيث قاما بدراسـة العوامل الديموغرافية التي أثرت على معدلات الجريمة في العـام 2000. وكانـت متغيرات الدراسة هي نسبة الذكور التي تتراوح أعمارهم بين 25-35 مـن نـسبة إجمالي السكان ومعدلات الخصوبة في عام 1980 ونسبة الأطفال الـذين تتـراوح أعمارهم بين 5-15 وعاشوا بدون رعاية الأب أو الأم فـي عـام 1991 ونـسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 ولدوا لأم تحت سن العشرين فـي عـام

1991. وكان مجتمع البحث هو معدل الجريمة في 645 مدينة في محافظـــة ســـان باولو في الفترة 1999–2001 . وباستخدام تحليل الانحدار أظهرت نتائج الدراســـة أن هناك علاقة إيجابية بين ارتكاب الجرائم ومعدلات الخصوبة العالية ووجود طفل لأم غير متزوجة وبدون أب وأم ذات مستوى تعليمي متدنٍ وأظهرت النتائج علـــى خلاف المتوقع أنه عندما يؤخذ بعين الاعتبار العوامل الديموغرافية فإنه ليس هنـــاك تأثير بين مستوى الدخل للفرد ومعدل الجريمة.

وجاءت هذه الدراسة متميزة عن نظراتها من حيث المحتوى. إذ أنها هـــدفت بشكل أساسي لتوضيح المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتأثيرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية. فالدراســـات السابقة لم تتناول على وجه التحديد الجمع بين المتغيرات أعلاه.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة التوزيع الشخصي للاستبانات بالعينة والمنهج الوصفي التحليلي لجوانب الظاهرة محل الدراسة، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى الكثير من المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة ومن ثم الاستطلاع الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة وإجابة تساؤلات الدراسة بعد التحليل الإحصائي المناسب.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، البالغ عددهم وقت جمع البيانات في شهر أيار من العام 2010, 4005 نزيل، حسب البيانات الواردة في الجدول (1).

الجدول 1

وصف خصائص مجتمع الدراسة

مركز الإصلاح والتأهيل	عدد النزلاء الحاليين	الطاقة الاستيعابية
السواقة	2085	2200
قفقفا	249	1212
الجويدة	118	1080
موقر 1+2	883	806
بيرين	93	61
البلقاء	89	506
معان	190	194
العقبة	179	192
الكرك	119	102
المجموع	4005	6353

المصدر: مديرية الأمن العام (2010). بيانات المعلومات الجنائية، المملكة الأردنية الهاشمية.

وهنا يجدر التوضيح أن الدراسة لن تشمل مركز اصلاح وتأهيل النساء، كما لن تشمل مراكز رعاية وإصلاح الأحـــداث. وسيقتـــصر مجتمـــع الدراســـة علـــى المحكومين دون الموقوفين. كما أن الدراسة ستشمل المحكومين من كافة الجنـــسيات ولن تقف على المواطنين الأردنيين فقط.ورغم التفاوت الشهري غير النمطـــي فـــي نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل فإن الدراسة ستقوم باحتساب العينة وفق المعادلـــة التي سترد لاحقاً وذلك على أساس 20% من الموجود في نفس الوقت الذي ستوزع فيه الاستبانة. والجدول التالي سيظهر التغير في الإدخالات والإفراجات في الـــسنة الماضية، وذلك لإعطاء فكرة عن الحركة والتغير في أعداد النزلاء فـــي مختلـــف مراكز الإصلاح والتأهيل، على النحو الآتي:

الجدول 2

حجم الإدخالات والإفراجات في السنة الماضية

في النزلاء محل الدراسة حسب مركز الإصلاح والتأهيل

مركز الإصلاح والتأهيل	الإدخالات	الإفراجات
السواقة	5594	4811
قفقفا	1619	2029
الجويدة	6621	7161
موقر 1+2	4469	3661
بيرين	1297	1414
البلقاء	453	854
معان	329	335
العقبة	392	475
الكرك	408	379
المجموع	21182	21119

المصدر: مديرية الأمن العام (2010). بيانات المعلومات الجنائية، المملكة الأردنية الهاشمية.

3.3 عينة الدراسة

استخدمت الدراسة العينة الطبقية المنتظمة على أساس 20% من المحكومين في مراكز الإصلاح في فترة تطبيق أداة الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق

الأهداف والإجابة على التساؤلات الموجودة في 1000 استبانة موزعة على مراكز الإصلاح والتأهيل.

أولاً: حسب المراكز:

وسيمثل كل مركز إصلاح بنسبة 20% من نزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل من المحكومين في فترة تطبيق الاستمارة، وذلك في مراكز الإصلاح والتأهيل التالية: السواقة، وقفقفا، والجويدة، وموقر 1+2، وبيرين، والبلقاء، ومعان، والعقبة، والكرك.

ولاحتساب العينة الطبقية سيتم الاستناد إلى المعادلة التالية:

احتساب العينة

عدد أفراد العينة = 10% × عدد المفردات في الخلية

التباعد = عدد المجتمع ÷ عدد أفراد العينة:

المفردة الأولى = الرقم المنتقى (وسيتم انتقاء رقم البداية الأولى بالطريقة العشوائية لمرة واحدة وتطبيقه على جميع الخلايا).

المفردة التالية = المفردة الأولى + التباعد، وهكذا سيتم احتساب جميع المفردات حتى نهاية المجال المتمثل في عدد المفردات في الخلية الواحدة.

وقد بلغ حجم العينة المطلوب 801 وحدة معاينة من جميع مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية المبينة في الجدول 1، حيث تم في المرحلة الثانية سحب العينة من قوائم أسماء النزلاء بحيث تم أخذ رقم بداية عشوائي 3 وفترة انتظام 9 وبطريقة منتظمة من بين جميع أسماء النزلاء في كل مراكز الإصلاح والتأهيل تم سحب العينة.

4.3 أداة الدراسة:

تم وضع أداة الدراسة بعد الاطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة والإطار المرجعي في الفصل السابق حيث تكونت أداة الدراسة من استبانة مغلقة, تخص المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية. وقد شمل ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يشمل البيانات والمعلومات النوعية لأفراد عينة الدراسة (العمر لحظة وقوع الحدث، والحالة الاجتماعية، ورب الأسرة، والحالة الاجتماعية للوالدين، والإقامة، وكيفية العلاقة بين الوالدين، ودرجة وقوع أحد الوالدين بجريمة سابقة، والتأثر بجرائم الوالدين، والانفصال عنهما، والمستوى التعليمي للنزيل ووالديه وسبب عدم الانتظام بالدراسة ومهنة النزيل ومكان الإقامة وقت وقوع الجريمة ومكان النشأة والعيش والدخل الشهري وحجم الأسرة ونوع السكن ودرجة العلاقة بالوالدين والأقارب والإخوان والأولاد ودرجة التعرض للعقاب من الوالدين).

الجزء الثاني: يتعلق بالبيانات الجرمية، وهي: (نوع القضية التي حكم بسببها، ونوع الأسبقيات الجرمية، وسبب ارتكاب الجريمة، ومن المسؤول عن انحراف النزيل).

الجزء الثالث: اشتمل على 45 فقره شملت مقاييس تمثل معايير Normative Assimilation منها 14 فقرة تدور حول أثر أسرة النزيل, أما مقياس أثر الرفاق فقد أشتمل على 8 فقرات، ومقياس أثر الفقر والبطالة احتوى على 9 فقرات, وتأتي 6 فقرات لقياس أثر الحي والمسكن و8 فقرات لقياس أثر العوامل الاجتماعية.

وتم تحويل بيانات الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة السبعة وللاتجاه العام من مقياس ليكرت الخماسي إلى الثلاثي بناءً على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه, كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا تنطبق أبداً، ومن 1.5 إلى 2.49 تنطبق نادراً، ومن 2.5 إلى 3.49 تنطبق أحياناً، ومن 3.5 إلى 4.49 تنطبق غالباً، ومن 4.5 إلى 5 تنطبق دائماً. كما تم التعامل مع الفقرات العكسية وذلك بعكس الاتجاه حيث أصبح (1- لا تنطبق أبداً، 2- تنطبق نادراً، 3- تنطبق أحياناً، 4- تنطبق غالباً، 5- تنطبق دائماً) ليتفق مع الاتجاه العام ودرجته الكلية نحو النزلاء الذكور في الإصلاحيات.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على ستة محكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والإدارية (كما ورد في الملحق

(ب) في نهاية الدراسة) الذين قاموا بوضع ملاحظاتهم عن بعض المفاهيم, وإعـــادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحـــة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها علـــى عينة استطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحوثاً لكل عينة، وتم تعديل الاستمارتين بنـــاءً على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم اســـتخراج معامـــل ثباتهـــا باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال وللأداة بـــشكل كامل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها مـــع بعـــض، ومن ثم ثبات الأداة كلياً. وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول 4 الآتي:

الجدول 3

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع)

وبجميع الأبعاد المتعلق باستبانةعينة الدراسة

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير	عدد الفقرات في الاستمارة
%94.2	أسرة النزيل	14
%90.4	الرفاق	8
%92.6	الفقر والبطالة	14
%91.5	الحي والمسكن	5
%89.5	العوامل الاجتماعية	11
%95.7	لمقياس الكلي للاستمارة	52

يتبيّن من نتائج الجدول (3) أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية عالية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمتغيـــرات الدراسة بين 89.5% و94.2%، وللأداة الكلي 95.7%، وهي نسب ثبات مرتفعـــة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

7.3 المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS®18) في التحليل للاجابة عن أسئلتها، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل اختبار مربع كاي لحسن التطابق (Chi-Square) لاختبار درجة التطابق بين نمط الجريمة التي دخل بسببهاالنزيل مركز الإصلاح والتأهيل، مع متغيرات الدراسة الاجتماعية والديموغرافية.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

خصائص الجريمة التي يرتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية: ما أهم أنماط الجريمة التي يرتكبه نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

نمط الجرائم المرتكبة:

تبين نتائج الجدول (4) والمتعلقة بنمط الجريمة المرتكب من قبل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال, حيث شكلت جريمة تحرير شيكات بدون رصيد 26.6% من مجموع الجرائم، وجريمة السرقة الجنوحية 8%، وفي المرتبة الثانية جاءت الجرائم الواقعة على النفس بمعدل 21.3% من مجموع الجرائم، حيث شكلت نسبة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بقضية الشروع بالقتل 5.7%، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية جاءت جرائم المخدرات بنسبة 20.2%، حيث شكلت نسبة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بقضية الاتجار بالمخدرات وبمعدل 10.2%، وفي المرتبة الرابعة جاءت الجرائم الواقع على العرض بمعدل 6.4%، حيث بلغ نسبة النزلاء بتهمة هتك العرض 5.4%.

الجدول 4

التوزيع النسبي والتكراري لنوع ونمط القضية التي عوقب بسببها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على النفس	الشروع بالقتل	46	5.7
	القتل القصد	33	4.1
	القتل	31	3.9
	التهديد	15	1.9
	إيذاء بليغ	12	1.5
	القتل من غير قصد	8	1.0
	الضرب يفضي إلى الموت	4	0.5
	الخطف	4	0.5

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
	محاولة الانتحار	2	0.2
	تجارة الأعضاء	2	0.2
	اتفاق جنائي	7	0.9
	المقاومة والاعتداء على الموظفين	6	0.7
	كتم الجنايات والجنح	2	0.2
المجموع		172	21.3
الجرائم الواقعة على الأموال	تحرير شيكات بدون رصيد	213	26.6
	السرقة الجنحوية	64	8.0
	السرقة الجنائية	43	5.4
	إساءة ائتمان	30	3.7
	التزوير الجنائي	29	3.6
	احتيال	27	3.4
	شروع بالسرقة	20	2.5
	اختلاس	11	1.4
	تزييف النقد	6	0.7
	مقامرة	5	0.6
	الرشوة	4	0.5
	خرق حرمة المنزل	4	0.5
	تقليد ختم الدولة	3	0.4
	إضرام الحرائق	3	0.4
	نفقة	2	0.2
	استثمار الوظيفة	1	0.1
المجموع		465	58
الجرائم الواقع على العرض	هتك العرض	43	5.4
	اغتصاب	5	0.6
	إجهاض	2	0.2
	جرائم البغاء	1	0.1
	الزنا	1	0.1
المجموع		52	6.4
جرائم المخدرات	الاتجار بالمخدرات	83	10.2
	حيازة المخدرات	27	3.4
	زراعة المخدرات	1	0.1
	تعاطي المخدرات	1	0.1
المجموع		112	14.2
جرائم أمن الدولة	أسلحة	1	0.1
المجموع		1	0.1
المجموع الكلي		801	100.0

ومن الجدير بالذكر أن الدوافع وراء جريمة كتم الجنايات الواردة في فقـرة الجرائم على الأنفس هو الحاق الأذى.

الأسبقيات الإجرامية للنزلاء:

تبين نتائج الجدول (5) أن 58.4% من النزلاء ليس لديهم اسبقيات جرميـة، وأن مكرري الجرائم تبلغ نسبتهم 22.9% للجرائم الواقعة على الأموال، فقد سـجن سابقا 9.9% بجريمة تحرير شيكات بدون رصيد، كذلك كرر 5.2% مـن جريمـة السرقة الجنوحية، أما ثاني الأنماط الأكثر تكرارا فكانت الجرائم الواقعة على الأنفس بنسبة 11.8% ويعني ذلك أن الجرائم الواقعة على الأنفس هي أطول حكما، وثالث الأنماط تكرارارهي جرائم المخدرات بنسبة 5.1%، ويليها رابعا الجـرائم الواقعـة على العرض بنسبة 1.5%.

الجدول 5

التوزيع النسبي والتكراري لنوع ونمط الأسبقيات الجرمية التي عوقب بسببها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في مراحل سابقة.

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على النفس	التهديد	19	2.4
	إيذاء بليغ	19	2.4
	المقاومة والاعتداء على الموظفين	14	1.7
	الشروع بالقتل	11	1.4
	القتل	10	1.2
	القتل القصد	9	1.1
	القتل من غير قصد	4	0.5
	الخطف	4	0.5
	اتفاق جنائي	2	0.2
	محاولة الانتحار	2	0.2
	الضرب يفضي إلى الموت	1	0.1
	كتم الجنايات والجنح	1	0.1
المجموع		96	11.8

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على الأموال	تحرير شيكات بدون رصيد	79	9.9
	السرقة الجنحوية	42	5.2
	شروع بالسرقة	26	3.2
	إساءة ائتمان	9	1.1
	التزوير الجنائي	7	0.9
	السرقة الجنائية	6	0.7
	اختلاس	4	0.5
	خرق حرمة المنزل	3	0.4
	تقليد ختم الدولة	3	0.4
	احتيال	3	0.4
	الرشوة	1	0.1
	إضرام الحرائق	1	0.1
المجموع		184	22.9
الجرائم الواقعة على العرض	هتك العرض	8	1.0
	جرائم البغاء	3	0.4
	اغتصاب	1	0.1
المجموع		12	1.5
جرائم المخدرات	الاتجار بالمخدرات	17	2.1
	حيازة المخدرات	12	1.5
	تعاطي المخدرات	11	1.4
	زراعة المخدرات	1	0.1
المجموع		41	5.1
	لا يوجد أي سوابق	468	58.4
	المجموع الكلي	801	100.0

سبب ارتكاب الجريمة:

تبين نتائج المسح الواردة في الجدول (6) أن 33.2% من النزلاء يـــرون أن الفقر هو السبب الرئيس لارتكاب الجريمة، و16.5% يرون السبب زيادة الـــدخل،

10.5% يرون السبب الصدفة، و9.4% يرون السبب رفقاء السوء، و7.4% لأسباب اجتماعية، و3.7% لأسباب نفسية، وكانت باقي الأسباب الأخرى كما هي مبينة في الجدول أدناه.

الجدول 6

التوزيع النسبي والتكراري لسبب ارتكاب الجريمة حسب آراء النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

السبب	التكرار	النسبة
الفقر	266	33.2
زيادة الدخل	132	16.5
الصدفة	87	10.9
رفقاء السوء	75	9.4
أسباب اجتماعية	59	7.4
أسباب نفسية	30	3.7
الشهوة	27	3.4
انتقام	16	2.0
أسباب عدوانية	13	1.6
تفكك اسري	13	1.6
الثأر	12	1.5
الشرف	11	1.4
اللذة	5	0.6
الثأر والشرف	55	6.9
المجموع	801	100.0

الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة الدراسة: ما أهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (7) أن 37.5% من النزلاء قد أتموا المرحلة الثانوية، و21.7% في المرحلة الإعدادية،

و13.6% من حملة البكالوريوس، ولم يتجاوز نسبة الأميين بينهم 5% والملمين 2.1%، أما من هم في مرحلة الدراسات العليا فقد بلغت نسبتهم 2%.

الجدول 7

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي للنزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	40	5.0
ملم	17	2.1
ابتدائي	72	9.0
إعدادي	174	21.7
ثانوي	300	37.5
دبلوم متوسط	70	8.7
بكالوريوس	109	13.6
دراسات عليا	16	2.0
غير مبين	3	0.4
المجموع	801	100.0

سبب عدم انتظام النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في دراستهم العلمية

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (8) أن 31.5% من النزلاء لم ينتظموا في الدراسة يسبب الظروف المادية، و12.9% بسبب عدم الرغبة في الدراسة، و12.3% بسبب كثرة الغياب، كما يبين الجدول أدناه الأهمية النسبية لباقي الأسباب الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا الجدول يبين من لم يتموا مرحلة الدراسة الثانوية.

الجدول 8

التوزيع النسبي والتكراري لسبب عدم انتظام النزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في التعليم

السبب	التكرار	النسبة
الظروف المادية	96	31.5
عدم الرغبة في الدراسة	40	12.9
كثرة الغياب	38	12.3
ظروف العمل	25	8.1
التوقيف في أحد مراكز التأهيل	23	7.8
البيئة المحيطة	23	7.8
مشاكل عائلية	19	6.5
عدم حب المدرسة	19	6.5
الرسوب	15	5.0
أخرى	5	1.7
المجموع	303	100%

الفئة العمرية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

توصل التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة أن متوسط عمر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بلغ 31.5 سنة بانحراف معياري 13.4% سنة، ويتضح من خلال نتائج المسح الواردة في الجدول (9) أن 48.2% من النزلاء هم ضمن الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة، و25.7% ضمن الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة، فيما بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة 6%، والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 20.1%. ومن الجدير بالذكر أن معلومات هذه الدراسة قد أخذت لحظة وقوع الجريمة وقد تبين أن بعض المحكومين كانوا أحداثاً لحظة ارتكابهم الجريمة ونقلوا فيما بعد إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ولذلك شملتهم هذه الدراسة.

الجدول 9

التوزيع النسبي والتكراري للفئة العمرية عند النزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

فئة العمر	التكرار	النسبة
18 فأقل	48	6.0
19 -29	386	48.2
30 - 39	206	25.7
40 فأكثر	161	20.1
المجموع	801	100.0
المتوسط	31.5	الانحراف المعياري = 13.4

الحالة الزواجية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي المبينة نتائجه في الجدول (10) إلى أن 50.2% من النزلاء كانوا متزوجين، و44.7% لم يسبق لهم الزواج، وبلغت نسبة فئة كل من المطلق والأرمل والمنفصل 5.1%.

الجدول 10

التوزيع النسبي للحالة الزواجية عند النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة الزواجية	التكرار	النسبة
أعزب	358	44.7
متزوج	402	50.2
أرمل	10	1.2
مطلق	24	3.0
منفصل	7	0.9
المجموع	801	100.0

سبب عدم الزواج للذين لم يسبق لهم الزواج من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج الاستبانة في الجدول رقم (11) أن الحالة المادية هي السبب الرئيس لعدم زواج 21.5% من النزلاء، و13% بسبب صغر السن، و5.2% لأسباب اجتماعية، بينما توزعت الأسباب الأخرى كما في الجدول 11.

الجدول 11

التوزيع النسبي لسبب عدم الزواج عند النزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

سبب عدم الزواج	التكرار	النسبة
أسباب مادية	172	21.5
صغر السن	104	13.0
أسباب اجتماعية	42	5.2
أسباب نفسية	18	2.2
أسباب صحية	9	1.1
أخرى	13	1.6
المجموع	358	44.7
متزوج	443	55.3
المجموع	801	100.0

هل النزيل رب أسرة أم لا؟

يتضح من خلال نتائج الاستبانة في الجدول (12) أن 56.1% من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية هم أرباب لأسرهم, وهذه نسبة مرتفعة تشير إلى أن أرباب الأسر يرتكبون جرائمهم تحت ضغط المسؤوليات المادية المرتفعة لمتطلبات الأسرة, مما يدفعهم إلى محاولة الحصول عليها بالطرق الشرعية وغير الشرعية.

الجدول 12

التوزيع النسبي لكون النزيل رب أسرة أم لا.

الحالة	التكرار	النسبة
رب أسرة	443	55.3
ليس برب أسرة	358	44.7
المجموع	801	100.0

الحالة العملية عند النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصلت نتائج الاستبانة في الجدول (13) إلى أن 19.4% من النزلاء كـانوا قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل من موظفي القطاع الخـاص، و19.2% مـن الحرفيين، و18.6% بلا عمل، و13.5% مـوظفي القطـاع العـام، و7.5% مـن المزارعين، و5.1% من الطلاب، بينما توزعت النسب الباقية على الحالات حـسب البيانات في الجدول أدناه. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعلومات اعتمدت كما وردت في دائرة الإحصاءات العامة.

الجدول 13

التوزيع النسبي للحالة العملية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
موظف قطاع خاص	155	19.4
حرفي	154	19.2
بلا عمل	149	18.6
موظف قطاع عام	108	13.5
مزارع	60	7.5
طالب	41	5.1
متقاعد	22	2.7
إدارة عليا	15	1.9
أخرى	97	12.1
المجموع	801	100.0

معدل دخل أسر النزلاء الشهري في حال كون النزيل هو المعيل الرئيس للأسرة.

توصل التحليل الإحصائي إلى أن متوسط دخل أسرة النزلاء في حال كـون النزيل هو المعيل الرئيس للأسرة بلغ 530.6 دينـاراً بـانحراف معيـاري 954.3 ديناراً، وتبين نتائج الجدول (14) أن 56.7% من النزلاء كان معدل دخول أسـرهم الشهري 300 دينار فأقل، و29.2% من 301 إلى 600 دينار، أما الذين يزيد معدل دخول أسرهم الشهري عن 600 فلم يتجاوزوا 14.1%.

الجدول 14

التوزيع النسبي لمعدل دخل أسر النزلاء الشهري

في حال كون النزيل المعيل الرئيسي الأسرة

فئة الدخل بالدينار الأردني	التكرار	النسبة
300 فأقل	262	56.7
301 – 600	135	29.2
601 فأكثر	65	14.1
المجموع	462	100.0
متوسط الدخل	537.6	

توصل التحليل الإحصائي إلى أن متوسط دخل أسرة النزيل في حال كونه عضواً من الأسرة بلغ 537.6 ديناراً بانحراف معياري 597.1 ديناراً، وتبين نتائج الجدول (15) أن 45.4% من النزلاء كان معدل دخول أسرهم الشهري 300 دينار فأقل، و31.9% من 301 إلى 600 دينار، أما الذين يزيد معدل دخول أسرهم الشهري عن 600 فلم يتجاوزوا 22.7%.

دخل الأسرة الشهري في حال كون النزيل عضواً من الأسرة

الجدول 15

التوزيع النسبي لمعدل دخل أسر النزلاء الشهري

في حال كون النزيل عضواً من الأسرة

فئة الدخل	التكرار	النسبة
300 فأقل	154	45.4
301 – 600	108	31.9
601 فأكثر	77	22.7
المجموع	339	100.0

مكان إقامة الجناة وقت وقوع الجريمة (المحافظة).

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (16) والذي يوضح التوزيع الجغرافي لمكان اقامة الجناة لحظة وقوع الجريمة, يتبين أن 32% من النزلاء من محافظة العاصمة عمان، و23.2% من أربد، و10.9% من الزرقاء، و6.9% من العقبة، و5.9% من الكرك، وتوزعت أماكن إقامات الجناة الآخرين كما في الجدول أدناه.

الجدول 16

التوزيع النسبي لمكان إقامة الجناة لحظة وقوع الجريمة (المحافظة)

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
عمان	256	32.0
اربد	186	23.2
الزرقاء	87	10.9
العقبة	55	6.9
الكرك	47	5.9
المفرق	41	5.1
معان	21	2.6
جرش	21	2.6
البلقاء	18	2.2
مادبا	14	1.7
عجلون	13	1.6
السعودية	13	1.6
سوريا	12	1.5
الطفيلة	10	1.2
لبنان	2	0.2
الأزرق	2	0.2
البتراء	1	0.1
العراق	1	0.1
غزة	1	0.1
المجموع	801	100.0

مكان نشأة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (17) تبين أن 72.7% من النزلاء لم ينتقلوا من مكان عيشهم، و12.9% قد انتقلوا من القرية إلى المدينة، 4% قد انتقلوا من المدينة للقرية، وقد عادوا من الخارج 10.5%.

الجدول 17

التوزيع النسبي لمكان نشأة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المكان	التكرار	النسبة
في نفس المكان	582	72.7
انتقلت من القرية إلى المدينة	103	12.9
انتقلت من المدنية إلى القرية	32	4.0
كنت أعيش خارج الأردن قبل العودة إليها	84	10.5
المجموع	801	100.0

نوع مسكن النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (18) تبين أن 47.2% من النزلاء يسكنون داخل منزل مستقل، و34.8% يسكنون الشقق السكنية، و7% يسكنون بيوت الشعر، و5% يسكنون بيوت في مخيمات.

الجدول 18

التوزيع النسبي لنوع مسكن النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نوع المسكن	التكرار	النسبة
بيت مستقل	378	47.2
شقة سكنية	279	34.8
بيت شعر	56	7.0
بناء في مخيم	40	5.0
فيلا	25	3.1
أخرى	23	2.9
المجموع	801	100.0

الخصائص الاجتماعية لوالدي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية: ما هي أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

المستوى التعليمي لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي للمستوى التعليمي المتعلق بوالد النزيل حسب نتائج الجدول (19) أن 20.8% منهم كانوا من الأميين، و13.5% من الملمين، و20.2% كانوا في مستوى الإعدادية، و17.2% في مستوى الثانوية, و14% فوق الثانوية.

الجدول 19

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	167	20.8
ملم	108	13.5
ابتدائي	97	12.1
إعدادي	162	20.2
ثانوي	138	17.2
متوسط دبلوم	51	6.4
بكالوريوس	49	6.1
عليا دراسات	14	1.7
غير مبين	15	1.9
المجموع	801	100.0

المستوى التعليمي لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي للمستوى التعليمي المتعلق بوالدة النزيل حسب نتائج الجدول (20) إلى أن 36.3% من الأميات، و11.6% من الملمات، و17.5% في مستوى الإعدادية، و10.5% في مستوى الثانوية، و8% فوق الثانوية.

الجدول 20

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليم	التكرار	النسبة
أمي	291	36.3
ملم	93	11.6
ابتدائي	111	13.9
إعدادي	140	17.5
ثانوي	84	10.5
دبلوم متوسط	28	3.5
بكالوريوس	33	4.1
دراسات عليا	7	0.9
غير مبين	14	1.7
المجموع	801	100.0

الحالة العملية لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة العمليـــة لوالــد النزيل في الجدول (21) أن 22.5% كانوا من المتقاعدين، و19.2% من المتعطلين، و14% من موظفي القطاع العام، و13.1% من المزارعين، و11% من الحرفيين، و9.9% من موظفي القطاع الخاص، أما باقي الحالات العملية الأخرى فتبينه نتائج الجدول أدناه. يلاحظ من الجدولين (19) و(20) أن بعض والدي النزلاء من حملة شهادات الدراسات العليا مما يدل على أن التعليم العالي لا يمنع الأبناء من ارتكاب الجريمة.

الجدول 21

التوزيع النسبي للحالة العملية لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
متقاعد	180	22.5
المتعطلين عن العمل	154	19.2
موظف قطاع عام	112	14.0
مزارع	105	13.1
حرفي	88	11.0
موظف قطاع خاص	79	9.9
أخرى	53	6.6
إدارة عليا	9	1.1
طالب	1	0.1
المجموع	781	97.5
غير مبين	20	2.5
المجموع الكلي	801	100.0

الحالة العملية لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة العملية لوالدة النزيل في الجدول (22) أن 84.5% من ربات البيوت، و3.7% من موظفات القطاع العام، أما باقي الحالات العملية الأخرى فلم تتجاوز 12% وتبينه نتائج الجدول أدناه.

الجدول 22

التوزيع النسبي للحالة العملية لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
ربة بيت	677	84.5
موظفة قطاع عام	30	3.7
متقاعدة	23	2.9
مزارعة	16	2.0
موظفة قطاع خاص	15	1.9
حرفية	2	0.2
إدارة عليا	2	0.2
طالبة	1	0.1
أخرى	12	1.5
المجموع	778	97.1
غير مبين	23	2.9
المجموع الكلي	801	100.0

الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة الاجتماعية لوالدي النزيل حسب الجدول (23)، أن 49.7% منهم يعيشان معاً، و36.5% منهم له والد متوفى، و11.5% منهم والده منفصلان، و2.4% منهم والده متوفيان. ويلاحظ أن بعض النزلاء هم ممن عاشوا في كنف والديهم معاً وأن نسبة الجريمة عندهم أعلى ممن عاش يتيم الأب أو الأم ويرجع سبب ذلك إلى أسباب أخرى ذكرناها سابقا.

الجدول 23

التوزيع النسبي للحالة الاجتماعية لوالدي النزيل

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل	التكرار	النسبة
يعيشان معا	398	49.7
احدهما متوفى	292	36.5
منفصلين	92	11.5
الاثنان متوفيان	19	2.4
المجموع	801	100.0

وضع الأسرة التي يعيش معها النزيل قبل الإقامة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بوضع أسرة النزيل حسب الجدول (24)، أن 22.2% منهم يتيم الأب، و11.2% منهم يتيم الأم، و7.7% منهم تربى مع زوجة الأب، و2.1% منهم يتيم الأم والأب، بينما تربى 1.4% مع زوج الأم ويشير الجدول أن فقدان الأب له أثر واضح في ارتكاب الجريمة, حيث إن من ارتكبوا جريمة وهم أيتام الأب كانت نسبتهم عالية.

الجدول 24

التوزيع النسبي لوضع الأسرة التي يعيش معها النزيل

قبل الإقامة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

النشأة والإقامة	التكرار	النسبة
عاش يتيم الأب	178	22.2
عاش يتيم الأم	90	11.2
عاش مع زوجة الأب	62	7.7
عاش يتيم الأب والأم	17	2.1
عاش مع زوج الأم	11	1.4
المجموع	358	44.7
غير مبين	443	55.3
المجموع الكلي	801	100.0

وضع العلاقة بين والدي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بوضع العلاقة بين والدي النزيل حسب الجدول (25)، أن 62.3% كانا متعاونين، و17.7% كانا قليلا التشاجر، و17.1% يتشاجران.

الجدول 25

التوزيع النسبي لوضع العلاقة بين والدي النزيل

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

درجة العلاقة	التكرار	النسبة
متعاونان	499	62.3
قليلا التشاجر والجدال	142	17.7
كثير التشاجر والجدال	137	17.1
أخرى	23	2.9
المجموع	801	100.0

الصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (26)، أن 90.4% من والدي النزيل لم يسبق لهما ارتكاب جريمة قد حكما بسببها، أما نسبة والدي النزلاء الذين كان لهم أسبقيات فقد بلغ 9.6%.

الجدول 26

التوزيع النسبي لوجود صحيفة إجرامية لوالدي النزيل

(أو أحدهما) في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الدرجة	التكرار	النسبة
يوجد	77	9.6
لا يوجد	724	90.4
المجموع	801	100.0

الصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للمسح الميداني الواردة في الجدول (27) نوع الجريمة التي ارتكبها أحد والدي النزيل, على النحو الآتي: القتل ومثله الشيكات

بدون رصيد، وتعاطي المخدرات بلغت نسبته 8.8%. أما جريمة السرقة فبلغت 7% ومثلها تعاطي الكحول وجاءت الأسبقيات الأخرى بنسب مختلفة كما في الجدول أدناه.

الجدول 27

التوزيع النسبي للصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل (أو أحدهما) في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لمن ارتكبوا جرم سابق

نوع الجريمة	التكرار	النسبة
القتل	5	8.8
شيكات بدون رصيد	5	8.8
تعاطي المخدرات	5	8.8
السرقة	4	7.0
تعاطي الكحول	4	7.0
هتك العرض	1	1.8
نهب	1	1.8
السياسة	1	1.8
التزوير	1	1.8
لا أرغب بذكرها	30	52.7
المجموع	57	100.0

مدى تأثر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بصحيفة والديهم الإجرامية حسب تصريحاتهم.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (28)، أن 92.9% من النزلاء لم يتأثروا بالصحيفة الإجرامية لوالديهم، بينما تأثر 7.1% منهم.

الجدول 28

التوزيع النسبي لمدى تأثر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بصحيفة والديهم الإجرامية حسب تصريحاتهم

درجة التأثر	التكرار	النسبة
يجدون أنهم تأثروا	57	7.1
لم يتأثروا	744	92.9
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالده.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (29)، أن 64.5% من النزلاء كانت علاقتهم بوالدهم مستقرة، مقابل 17.2% لم تكن علاقتهم مستقرة، بينما كانت علاقة 13.1% متفاوتة، و4.2% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 29

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالده

الدرجة	التكرار	النسبة
مستقرة	517	64.5
غير مستقرة	138	17.2
متفاوتة	105	13.1
لا يوجد اتصال	34	4.2
أخرى	7	0.9
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالدته.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (30)، أن 82% من النزلاء كانت علاقتهم بوالدتهم مستقرة، مقابل 9% لم تكن مستقرة، بينما كانت علاقة 4.7% متفاوتة، و2.9% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 30

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالدته

الدرجة	التكرار	النسبة
مستقرة	657	82.0
غير مستقرة	72	9.0
متفاوتة	38	4.7
لا يوجد اتصال	23	2.9
أخرى	11	1.4
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بأقربائه.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (31)، إلى أن 41.1% من النزلاء كانت مستوى علاقتهم بأقربائهم مستقرة، مقابل 20.5% لم تكن مستقرة، بينما كانت علاقة 21.8% متفاوتة، و16.2% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 31

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بأقاربه

العلاقة	التكرار	النسبة
مستقرة	329	41.1
متفاوتة	175	21.8
غير مستقرة	164	20.5
لا يوجد اتصال	130	16.2
أخرى	3	0.4
المجموع	801	100.0

مستوى تعرض النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية للعقاب من والده أثناء الطفولة.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (32)، أن نسبة النزلاء الذين تعرضوا للعقاب والعنف من والديهم أثناء الطفولة قد بلغ 57.6%، بينما لم يتعرض 42.4% للعنف والعقاب.

الجدول 32

التوزيع النسبي لمستوى تعرض النزيل في

مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية للعقاب من والده

الدرجة	التكرار	النسبة
تعرض	340	42.4
لم يتعرض	461	57.6
المجموع	801	100.0

نوع العقاب للذين تعرضوا للعقاب من والدهم من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (33)، أن 24.8% من النزلاء قد تعرضوا لعقاب جسدي، و8.9% قد تعرضوا لعقاب نفسي، و3% قد تعرضوا لحرمان من المصروف.

الجدول 33

التوزيع النسبي لنوع العقاب للذين تعرضوا للعقاب من والدهم

من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نوع العقاب	التكرار	النسبة
عقاب جسدي	199	24.8
عقاب نفسي	71	8.9
حرمان من المصروف	24	3.0
عقاب جنسي	8	1.0
أخرى	38	4.7
المجموع	340	42.4

درجة انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية عن والديه.

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (34)، أن 32.7% من النزلاء قد انفصلوا عن والديهم، مقابل 67.3% لم ينفصلوا.

الجدول 34

التوزيع النسبي لكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية قد انفصل عن والديه أم لا

الرابط بالوالدين	التكرار	النسبة
نعم لقد انفصل	262	32.7
لم ينفصل	539	67.3
المجموع	801	100.0

سبب انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية عن والديه.

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (35)، أن وفاة أحد لوالدين كانت سبب انفصال 32.4% من النزلاء عن والديهم، والأسباب المادية وانفصال الوالدين كانت سبب انفصال 15.6% منهم،و ظروف العمل كانت سبب انفصال 15.3% منهم، والأسباب الاجتماعية كانت سبب انفصال 13.4% منهم، والأسباب النفسية كانت سبب انفصال 7.6% منهم.

الجدول 35

التوزيع النسبي لسبب انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية الذي انفصل عن والديه

السبب	التكرار	النسبة
وفاة احد الوالدين	85	32.4
انفصال الوالدين	41	15.6
أسباب مادية	41	15.6
ظروف العمل	40	15.3
أسباب اجتماعية	35	13.4
أسباب نفسية	20	7.6
المجموع	262	100.0

اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة لديهم:

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة ؟

سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر في نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءً على ما أدلى به أفراد عينة الدراسة.

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

يتبين من خلال النتائج في الجدول (36) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسطاً وأنها تنطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.58 بانحراف معياري 1.14.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه كانت بانطباق فقرات أثر الأسرة على الانحراف والجريمة أحياناً، فالمشاكل الأسرية، وغياب دور الأب بوصفه مسؤولاً عن أفراد الأسرة، والنزاعات والصراعات الأسرية، وعدم اكتراث الأهل بمشاكل الفرد ومشاعره، وغياب أحد الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر، والمعاملة العنيفة من الوالد، وزيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها، والتفكك الأسري، والطلاق كلها تشكل أسباب للانحراف، ويرى النزلاء أن أبناء المجرمين في الغالب مجرمون، والتعامل المفرط للدلال، وعندما كان صغيرا كان يشعر بأنه غير مرغوب، وعمل الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة، وإنفاق الوالد جزءاً من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة .

الجدول 36

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
المشاكل الأسرية	2.97	1.54	1	تنطبق أحياناً
غياب دور الأب بوصفه مسؤول عن أفراد الأسرة	2.85	1.52	2	تنطبق أحياناً
النزاعات والصراعات الأسرية	2.84	1.48	3	تنطبق أحياناً
عدم اكتراث الأهل بي وبمشاكلي ومشاعري	2.84	1.54	4	تنطبق أحياناً
غياب احد الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر	2.80	1.49	5	تنطبق أحياناً
والدي يعاملني بعنف	2.57	1.51	6	تنطبق أحياناً
زيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها	2.52	1.50	7	تنطبق أحياناً
أسرتي مفككة أصلا	2.51	1.55	8	تنطبق أحياناً
الطلاق	2.44	1.53	9	تنطبق نادراً
إن أبناء المجرمين في الغالب مجرمون	2.42	1.45	10	تنطبق نادراً
والدي يعاملني بدلال مفرط	2.39	1.54	11	تنطبق نادراً
عندما كنت صغيرا كنت اشعر باني غير مرغوب	2.36	1.51	12	تنطبق نادراً
عمل الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة	2.33	1.49	13	تنطبق نادراً
ينفق والدي جزء من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة	2.32	1.54	14	تنطبق نادراً
الاتجاه العام لأثر الأسرة	2.58	1.14	--	تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

* * يقصد بالمشاكل الأسرية ما يحدث من مشاكل بين الوالدين.

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالرفاق والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصلت النتائج في الجدول (37) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الرفاق في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.97 بانحراف معياري 1.16.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطبق أحياناً نحو أن أصدقاء السوء هم سبب لارتكاب الجريمة، خاصة عند عدم متابعة الأسرة الأصدقاء للتأكد من حسن خلقهم، ويقرون بأنهم تعلموا الجريمة من

أصدقائهم، وكان سببا دخول بعضهم مركز الإصلاح والتأهيل لأول مرة نتيجة تحريض وتشجيع الأصدقاء، وأن حب تقليد الأصدقاء كان سبب في ارتكاب الجريمة، وأن الاختلاط بين الجنسين والإثارة والإغراء ومشاهدة الأفلام الإباحية وشرب الكحول مع الأصدقاء قاد إلى ارتكاب الجريمة.

الجدول 37

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالرفاق والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أصدقاء السوء سبب الجريمة	3.38	1.51	1	تنطبق أحياناً
لم تتابع أسرتي أصدقائي للتأكد من حسن خلقهم	3.37	1.45	2	تنطبق أحياناً
تعلمت الجريمة من أصدقائي	2.98	1.49	3	تنطبق أحياناً
كان سبب دخولي مركز الإصلاح والتأهيل أول مرة نتيجة تحريض وتشجيع الأصدقاء	2.88	1.58	4	تنطبق أحياناً
حب تقليد الأصدقاء سبب في الجريمة	2.84	1.46	5	تنطبق أحياناً
الاختلاط بين الجنسين قادني للجريمة	2.82	1.49	6	تنطبق أحياناً
كنت أشاهد الأفلام الإباحية وأشرب الكحول مع أصدقائي	2.79	1.57	7	تنطبق أحياناً
الإثارة والإغراء كانا السبب في ارتكاب الجريمة	2.73	1.49	8	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الرفاق	2.97	1.16		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بفقر الأسرة والبطالة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

بينت النتائج في الجدول (38) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الفقر والبطالة في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.02 بانحراف معياري 1.2.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطباق أحياناً نحو أن الفقر يلعب دورا رئيسيا في عدم توفر الأمن في المجتمع، ويسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل وعلاقته بالمجتمع، وأن الفقر والبؤس والرغبة في الثراء السريع أو الحصول على المال لسد رمق العيش، والحرمان من العيش المناسب أثناء الصغر ووضع الأسرة البائس والفقير، والعمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة, كانت كلها أسباباً في التفكير في الحصول على المال بأي طريقة وارتكاب الجريمة.

الجدول 38

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بفقر الأسرة والبطالة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يلعب الفقر دورا رئيسيا في عدم توفر الأمن في المجتمع	3.37	1.50	1	تنطبق أحياناً
يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل وعلاقته بالمجتمع	3.14	1.48	2	تنطبق أحياناً
الرغبة في الثراء	3.04	1.55	3	تنطبق أحياناً
الفقر والبؤس هما السبب	3.00	1.53	4	تنطبق أحياناً
الحصول على المال لسد رمق العيش	2.98	1.52	5	تنطبق أحياناً
عدم حصولي على عمل	2.95	1.55	6	تنطبق أحياناً
الحرمان من العيش المناسب أثناء صغري جعلني أفكر بالحصول على المال	2.92	1.46	7	تنطبق أحياناً
وضع الأسرة البائس والفقير	2.89	1.50	8	تنطبق أحياناً
العمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة	2.85	1.48	9	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الفقر والبطالة	3.02	1.20		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بـــالحي المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصلت النتائج في الجدول (39) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الحي في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.79 بانحراف معياري 1.18.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطبق أحياناً نحو أن فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران، والأحياء الشعبية، وغياب الضوابط الاجتماعية داخل الحي، والرغبة في أثبات الذات داخل الحي، وجيرة أصحاب السوابق، والممارسات السلوكية السيئة داخل الحي, كانت أسباباً مباشرة نحو الانخراط في الجريمة.

الجدول 39

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالحي المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران	2.91	1.45	1	تنطبق أحياناً
الأحياء الشعبية تعد بيئة مناسبة للجريمة	2.82	1.39	2	تنطبق أحياناً
غياب الضوابط الاجتماعية داخل الحي	2.79	1.38	3	تنطبق أحياناً
الرغبة في أثبات الذات داخل الحي	2.78	1.38	4	تنطبق أحياناً
الجيرة لأصحاب السوابق	2.73	1.43	5	تنطبق أحياناً
ممارسات السلوكية سيئة داخل الحي	2.72	1.38	6	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الحي والسكن	2.79	1.18		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبـــين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحـــو الأســـباب الاجتماعيـــة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

بينت النتائج في الجدول (40) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.64 بانحراف معياري 1.11.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطباق أحياناً نحو أن الشعور بغياب الوازع الديني، وباليأس والإحباط، والوصمة الاجتماعية، وعدم القدرة على الزواج، وعدم القدرة على المشاركة الاجتماعية مع الآخرين أدت إلى ارتكاب الجريمة، ومشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر الجريمة لديهم، والاحتقار النفسي، وعدم الرغبة في مصاهرتهم أدى إلى الميول الإجرامية وارتكاب الجريمة.

الجدول 40

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
غياب الوازع الديني	3.31	1.57	1	تنطبق أحياناً
شعوري باليأس والإحباط	2.74	1.48	2	تنطبق أحياناً
الوصمة الاجتماعي يؤدي إلى الجريمة	2.68	1.46	3	تنطبق أحياناً
عدم القدرة على الزواج	2.67	1.57	4	تنطبق أحياناً
عدم مشاركتي الاجتماعية من الآخرين جعلني من أصحاب السوابق	2.61	1.49	5	تنطبق أحياناً
مشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر الجريمة لدي	2.46	1.43	6	تنطبق نادراً
احتقاري لنفسي	2.45	1.44	7	تنطبق نادراً
لا احد يرغب في مصاهرتي	2.20	1.38	8	تنطبق نادراً
الاتجاه العام لأثر للعوامل الاجتماعية	2.64	1.11		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما الأهمية النسبية للاتجاه العام لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصل التحليل الإحصائي إلى أن الاتجاه العام لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لجميع العناصر في الدراسة كان متوسطاً حيث بلغ المتوسط العام 2.80 بانحراف معياري 0.87.

وتبين أن أعلى مستوى كان أثر الفقر والبطالة، ثم جاء بالترتيب حسب الأهمية لاتجاه أثر الرفاق، فأثر الحي والسكن، فأثر للعوامل الاجتماعية، وأخيراً أثر الأسرة.

الجدول 41

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

العامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
الاتجاه العام لأثر الفقر والبطالة	3.0256	1.20	1	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الرفاق	2.9735	1.16	2	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الحي والسكن	2.7915	1.18	3	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر للعوامل الاجتماعية	2.6400	1.11	4	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الأسرة	2.5819	1.14	5	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام	2.8025	0.87		تنطبق أحياناً

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف الأسبقيات الإجرامية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2=$ 188.085) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة المحكوم عليها النزيل ونمط الجرائم السابقة التي أرتكبها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (42) أن أنماط الجرائم تتطابق بين الجريمة التي ارتكبها النزيل والأسبقيات، وهذا مؤشر قوي وإثبات على أن النزلاء والمجرمين متخصصون في نمط محدد من الجرائم، حيث إن 79% من الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل سابقاً بسبب ارتكاب جرائم

واقعة على النفس، و36.8% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال، و20.7% من الذين ارتكبوا جرائم المخدرات، و11.5% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض كرروا نمط جرائمهم نفسه.

الجدول 42

التوزيع النسبي بين نوع السوابق التي ارتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السوابق	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد له سوابق	1.7%	1.5%	7.7%	1.8%	2.0%
الجرائم الواقعة على النفس	79.1%	59.6%	69.2%	71.2%	66.0%
الجرائم الواقعة على الأموال	15.7%	36.8%	9.6%	6.3%	26.3%
الجرائم الواقعة على الأعراض	1.7%	1.1%	11.5%	0.0%	1.8%
جرائم المخدرات	1.7%	1.1%	1.9%	20.7%	4.0%
Chi-Square	Value=188.085	df=12	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق بين نمط الجريمة باختلاف سبب ارتكاب الجريمة؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=315.67) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة المحكوم عليها النزيل وسبب أرتكب الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (43) أن أنماط الجرائم تتطابق في كل من الجريمة التي ارتكبها النزيل وسبب ارتكاب الجريمة. فتشير النتائج في الجدول (43) إلى أن أكثر الأسباب التي دعت إلى ارتكاب الجريمة كانت مرتبة حسب الأهمية لعدد مرتكبيها, هي: الفقر بنسبة 33.3%، ثم الحصول على دخل مادي بنسبة 16.4%، ثم الصدفة بنسبة 10.9%، فرفقاء السوء بنسبة 9.4%، فأسباب اجتماعية بنسبة 7.4%، ويبين الجدول أدناه الأهمية النسبية لباقي الأسباب. كما تبين نتائج الجدول أدناه أن 25% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على النفس كانت صدفة، و14% بسبب الفقر، بينما كان السبب ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال هي: الفقر بنسبة 41.7%، والحصول على المال بنسبة 19.4%، أما سبب ارتكاب الجرائم الواقعة على الأعراض فكانت الشهوة بنسبة

28.8%، ورفقاء السوء بنسبة 19.2%، بينما كان السبب لارتكاب جرائم المخدرات هي: الفقر بنسبة 43.2%، والحصول على المال بنسبة 22.5%.

الجدول 43

التوزيع النسبي بين سبب ارتكاب الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ونمطها

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
الفقر	14.0%	41.7%	0.0%	43.2%	33.3%
زيادة الدخل	8.7%	19.4%	1.9%	22.5%	16.4%
أسباب اجتماعية	9.9%	7.1%	3.8%	6.3%	7.4%
أسباب نفسية	8.1%	2.4%	7.7%	0.9%	3.8%
الشرف	5.2%	0.0%	3.8%	0.0%	1.4%
أسباب عدوانية	4.7%	0.9%	1.9%	0.0%	1.6%
الشهوة	1.2%	1.9%	28.8%	0.9%	3.4%
اللذة	1.2%	0.2%	1.9%	0.9%	0.6%
الثأر	3.5%	0.6%	5.8%	0.0%	1.5%
انتقام	3.5%	1.5%	5.8%	0.0%	2.0%
تفكك اسري	0.6%	2.2%	1.9%	0.9%	1.6%
رفقاء السوء	7.6%	8.6%	19.2%	10.8%	9.4%
الصدفة	25.0%	7.1%	3.8%	8.1%	10.9%
أخرى	7.0%	6.5%	13.5%	5.4%	6.9%
Chi-Square	Value=315.666	df=39	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل باختلاف الدوافع عن ارتكابهم الجريمة؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=171.124) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الاصلاح والتأهيل والدوافع لارتكاب هذه الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (44) أن أكثر دوافع ارتكاب الجاني للجريمة مرتبة حسب الأهمية لعدد مرتكبيها هي الأسباب المادية بنسبة 23%، ثم الأصدقاء بنسبة 20.5%، ثم المجتمع

بنسبة 19.5%، فالوالد بنسبة 9.9%. وتشير النتائج في الجدول أدناه إلى أن الدوافع لارتكاب الجاني للجرائم الواقعة على النفس هو المجتمع بنسبة 23.8%، ثم الأصدقاء بنسبة 23.3%، أما المسؤول عن ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال فكانت الأسباب المادية بنسبة 30.5%، ثم المجتمع والأصدقاء بنسبة 18% لكل منهم، أما المسؤول عن الجرائم الواقعة على الأعراض فكانت البيئة بنسبة 30.8%، ثم الأصدقاء بنسبة 25%، بينما كان المسؤول عن ارتكاب جرائم المخدرات الأسباب المادية بنسبة 32.4%، ثم الأصدقاء بنسبة 24.3%، والمجتمع بنسبة 21.6%.

الجدول 44

التوزيع النسبي بين المسؤول عن انحرافك ارتكاب الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
الوالد	7.6%	12.7%	3.8%	4.5%	9.9%
الوالدة	2.9%	1.7%	1.9%	2.7%	2.1%
الإخوة	9.3%	3.7%	1.9%	0.0%	4.3%
الأصدقاء	23.3%	18.1%	25.0%	24.3%	20.5%
المجتمع	23.8%	18.3%	11.5%	21.6%	19.5%
البيئة	6.4%	4.9%	30.8%	4.5%	6.9%
أسباب مادية	3.5%	30.5%	0.0%	32.4%	23.0%
أسباب نفسية	9.3%	1.7%	5.8%	0.0%	3.4%
أخرى	14.0%	8.4%	19.2%	9.9%	10.5%
Chi-Square	Value=171.124	df=24	P-value≤0.001		

ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية والفئة العمرية لهم؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=21.896) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل والمستوى العمري عند ارتكابها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (45)

أن 48% من مرتكبي الجرائم قد ارتكبوها وهم في عمر يتراوح بين 19 و29 سنة، و25.8% ارتكبوها في عمر يتراوح بين 30 و39 سنة، و20% ارتكبوها في عمر 40 سنة فأكثر، بينما لم يتجاوز عدد الأحداث وقت ارتكاب الجريمة 6%. كما تبين نتائج الجدول أدناه أن 50% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على النفس و47.7% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال، و49.6% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأعراض، 41.4% من الذين ارتكبوا جرائم المخدرات كانوا ضمن الفئة العمرية بين 19 و29 سنة، وهذا دليل على أن أغلب الذين ارتكبوا جرائم يقعون ضمن الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة.

الجدول 45

التوزيع النسبي بين عمر مرتكب الجريمة

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الفئة العمرية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
18 فأقل	8.1%	5.8%	9.6%	1.8%	6.0%
19 -29	50.0%	47.7%	59.6%	41.4%	48.1%
30 – 39	25.6%	23.9%	15.4%	38.7%	25.8%
40 فأكثر	16.3%	22.6%	15.4%	18.0%	20.1%
Chi-Square	Value=21.896	df=9	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف الحالة الزواجية في مراكـــز الإصـــلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=45.57) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل والحالة الزواجية عند ارتكاب الجاني الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (46) أن 50% كانوا من المتزوجين و44.8% من العزاب. وتبين نتائج الجدول أدناه أن 50% من الجرائم الواقعة على النفس، و63.5% من الجرائم الواقعة على الأعراض كان مرتكبيوها من العزاب، بينما ارتكب المتزوجون 52.7% من الجرائم الواقعة على الأموال، و66.7% من جرائم المخدرات المتزوجين.

الجدول 46

التوزيع النسبي بين الحالة الاجتماعية للنزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل.

الحالة الاجتماعي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
أعزب	50.0%	44.3%	63.5%	29.7%	44.8%
متزوج	39.5%	52.7%	26.9%	66.7%	50.1%
أرمل	3.5%	0.4%	1.9%	0.9%	1.3%
مطلق	5.2%	2.2%	5.8%	1.8%	3.0%
منفصل	1.7%	0.4%	1.9%	0.9%	0.9%
Chi-Square	القيمة = 45.57	df=12	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف سبب عدم الزواج للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=31) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل وسبب عدم الزواج لغير المتزوجين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (47) أن الحالة المادية كانت أهم سبب لعدم الزواج حيث بلغت نسبتها 48%، ثم صغر السن بنسبة 29%، ثم لأسباب اجتماعية بنسبة 11.7%، ويبين الجدول باقي الأسباب الأخرى.

ويتضح من نتائج الجدول أن الحالة المادية وصغر السن هما سبب عدم زواج مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس بنسبة 32.6% لكل منهم، وكذلك الحالة المادية كانت سبب عدم الزواج عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال بنسبة 56.5%، بينما كان صغر السن هو سبب عدم الزواج لمرات الجرائم الواقعة على الأعراض بنسبة 36.4%، و30.3% لأسباب مادية، كما كانت الحالة المادية هي سبب عدم الزواج للذين ارتكبوا جرائم المخدرات بنسبة 51.5%.

الجدول 47

التوزيع النسبي بين سبب عدم الزواج للنزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
صغر السن	32.6%	27.2%	36.4%	24.2%	29.1%
أسباب مادية	32.6%	56.8%	30.3%	51.5%	48.0%
أسباب صحية	4.7%	1.0%	3.0%	6.1%	2.5%
أسباب اجتماعية	18.6%	8.7%	12.1%	12.1%	11.7%
أسباب نفسية	4.7%	4.9%	9.1%	3.0%	5.0%
أخرى	7.0%	1.5%	9.1%	3.0%	3.6%
Chi-Square	Value =31	df=15	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق بين كون النزيل في رب أسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 21.13$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل وكونه رب أسرة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (48) أن 56% من مرتكبي الجرائم هم أرباب أسر. ويتضح من نتائج الجدول أن 63.5% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض ليسوا أرباب أسر، و70.3% من مرتكبي جرائم المخدرات من أرباب الأسر.

الجدول 48

التوزيع النسبي بين كون النزيل رب أسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
رب أسرة	48.8%	57.4%	36.5%	70.3%	56.0%
ليس برب أسرة	51.2%	42.6%	63.5%	29.7%	44.0%
Chi-Square	Value=21.13	df=3	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي للنزيل ونمط الجريمة التـــي دخــل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2= 73.46) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto\leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي له، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (49) أن 27.4% من مرتكبي الجرائم في المستوى التعليمي الثانوي، و21.8% في المستوى التعليمي الإعدادي.

الجدول 49

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي للنزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى التعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
أمي	6.4%	3.7%	5.8%	8.1%	5.0%
ملم	2.9%	1.1%	5.8%	3.6%	2.1%
ابتدائي	13.4%	7.7%	7.7%	8.1%	9.0%
إعدادي	22.1%	20.9%	15.4%	27.9%	21.8%
ثانوي	32.0%	38.5%	48.1%	36.0%	37.4%
دبلوم متوسط	11.6%	8.4%	5.8%	7.2%	8.8%
بكالوريوس	9.9%	16.6%	11.5%	8.1%	13.6%
دراسات عليا	0.6%	3.2%	0.0%	0.0%	2.0%
غير مبين	1.2%	0.0%	0.0%	0.9%	0.4%
Chi-Square	Value=46.73	df=24	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين سبب عدم انتظام النزيل في التعليم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2= 59.47) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto\leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل وسبب عدم الانتظام في التعليم لغير المنتظمين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (50) أن الظروف المادية جاءت بنسبة 31.5%،

عدم الرغبة في الدراسة بنسبة 12.9%، وكثرة الغياب بنسبة 12.3%.

وتبين النتائج في الجدول أدناه أن الذين ارتكبوا جرائم كانت أهم دوافعهم مادية إلا أن 13.6% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على النفس كان دوافعهم هو عدم الاستمرار في التعليم بسبب التوقيف في أحد المراكز. وكذلك 15.2% من الذين ارتكبوا جرائم العرض كانت لهم الدوافع نفسهاو 15.2% بسبب عدم الرغبة في التعليم، بينما كان دافع الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال هو سبب كثرة الغياب، والذين ارتكبوا جرائم المخدرات هو عدم الرغبة في الدراسة، مع العلم أن الجميع لم يرغبوا في إكمال دراستهم لأسباب مادية في الدرجة الأولى.

الجدول 50

التوزيع النسبي بين سبب عدم انتظام النزيل في التعليم
ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
كثرة الغياب	11.9%	15.0%	6.1%	6.1%	12.3%
الظروف المادية	23.7%	36.1%	18.2%	31.7%	31.5%
تعدد الرسوب	5.9%	5.8%	3.0%	1.2%	4.9%
التوقيف في احد مراكز التأهيل	13.6%	4.8%	15.2%	7.3%	7.8%
البيئة المحيطة	10.2%	6.5%	6.1%	9.8%	7.8%
مشاكل عائلية	5.9%	7.5%	9.1%	2.4%	6.5%
عدم الرغبة في الدراسة	11.9%	9.9%	15.2%	24.4%	12.9%
ظروف العمل	6.8%	7.5%	12.1%	11.0%	8.2%
عدم حب المدرسة	7.6%	5.4%	12.1%	6.1%	6.5%
أخرى	2.5%	1.7%	3.0%	0.0%	1.7%
Chi-Square	Value=47.59	df=27	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية للنزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=84.22) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها

النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية له، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (51) أن 19.4% من النزلاء كانوا يعملون في القطاع الخاص، و19.3% كانوا حرفيين، و18.5% كانوا من العاطلين عن العمل، و13.5% كانوا يعملون في القطاع الحكومي.

وتبين أن الذين ارتكبوا جرائم واقعة عل النفس كان 24.4% من حرفيين، و17.4% من العاطلين عن العمل، بينما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال فقد كان 23.4% موظفي القطاع الخاص، و18.3% من العاطلين عن العمل، أما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض فقد كان 19.2% من العاملين في القطاع العام و17.3% من الحرفيين، وأما الذين ارتكبوا جرائم المخدرات فقد كان 23.4% من المزارعين و22.5% من العاطلين عن العمل.

الجدول 51

التوزيع النسبي بين الحالة العملية للنزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
طالب	6.4%	3.7%	7.7%	8.1%	5.1%
موظف قطاع عام	18.6%	12.3%	19.2%	8.1%	13.5%
موظف قطاع خاص	15.7%	23.4%	15.4%	9.9%	19.4%
حرفي	24.4%	19.1%	17.3%	12.6%	19.3%
مزارع	5.8%	4.1%	9.6%	23.4%	7.5%
إدارة عليا	1.7%	1.7%	3.8%	1.8%	1.9%
متقاعد	2.9%	3.2%	0.0%	1.8%	2.8%
عاطل عن العمل	17.4%	18.3%	15.4%	22.5%	18.5%
أخرى	7.0%	14.2%	11.5%	11.7%	12.1%
Chi-Square	Value=84.22	df=24	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى دخل مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=10.405) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى دخله الشهري، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (52) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة هم الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل حيث بلغت نسبته 56.6%.

الجدول 52

التوزيع النسبي بين مستوى دخل مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

فئة الدخل	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
300 فأقل	61.6%	55.1%	56.0%	56.6%	56.6%
301 – 600	17.4%	33.2%	32.0%	27.6%	29.3%
601 فأكثر	20.9%	11.7%	12.0%	15.8%	14.1%
Chi-Square	Value=10.405	df=6	P-value≥0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى دخل أسر مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=13.243) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى دخل الأسرة الشهري، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (53) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها هم من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل حيث بلغت نسبتهم 45.5%، باستثناء النزلاء بسبب ارتكاب جرائم المخدرات حيث كان 42.9% منهم تزيد دخول أسرهم عن 600 دينار شهري.

الجدول 53

التوزيع النسبي بين مستوى دخل أسرة مرتكب الجريمة الشهري كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل.

فئة الدخل	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
300فأقل	44.2%	47.6%	59.3%	25.7%	45.4%
301 - 600	36.0%	30.4%	29.6%	31.4%	31.9%
601فأكثر	19.8%	22.0%	11.1%	42.9%	22.7%
Chi-Square	Value=13.243	df=6	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=20.27) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة الاجتماعية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (54) أن 49.6% من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني يعيش والداهم معاً، و36.5% يتيم أحد الوالدين، ومن الملاحظ انخفاض معدلات الجريمة عند يتيم كلا الوالدين حيث بلغ عدد النزلاء لهذه الفئة نسبة 2.4% فقط.

الجدول 54

التوزيع النسبي بين الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة الاجتماعية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
يعيشان معا	46.5%	48.4%	65.4%	52.3%	49.6%
منفصلين	12.2%	12.3%	13.5%	6.3%	11.5%
احدهما متوفي	36.6%	38.3%	17.3%	37.8%	36.5%
الاثنان متوفيان	4.7%	1.1%	3.8%	3.6%	2.4%
Chi-Square	Value=20.27	df=9	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مكان الإقامة السابقة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=21.045) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومكان الإقامة السابق، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (55) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها لم يغيروا مكان سكناهم أو إقامتهم حيث بلغة نسبتهم 45.5%، ولكن من اللافت أنة وبالرغم من أن الذين انتقلوا من القرية للمدينة جاؤوا في المرتبة الثانية من مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس والمال والأعراض، فإن 19.8% من مرتكبي جرائم المخدرات قد جاؤوا من خارج الأردن.

الجدول 55

التوزيع النسبي بين مكان الإقامة السابقة النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مكان الإقامة السابق	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
في نفس المكان	75.0%	72.0%	73.1%	72.1%	72.8%
انتقل من القرية إلى المدينة	11.0%	14.4%	17.3%	7.2%	12.9%
انتقل من المدنية إلى القرية	5.2%	3.9%	5.8%	0.9%	3.9%
كان يعيش خارج الأردن قبل العودة إليها	8.7%	9.7%	3.8%	19.8%	10.5%
Chi-Square	Value=21.045	df=9	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين نوع مسكن النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=65.320) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ونوع المسكن، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (56) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها يسكنون منازل مستقلة بهم (دور) حيث بلغت نسبتهم 47.1%، ثم جاء في المرتبة الثانية

الذين يسكنون الشقق السكنية بنسبة 34.9%، يليهم بنسبة سكان بيوت الشعر بنسبة 7%. ومن الملاحظ أن أعلى أنواع الجرائم هي عند سكان المخيمات في الجرائم الواقعة على النفس بنسبة 9.9%.

الجدول 56

التوزيع النسبي بين نوع مسكن النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

نوع المسكن	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
بيت مستقل	50.6%	44.1%	40.4%	57.7%	47.1%
شقة سكنية	23.8%	43.2%	34.6%	17.1%	34.9%
فيلا	3.5%	2.2%	3.8%	6.3%	3.1%
بيت شعر	10.5%	3.7%	13.5%	12.6%	7.0%
بناء في مخيم	9.9%	3.9%	3.8%	2.7%	5.0%
أخرى	1.7%	3.0%	3.8%	3.6%	2.9%
Chi-Square	Value=65.320	df=15	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=39.4) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي لوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (57) أن 20.9% من النزلاء كان والدهم أمياً، وكان المستوى التعليمي الإعدادي بنسبة 20.3%، والثانوية العامة بنسبة 17.3 %.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن 24.4% من آباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس كانوا أميين، و23.3% مستواهم الإعدادي، بينما كان المستوى التعليمي لآباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال هي الثانوية العامة بنسبة 21.1% والإعدادية بنسبة 19.8%، بينما كان المستوى التعليمي عند آباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض الإعدادي بنسبة 21.2% والثانوي بنسبة 19.2%، أما

مرتكبوا جرائم المخدرات فقد كانوا آبائهم من الأميين بنسبة 29.9% ومن الملمين بنسبة 20.7%.

الجدول 57

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى التعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
أمي	24.4%	18.3%	17.3%	27.9%	20.9%
ملم	14.0%	11.8%	11.5%	20.7%	13.5%
ابتدائي	12.2%	12.0%	13.5%	10.8%	12.0%
إعدادي	23.3%	19.8%	21.2%	17.1%	20.3%
ثانوي	10.5%	21.1%	19.2%	10.8%	17.3%
دبلوم متوسط	7.0%	6.9%	7.7%	2.7%	6.4%
بكالوريوس	4.7%	7.5%	5.8%	2.7%	6.1%
دراسات عليا	1.7%	1.3%	3.8%	2.7%	1.8%
غير مبين	2.3%	1.3%	0.0%	4.5%	1.9%
Chi-Square	Value=39.4	df=24	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (χ^2=39.2) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي لوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (58) أن 36.3% من النزلاء كانت أمهاتهم من الأميات،و 17.5% من الإعدادية، و17.3% من الثانوية العامة.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن معظم الجناة كانت مستويات أمهاتهم التعليمية الأمية باختلاف نوع أو نمط الجريمة، إلا أن 14.5% من النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس كان مستوى تعليم أمهاتهم الابتدائية، و14% من الملمّات، بينما كان المستوى التعليمي لأمهات النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال هي

الإعدادية بنسبة 18.7%، وكان المستوى التعليمي الإعدادي بنسبة 23.1% من والدات النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض، و18% من الابتدائية، أما مرتكبوا جريمة المخدرات فقد كانت أمهاتهممن الأميلت بنسبة 18.9% و20.7% من الملمّات.

الجدول 58

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى لتعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
أمي	36.0%	36.3%	25.0%	41.4%	36.3%
ملم	14.0%	9.5%	15.4%	15.3%	11.6%
ابتدائي	14.5%	12.7%	13.5%	18.0%	13.9%
إعدادي	16.9%	18.7%	23.1%	10.8%	17.5%
ثانوي	8.1%	12.9%	11.5%	3.6%	10.5%
دبلوم متوسط	2.9%	4.3%	1.9%	1.8%	3.5%
بكالوريوس	4.7%	3.9%	7.7%	2.7%	4.1%
دراسات عليا	0.6%	0.9%	1.9%	0.9%	0.9%
غير مبين	2.3%	0.9%	0.0%	5.4%	1.8%
Chi-Square	Value=39.2	df=24	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=45.19) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية لوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (59) أن 22.9% من الآباء كانوا من المتقاعدين، و19.7% بلا عمل، و14.4% من موظف القطاع العام.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن 24.5% من آباء مرتكبي جريمة المخدرات كانوا من المزارعين.

الجدول 59

التوزيع النسبي بين الحالة العملية لوالد النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
طالب	0.6%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%
موظف قطاع عام	15.7%	15.7%	20.4%	3.8%	14.4%
موظف قطاع خاص	11.4%	9.8%	8.2%	10.4%	10.1%
حرفي	13.9%	12.9%	4.1%	3.8%	11.3%
مزارع	10.2%	12.0%	14.3%	24.5%	13.5%
إدارة عليا	0.0%	1.1%	2.0%	2.8%	1.2%
متقاعد	25.9%	20.9%	22.4%	27.4%	22.9%
بلا عمل	17.5%	20.7%	20.4%	18.9%	19.7%
أخرى	4.8%	7.0%	8.2%	8.5%	6.8%
Chi-Square	Value=45.19	df=24		P-value≤0.01	

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=41.59) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية لوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (60) أن 87% من الأمهات كن من ربات المنازل. وتبين نتائج الجدول أدناه أن 6.1% و3.7% من أمهات مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس وعلى الأموال كن من الموظفات في القطاع العام، و6% و4.8% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض والمخدرات كانت أمهاتهم مزارعات.

الجدول 60

التوزيع النسبي بين الحالة العملية لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
طالب	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	0.1%
موظف قطاع عام	6.1%	3.7%	4.0%	1.0%	3.9%
موظف قطاع خاص	0.6%	2.2%	4.0%	1.9%	1.9%
حرفي	0.6%	0.0%	2.0%	0.0%	0.3%
مزارع	1.8%	1.1%	6.0%	4.8%	2.1%
إدارة عليا	0.6%	0.2%	0.0%	0.0%	0.3%
متقاعد	3.0%	2.6%	2.0%	4.8%	3.0%
ربة بيت	86.6%	89.1%	76.0%	83.8%	87.0%
أخرى	0.6%	0.9%	6.0%	3.8%	1.5%
Chi-Square		Value=41.59	df=24	P-value≤0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين الجماعة التي يعيش معها ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 23.58$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والأسرة التي عاش معها قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل من غير الذين يعيشون مع كلا الوالدين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (61) أن 49.7% منهم عاش بلا أب و25.1% عاشو بلا أم و17.3% عاش مع زوجة الأب.

ومن الملاحظ أن الصفة السائد لحياة جميع النزلاء هي أنهم أيتام الآباء، إلا أنه تبين أيضاً أن معظم الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعة على النفس والأموال عاشوا يتامى الآباء والأمهات، أما الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعه على الأعراض فقد عاش معظمهم يتامى الأب والأم أو مع زوجة الأب، بينما عاش مرتكبو جرائم المخدرات يتامى الأم.

الجدول 61

التوزيع النسبي بين الجماعة التي يعيش معها النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الأسرة التي يعيش معها	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
عاش يتيم الأب	46.5%	48.3%	64.3%	57.1%	49.7%
عاش يتيم الأم	26.7%	27.3%	7.1%	18.4%	25.1%
عاش مع زوجة الأب	12.8%	20.1%	14.3%	14.3%	17.3%
عاش مع زوج الأم	5.8%	2.9%	0.0%	0.0%	3.1%
عاش يتيم الأب والأم	8.1%	1.4%	14.3%	10.2%	4.7%
Chi-Square	Value=23.58	df=12	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة والدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 22.74$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى العلاقة بين والدي النزيل لمن عاش معهما قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (62) أن 62.4% من والدي النزيل كانوا متعاونين،و 17.6% قليلي التشاجر، و17.1% كثيري التشاجر والجدال.

ومن الملاحظ أن الصفة السائد للعلاقة بين آباء النزلاء وأمهاتهم هي الود والتفاهم، ولكنكثرة التشاجر والجدال جاءت بنسبة 21.5% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس،و 19.1% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، وفي المقابل كان 25% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض و19.8% من والدي النزلاء مرتكبي جرائم المخدراتهم من قليلي التشاجر والجدل.

الجدول 62

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة والدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
كثير التشاجر والجدال	21.5%	19.1%	3.8%	8.1%	17.1%
قليل التشاجر والجدال	16.9%	16.6%	25.0%	19.8%	17.6%
متعاونين	59.9%	61.3%	63.5%	70.3%	62.4%
أخرى	1.7%	3.0%	7.7%	1.8%	2.9%
Chi-Square	Value=22.74	df=9	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين مدى وجود صحيفة إجرامية لوالدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 2.23$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى وجود صحيفة إجرامية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (63) أن 92.9% من الآباء والأمهات ليس لديهم صحيفة إجرامية سابقة.

الجدول 63

التوزيع النسبي بين مدى وجود صحيفة إجرامية لوادي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

صحية الوالدين الإجرامية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
لهه صحيفة سابقة	9.3%	6.9%	3.8%	6.3%	7.1%
ليس له صحيفة سابقة	90.7%	93.1%	96.2%	93.7%	92.9%
Chi-Square	Value=2.23	df=3	P-value≥0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين درجة تأثر النزيل بالصحيفة الإجرامية لواديهم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 3.59$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى تأثره بالصحيفة الإجرامية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (64) أن 90.4% من النزلاء لم يتأثروا بالصحيفة الإجرامية لوالديهم.

الجدول 64

التوزيع النسبي بين درجة تأثر النزيل بالصحيفة الإجرامية لواديهم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

درجة التأثر	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
يجد أنه تأثر	12.2%	9.7%	9.6%	5.4%	9.6%
يجد أنه لم يتأثر	87.8%	90.3%	90.4%	94.6%	90.4%
Chi-Square	Value=3.59	df=3		P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع والده ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 31.187$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (65) أن الصفة السائدة عند 64.6% من النزلاء هي العلاقة المستقرة، و17.3% العلاقة غير المستقرة.

وبينت نتائج الجدول أدناه أن 19.2% من مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس، و18.5% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، و9.9% من مرتكبي جرائم المخدرات كانت علاقتهم بأبآئهم غير مستقرة، بينما كانت العلاقة متفاوتة عند 25% من مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض.

الجدول 65

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع والده ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	6.4%	3.2%	5.8%	4.5%	4.3%
غير مستقرة	19.2%	18.5%	15.4%	9.9%	17.3%
مستقرة	60.5%	63.2%	53.8%	82.0%	64.6%
متفاوتة	12.2%	14.2%	25.0%	3.6%	13.0%
أخرى	1.7%	0.9%	0.0%	0.0%	0.9%
Chi-Square	Value=31.187		df=12		P-value≤0.01

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع والدته ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 10.541$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بالوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (66) أن الصفة السائدة عند 82% هب العلاقة المستقرة.

الجدول 66

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع والدته ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	4.1%	2.6%	1.9%	2.7%	2.9%
غير مستقرة	9.3%	8.8%	15.4%	6.3%	9.0%
مستقرة	77.3%	83.7%	76.9%	84.7%	82.0%
متفاوتة	7.6%	3.7%	5.8%	4.5%	4.8%
أخرى	1.7%	1.3%	0.0%	1.8%	1.4%
Chi-Square	Value=10.541		df=12		P-value≥0.05

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع أقربائه ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 23.340$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بأقربائه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (67) أن الصفة الغالبة عند41% منهم هي العلاقة المستقرة، و20.9% من النزلاء الذين ارتكبوا جرائم واقعة على النفس لم يكن بينهم وبين أقربائهم اتصال، وكانت علاقة 23.4% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال تتصف بكونها غير مستقرة، و30.8% من مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض و21.6% من مرتكبي جرائم المخدرات جاءت علاقتهم متفاوتة.

الجدول 67

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع أقربائه ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	20.9%	15.3%	19.2%	11.7%	16.3%
غير مستقرة	18.0%	23.4%	21.2%	11.7%	20.5%
مستقرة	41.9%	38.7%	28.8%	55.0%	41.0%
متفاوتة	19.2%	21.9%	30.8%	21.6%	21.9%
أخرى	0.0%	0.6%	0.0%	0.0%	0.4%
Chi-Square		Value=23.340	df=12		P-value≤0.05

هل يوجد فروق معنوية بين كون النزيل قد تعرض للعقاب من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 10.009$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى تعرضه للعقاب من والديه أثناء الطفولة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (68) أن 57.5% من النزلاء لم يتعرضوا

للعقاب، أما النزلاء المحكومون بجرائم المخدرات فقد جاؤوا في المرتبة الثانية حيث كانوا أقل عرضة للعقاب من غيرهم.

الجدول 68

التوزيع النسبي بين كون النزيل قد تعرض للعقاب

من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

درجة التعرض	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
تعرض	45.3%	44.7%	42.3%	28.8%	42.5%
لم يتعرض	54.7%	55.3%	57.7%	71.2%	57.5%
Chi-Square	Value=10.009	df=3	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين نوع العقاب الذي تعرض له النزيل من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 7.956$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ونوع العقاب الذي تعرض له النزيل من قبل والده أثناء الطفولة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (69) أن 58.5% من النزلاء قد تعرضوا للعقاب الجسدي، و20.9% قد تعرضوا للعقاب النفسي.

الجدول 69

التوزيع النسبي بين نوع العقاب الذي تعرض له النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

نوع العقاب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
عقاب جسدي	59.0%	55.8%	63.6%	71.9%	58.5%
عقاب نفسي	16.7%	24.0%	13.6%	15.6%	20.9%
حرمان من المصروف	10.3%	6.7%	4.5%	3.1%	7.1%
أخرى	12.8%	11.1%	13.6%	6.3%	11.2%
عقاب جنسي	1.3%	2.4%	4.5%	3.1%	2.4%
Chi-Square	Value=7.956		df=12	P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين مكان إقامة النزيل لحظة وقوع الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 2.16$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومكان إقامته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (70) أن 64.6% من سكان الحضر.

الجدول 70

التوزيع النسبي بين مكان إقامة النزيل لحظة وقوع الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مكان الإقامة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
ريف	41.2%	41.2%	0.0%	25.0%	35.4%
حضر	58.8%	58.8%	100.0%	75.0%	64.6%
Chi-Square	Value=2.16	df=3		P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين متوسط حجم أسرة مرتكب الجريمة كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

يبين الجدول (71) من تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 49.011$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومتوسط حجم الأسرة التي يعيش معها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (71) أن 38.5% من النزلاء كانوا يعيشون وحدهم، و35.1% كان متوسط حجم أسرهم بين 2 و5 أفراد، و20.3% بين 6 و10 أفراد.

وتبين نتائج الجدول (71) أن غالبية مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس والأموال والأعراض يعيشون وحدهم، بينما يعيش 34.2% من المحكومين بجرائم المخدرات بأسر يبلغ حجمها بين 6 و10 أفراد.

الجدول 71

التوزيع النسبي بين متوسط حجم أسرة مرتكب الجريمة

كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

حجم الأسرة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
يعيش لوحده	40.7%	38.5%	57.7%	24.3%	38.3%
2- 5	38.4%	37.0%	26.9%	26.1%	35.1%
6-10	14.0%	20.0%	13.5%	34.2%	20.3%
11 فأكثر	7.0%	4.5%	1.9%	15.3%	6.4%
Chi-Square		Value=49.011	df=9		P-value≤0.001

2.4 المناقشة:

تبين من خلال الدراسة أن 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال، و21.3% ضمن الجرائم الواقعة على النفس، و20.2% ضمن جرائم المخدرات، و6.4% ضمن الجرائم الواقع على الأعراض. وبالرغم من اختلاف نسب توزيع الجرائم حسب نمط الجريمة بين هذه الدراسة ودراسة (الخوالدة، 2005) ودراسة (المبيضين، 1994) إلا أنها اتفقت مع الدراستين من حيث ترتيب الأهمية النسبية لنمط الجرائم الوقعة على الأموال وخالفتهما في الجرائم الواقعة على النفس في الأردن وعلى الرغم من عدم وجود الاختلاف الكبير بين عامي 2010 وعام 1994 إلا أن غالبية الجرائم تركزت في نمط الجرائم الواقع على الأموال التي بلغت في دراسة (الخوالدة، 2005) 57% ودراسة (المبيضين، 1994) 53.1%، أما جرائم العرض والشرف فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 22.7%، ثم جرائم المخدرات بنسبة 14.4% وآخرها جرائم القتل وكانت نسبتها 9.85% من مجموع الجرائم.

وجاءت هذه الدراسة متفقة مع التفسيرات النفسية والاجتماعية للجريمة, حيث بينت النتائج المتعلقة باتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل نحو الأسباب الاجتماعية والديموغرافية المؤدية لارتكاب الجريمة أن دور الأسرة وبخاصة النزاعات والصراعات والمشاكل الأسرية الدائمة مع غياب الدور الحقيقي لرب

الأسرة بوصفه مسؤولاً عن الأسرة وعدم اهتمامه بأسرته من قبله أو استخدام العنف أو الدلال المفرط في التربية، وبخاصة إذا كانت الأم مطلقة أو تغيب كثيراً عن البيت بسبب المشاكل الأسرية، كل هذه الأسباب تحفز الفرد في الأسرة نحو الانحراف وارتكاب الجريمة، فقد تبين من خلال خصائص النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن علاقة الأب مع الأبناء كانت في الدرجة الثانية غير مستقرة أو متقلبة عند مرتكبي جرائم المخدرات، بينما تتصف بالاستقرار مع أمهاتهم عند الجميع. ونظراً لغياب الأهل وعدم متابعة أطفالهم خاصة فيما يتعلق بالصحبة وإقامة العلاقات الجيدة التي يرافقونها فقد قاد إلى التفاف الأبناء على رفقاء السوء ضمن شهوات الحياة المتعلقة بالجنس والخمور وتعلم الجريمة نتيجة تقليدهم وإغوائهم, فقادهم ذلك إلى التعود على دخول مراكز الإصلاح والتأهيل والسلوك الإجرامي. وبينت نتائج الدراسة أن غالبية النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على الأنفس والأموال والأعراض يعيشون وحدهم، بينما يعيش 34.2% من النزلاء المحكومين بجرائم المخدرات بأسر يبلغ حجمها بين 6 و10 أفراد، فالمحاكاة والتقليد مع تشجيع الأبوين أو غياب أدوارهم كانت من الأسباب الرئيسة لارتكاب الجريمة في الأردن. وهذه النتائج تتفق مع المنطق العام للنظريات الاجتماعية (الساعاتي، 1986). وعزز ذلك فساد البيئة الاجتماعية, كالحي الشعبي, وغياب الضوابط الاجتماعية داخله والجيران أصحاب السوابق الإجرامية الذين كانوا يعيشون بينهم, ومن أجل إثبات الذات في ذلك المجتمعفقد قادهم بينهم إلى ممارسات السلوك السيئة داخل الحي والانخراط في الجريمة، حيث كان معظم المجرمين ممن يقطنون بيوتاً شعبية (النجداوي، 2003) ومن سكان المدن وليس الأرياف واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبيدات، 1998). وجاءت في المرتبة الثانية علاقة النزلاء مع أقربائهم, حيث كانت علاقة ضعيفة في الجرائم الواقعة على النفس, كما كانت علاقة النزلاء بجرائم واقعة على الأموال غير مستقرة، وعلاقة النزلاء بجرائم الأعراض وجرائم المخدرات متفاوتة. كما أن البؤس والفقر والحرمان منذ الطفولة والبطالة كانت السبب الرئيس الذي قاد إلى ارتكاب الجريمة للحصول على المال لسد رمق العيش أو للحصول على الثراء السريع لسد العجز في الحرمان منذ الطفولة، خاصة

عند غياب الوازع الديني، وسيطرة الشعور باليأس والإحباط والوصمة الاجتماعية وعدم مشاركة الآخرين اجتماعياً وعدم قبول مصاهرتهم كل تلك لعوامل أدت إلى الميول الإجرامية وارتكاب الجريمة عندهم, وهذا ما أكد علية أيضاً كل من (الزغل، 1986؛ والشديفات، 2007) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والتفكك الأسري ومعدلات الجريمة. كما بينت دراسة (عبيدات، 1998) أن غالبية النزلاء عام 1998 هم من فئة الدخول المنخفضة والفقراء والعاطلين عن العمل الذين لا تتوفر لهم سُبل العيش الكريم، كما بين (المهيرات، 1999) أن الفقر هو السبب الرئيس الدافع لارتكاب الجريمة، ولم تختلف هذه النتائج عن نتائج دراسة (النجداوي، 2003)، بل ويؤكد هذه النتيجة ما جاء في دراستنا هذه لعام 2010 أن الأسباب الحقيقة التي قادت النزلاء إلى ارتكاب جرائمهم في المرتبة الأولى كان فقر الأسر بنسبة 33% خاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال، ثم الحصول على المال والدخل بنسبة 16% خاصة عند الذين ارتكبوا جرائم المخدرات، ثم رفقاء السوء بنسبة 9% خاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأعراض، يليه بالأهمية الظروف المكانية والظروف الاجتماعية البائسة بنسبة 7%. كما بين النزلاء أن أكثر المسؤولين عن ارتكاب الجاني للجريمة بنسبة 23% كانت الأسباب المادية، ثم أصدقاء السوء بنسبة 20.5%، فالمجتمع بنسبة 19.5%، والأسرة والوالد بنسبة 9.9%. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (النجداوي، 2003)، وهذه النتائج تفسر جانباً منها نظرية مدرسة شيكاغو حيث إن التحضر كان سبباً مباشرا في تفاقم مشكلة الجريمة نظراً للحراك الاجتماعي الذي قام به العاطلون عن العمل من الذكور والإناث إضافة إلى الشباب وكبار السن، فقد ظهرت المشكلات الاجتماعية التي تتراوح بين التردي الصحي، والمساكن غير الملائمة، وعصابات الأحداث، والفساد الخلقي، ومع الإقرار بأهمية هذه المدرسة إلا أنه لا يمكن أن ندرس العوامل المسببة لارتكاب الجريمة دون دراسة العوامل النفسية والاجتماعية للسلوك الإجرامي (المبيضين، 1994). ومن الجدير بالذكر أن نتائج هذه الدراسة لم تكن غريبة عن نتائج الدراسات في المناطق العربية. فقد بينت دراسة أجريت على المجتمع الإماراتي (علوي، 2001) أن من أهم دوافع الجرائم

هي تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري وأن سكان الحضر هم أكثر ميلا لارتكاب الجرائم من سكان الريف والبدو، كذلك جاءت نتائج دراسة (الشهراني، 2004) عن المجتمع السعودي. كما أن مرتكبي الجرائم ومنها المخدرات غالباً ما يكونون بصحبة الرفاق (القحطاني، 2002). بل إن نتائج الدراسات العالمية تجد أن الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة هو الفقر والحاجة المادية حتى في الدول المتقدمة مثل أمريكا دايلي (Daly,1993) (James,1997) وأستراليا (Schnidder,2000) وايطاليا (Buonanno, 2005).

ومن الخصائص الديموغرافية المميزة لمرتكبي الجريمة أن أعمارهم في الغالب كانت بين 19 و29 سنة، وأغلبهم من العزاب, خاصة في مجال الجرائم الواقعة على الأعراض والجرائم الواقعة على النفس، وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (المبيضين، 1994) ودراسة (النجداوي، 2003)، وكان في المرتبة الثانية المتزوجون خاصة في جرائم المخدرات والجرائم الواقعة على الأموال. وإن السبب الرئيس لعدم الزواج عند العزاب هو شح المادة، ثم صغر السن فالأسباب الاجتماعية والتعليمية، ومن خصائص مرتكبي جرائم المخدرات أنهم في الغالب أرباب أسر, بينما يتميز مرتكبوا جرائم العرض بأنهم من غير أرباب الأسر. ومن خصائص النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن المستوى التعليمي لمعظمهم يقع بين الإعدادي والثانوي وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج عام 1994 (المبيضين، 1994) نجد أن المستوى التعليمي للنزلاء ثابت ولم يتغير بشكل جوهري، وكان سبب عدم إكمال الدراسة حسب نتائج دراستنا في الدرجة الأولى مادياً ثم كثرة الغياب وعدم الرغبة في التعليم ثالثاً، وبالرغم من تدني المستوى التعليمي عند النزلاء, إلا أنه كان أعلى منه عند النزيلات الإناث حسب نتائج دراسة (الخربطلي، 1992) التي بلغت فيها نسبة الإناث الأميات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية 58%، ومن هن في المستوى التعليمي الثانوي فما فوق, إذ بلغت 5.7% فقط، ولم يختلف الوضع عند الإناث في بعض الدول العربية, فقد بينت دراسة (البلوشي، 2003) عن المجتمع العماني ودراسة (الربدي، 2003) عن

المجتمع السعودي أن نسبة الأمية بين النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل العماني مرتفعة.

وحول الخصائص الاقتصادية للنزلاء, فقد بينت الدراسة أن أكثر مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس هم من الحرفيين، والعاطلين عن العمل، بينما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال فقد كان معظمهم من الموظفين في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل، وأما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض فقد كان معظمهم من العاملين في القطاع العام والحرفيين، أما الذين ارتكبوا جرائم المخدرات فقد كان معظمهم من المزارعين والعاطلين عن العمل. كما تبين أن معظم النزلاء وباختلاف نمط الجريمة الذي ارتكبوه أنهم من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل وكانت مهنة معظم آبائهم العمل في القطاع العام أو من العاطلين عن العمل أو المتقاعدين، بينما جاء حوالي 20% من النزلاء بجريمة المخدرات من خارج الأردن واستوطنوا فيها، وكان معظم آبائهم يعملون في الزراعة.

وحسب ما جاءت به هذه الدراسة من إطار نظري حول الخصائص الديموغرافية لأسر والدي النزلاء باعتبار أن لها أثراً مباشراً على الشخصية السلبية كالعدوان أو العداء، والتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاية الشخصية، وعدم الثبات الانفعالي، والنظرة السلبية للحياة من جهة أخرى (عليان، 1993، حسن، 1993)، وتبين من نتائج هذه الدراسة الميدانية أن أقل نزلا مراكز الإصلاح والتأهيل والبالغة نسبتهم 2.4% هم الذين عاشوا يتامى الأب والأم،و في المقابل كان أكثر الجناة يعيش أبواهم معا، وكانوا يسكنون المنازل المستقلة بالدرجة الأولى ثم الشقق السكنية بالدرجة الثانية، كما أن 21% من آباء الجناة كانوا من الأميين. وبينما كانت الصفة السائد للعلاقة بين أبوي النزلاء هي الود والتفاهم، فأن والدي النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على النفس وجرائم واقعة على الأموال كانا كثيري التشاجر والجدال،و في المقابل كان والدا النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على الأعراض وجرائم المخدرات قليلي التشاجر والجدل. وكان النزلاء المحكومون بجرائم المخدرات أقل عرضة للعقاب قبل أبويهم مقارنة مع غيرهم من النزلاء، فغالباً ما تعرض النزلاء

لعقاب جسدي ونفسي من والدهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن أنماط الجرائم تتطابق في كل من الجريمة التي ارتكبها النزيل والأسبقيات التي دخل بسببها مركز اصلاح وتأهيل سابقاً، وهذا مؤشر قوي وإثبات على أن النزلاء والمجرمين متخصصين في نمط محدد من الجرائم، إلا أن الدراسة بينت أن الجريمة ليست وراثية, أي أنه لم يتأثر الأبناء بنمط جرائم الآباء، ولم يولد المجرم مجرما بالوراثة. كما تبين أن معظم خصائص النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على النفس والأموال متشابهة, بينما تشابهت خصائص الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعة على الأعراض والمخدرات، ولكن تبين أن علاقة النزيل مع رفقائه من النزلاء الآخرين يزيد من درجة الاحتكاك عند حد معين ومع طول الفترة الزمنية ينجم عنه نوع من الفهم المتبادل بين الأطراف ويولد المصلحة المتبادلة بينهم، فتزيد من درجة احتمال عودة الفرد بعد الإفراج عنه إلى الجريمة من نفس الأنماط التي سبق أن ارتكبها ولكن بدرجة مهارة أعلى، أو من أنماط جديدة اكتسبها من رفاق مركز الإصلاح والتأهيل واكتسب معها أساليب الإفلات من القبض والعقوبة، (علي، 1987) فقد تبين من دراستنا أن 79% من الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل سابقاً بسبب ارتكاب جرائم واقعة على النفس عادوا لنفس النوع من الجرائم.

3.4 التوصيات:

عمدت الدراسة إلى إبراز أهم التوصيات التي تكونت من الإطـــار البحثـــي, وعلى ضوء النتائج المتحصلة, واعتبار نتائجها الإحصائية قاعـــدة لواقعيـــة هـــذه التوصيات، كما يلي:

1. تطوير دور وزارة الشؤون الإجتماعية والجمعيات التطوعية العاملة فـــي هـــذا المجال من أجل تنظيم برنامج يستهدف الفئـــات المجتمعيـــة الأكثـــر تعرضـــاً للانحراف (ذوي الدخل المتدني، المستوى التعليمي المنخفض، الأسر المفككة أو الموشكة عل التفكك، وهكذا) من أجل تحقيق الأهداف التالية فيها:

أ. تطوير قدرات العائلات على الإنتاج والإنجاز وتحقيق الكسب الحلال، بما في ذلك:

1. عقد دورات تأهيل مهنية للعائلات والأفراد القادرين على الإنتاج من بينهم.
2. تطوير وتطبيق أسلوب "الإنتاج من المنازل" وذلك في مجالات مختلفة متوسطة المهارة، كطباعة المواد العلمية، تجليد الكتب، وهكذا.
3. شراء السلع والخدمات التي تقدمها الأسر وتسويقها أو العمل كوسيط مباشر بين العميل والأسرة المنتجة، بسعر مربح ومجدي للعائلة.

ب. تطوير مهارات أفراد الأسرة جميعاً في مجالات التعامل مع الضغوط وحل المشكلات والتفكير الإبداعي والتفكير الإيجابي وغيرها من المهارات الإنسانية اللازمة مع تحديات الحاضر.

ج. توفير خدمات التوجيه النفسي لحل المشكلات العائلية، مع التفاعل مع الأسر من أجل الكشف المبكر عن المشكلات والبوادر الدالة على عدم توازن العلاقات أو السلوكيات داخل الأسرة.

د. تنظيم أنشطة شبابية تمتص طاقات الشباب – خاصة في العطلة الصيفية بالنسبة للطلبة من مختلف الفئات – تبتعد عن المركزية وتستثمر مختلف الموارد والإدارات والأجهزة الحكومية القائمة في المنطقة الجغرافية بإشراف الحاكم الإداري، وذلك من أجل تسخير طاقات الشباب في خدمة مجتمعهم المحلي بدلاً من المجتمع العام.

ه. التوعية الأمنية، وتدريب الأسرة على كيفية الرقابة على الأبناء والتربية السليمة بعيداً عن الدلال المفسد والقسوة الهدامة، وذلك عن طرق مرشد نفسي خبير محترف يتم تأهيله في هذا المجال لهذه الغاية، مع التركيز على الرقابة على رفاق الأبناء وعلاقاتهم من قبل الوالدين.

و. التوعية بأهمية الدراسة والتعليم وتمكين المجتمع من التكامل في توفير خدمات التدريس من داخله، باستثمار طاقات المعلمين في المنطقة في

تدريس الطلبة في نفس المنطقة بمنطق التكامل، مع توفير الحوافز المناسبة للمعلمين في هذا المجال من خلال:

1. تبرعات يقدمها متطوعون في المجتمع المحلي أو غير المحلي.
2. مكاسب معنوية يحصل عليها المعلم مثل تسهيل بعض إجراءاته في مختلف الدوائر الحكومية عند مراجعتها – كتجديد رخصة السيارة أو رخصة السواقة أو غيرها – ببطاقة معينة تمنح له كمكافأة، وبالتالي إشعاره بالمكاسب الناجمة عن دوره التعليمي.
3. امتيازات أخرى يحصل عليها المعلم المتطوع يتم تشريعها وتنظيمها من قبل الجهات المركزية – خاصة الحاكم الإداري – وذلك من أجل تعويضه عن جهده ووقته.

2. تطوير وسائل حقيقية للرقابة على الإعلام بالتكامل بين الأسرة والوسائل إعلامية، وذلك من أجل ضمان ألا تساهم أجهزة الإعلام المختلفة – بما في ذلك الوسيلة الأحدث "الإنترنت"– في نشر ثقافة العنف وتعريف الشباب بكيفية ارتكاب الجريمة. وهذا يتطلب:

أ. توعية الأسرة بكيفية تنظيم وضبط والرقابة على استخدام وسائل الاتصال المختلفة من قنوات تلفزيونية أرضية – أو فضائية إن توفرت – وإنترنت وغير ذلك من وسائل إعلامية يمكن أن تنشر الثقافة المنحرفة أو الأساليب الجرمية.

ب. استرجاع الرقابة التي كانت قائمة من قبل على الرسائل الإعلامية التلفزيونية المحلية المختلفة، وتطبيق ما يشابهها على مواقع الإنترنت.

ج. السيذطرة على مقاهي الإنترنت بالطرق المتعارف عليها بفعالية عالية، وتفعيل الأساليب وتطويرها بحسب الظروف المختلفة، وبحيث تكون مسؤولية هذا التطوير على عاتق وزارتي الداخلية والمواصلات السلكية واللاسلكية.

3. تطوير المناهج الدراسية لتتضمن مواد في "الثقافة الأمنية" يستفاد في إعدادها من تجربة حكومة دبي بالاستفادة والرجوع إلى المقدم إبراهيم الدبل من شرطة دبي لهذه الغاية، والتي تتضمن:

أ. مساقات دراسية مدرسية – ثم جامعية – حول الأمن الشخصي والسلوك السوي، والتربية المدنية.

ب. الاستفادة من معينات تدريس وتعليم للغاية السابقة تتمثل في أفلام تعليمية فيديوية واقراص مضغوطة تعليمية وتوعوية ومطبوعات وغيرها.

ج. الربط الفعال ما بين المدرسة والأسرة من أجل التواصل المستمر والتكامل في متابعة الطلبة أثناء العام الدراسي، وهذا يتطلب تنظيم اجتماعات شهرية على الأقل تجمع جميع أولياء الأمور إما مرة واحدة أو على دفعات، ومع الهيئات التربوية والإدارية بالمدارس والجامعات.

د. تطوير حقائب تعليمية إلكترونية في مجال "الثقافة الأمنية" يمكن أن يتولى إعدادها متطوعون محترفون في المجال تحت الإشراف التربوي لوزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية، تركز على المشكلات القائمة في المجتمع، ويتم تحديثها سنوياً على الأقل. وتكون هذه الحقائب في أقراص مضغوطة، توزع على الطلبة، وتصاغ بصورة محببة للطلبة بعيداً عن الجمود، وعلى هيئة أفلام هادفة أو برامج تفاعلية تعلم السلوك السوي وتشجع عليه وتعززه، ويقصد بالسلوك السوي هنا هو السلوك الذي يحول دون وقوع الطالب ضحية لجريمة، ودون انحرافه وارتكابه للجريمة كذلك.

ه. يمكن لتمكين الطلبة من استخدام هذه الأقراص اللجوء إلى أحد سبيلين أو كليهما:

1. الاتفاق مع بعض مقاهي الإنترنت – الملتزمة بالقواعد – لكي تتيح الفرصة للطلبة باستخدام مرافقها لفترة محددة كافية لاستخدام الأقراص المضغوطة – وتحت رقابة – إما على حسابها تطوعاً، أو على حساب جهة ثالثة متبرعة بذلك، أو مقابل الحصول على امتيازات وحقوق من قبل الأجهزة الحكومية والجهات الداعمة.

2. تمكين الطالب من استخدام مختبر المدرسة الكمبيوتري خارج ساعات الدوام في أوقات محددة وذلك لتمكينه من ذلك، مع إكسابه حوافز مادية ومعنوية – مثل علامات دراسية في بعض المواد أو علامات نشاط مثلاً – مقابل ذلك.

و. فتح مكتبات المدارس للطلبة بعد ساعات الدوام لتمكينهم من استخدام الأوعية العلمية التي تحتويها من أشرطة تعليمية وكتب دراسية أو علمية أو أدبية أو ثقافية أو برامج كمبيوترية تعليمية في مجالات الدراسة المنهجية أو اللامنهجية.

4. تعزيز الأجهزة الأمنية الرقابة على "شلل الشباب" وسلوكياتهم، للحد من فرص الانحراف لديهم، وللتكامل مع الأسرة في ضبط سلوكيات أبنائها، وذلك يتطلب ما يلي:

أ. التفاعل النشط بين الأسرة والشرطة (من خلال المركز الأمني الشامل) في تمكين كل من الطرفين من فهم حاجات ومتطلبات الطرف الآخر وفق أسلوب "الشرطة المجتمعية" وأسلوب "العمل الشرطي المستند على المشكلات" لحلها، وهو ما يمعني ضرورة إقامة مفهوم الشرطة المجتمعية على أرض الواقع.

ب. تفعيل المجالس المحلية بمراكز الشرطة للقيام بالدور الجوهري الذي أنشئت من أجله، الأمر الذي يتطلب من مديرية الأمن العام بذل الجهد في سبيل تحقيق هذا التفعيل الهام والحيوي.

ج. قيام أولياء الأمور بالتعاون مع الشرطة في برامجها المختلفة والتي تستهدف مساعدة الأسرة على ضبط الأبناء ورصد أية انحرافات تصدر عنهم.

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، عبد الستار، (1985)، الإنسان وعلم النفس، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 86، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص55-70.

إبراهيم، عبد الستار، (1993)، العلاج السلوكي للطفل – أساليبه ونماذج من حالاته. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 180، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص175-190.

إبراهيم، عبد الستار، (1998)، الاكتئاب، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 239، نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص229-245.

أبو سريع، أسامة سعد، (1992)، الصداقة من منظور علم النفس، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 179، نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص124-136.

أبو عامر، محمد، (1998)، **دراسات في علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

أحمد، سهير كامل، (1998، أ)، **دراسات في سيكولوجية الشخصية**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

أحمد، سهير كامل، (1998، ب)، **دراسات في سيكولوجية المرأة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

أرجايل، مايكل، (1993)، سيكولوجية السعادة، **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة فيصل عبد القادر يوسف، عدد 175، يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص50-59.

أريتي، سيلفانو، (1991)، الفصامي كيف نفهمه – دليل للأسرة والأصدقاء، ترجمة عاطف أحمد، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 156، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص96.

أسعد، يوسف ميخائيل، (1986)، **سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

اسماعيل، محمد عماد الدين، (1986)، الأطفال مرآة المجتمع، النمو النفسي الاجتماعي للطفل في سنواته التكوينية، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 99، مارس 1986، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص23–29.

البريمي، عائشة، (2003)، **أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة**، إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، الامارات العربية.

البستاني، المعلم بطرس، (1977)، **محيط المحيط – قاموس مطول للغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت.

البلوشي، نعيمة حميد، (2003)، **العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، الأردن.

بهنام، رمسيس، (1976)، **الجريمة والمجرم والجزاء**، دار المعارف، الاسكندرية.

بهنام، رمسيس، (1978)، **المجرم تكويناً وتقويماً**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر.

بوربلي، ألكسندر، (1992)، أسرار النوم، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 163، يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 225–239.

بياجيه، جان، (2002)، **سيكولوجية الذكاء**، عويدات للنشر، بيروت.

الجسماني، عبد العلي، (1994)، **علم النفس وسيكولوجية الطفل**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

جولمان، دانيال، (2000)، الذكاء العاطفي، **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة ليلى الجبالي، عدد 262، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص26-36.

الجوهري، مصطفى فهمي، (1997)، **أصول علمي الإجرام والعقاب**. كلية شرطة دبي، دبي.

الحارثي، حيلان بن هلال، (2003)، **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين دراسة مسحية في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحبسي، محمد، (2005)، **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

حجاج، علي حسين، (1983)، نظريات التعلم، دراسة مقارنة، الجزء الأول. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 70، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص56-90.

حجاج، علي حسين، (1986)، نظريات التعليم، دراسة مقارنة، الجزء الثاني. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 108، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص30-69.

حسن، باكيناز، (1993)، نمو القدرة على فهم السلوك العدواني التحويلي عند تلاميذ المرحلة الابتدائية. **مجلة علم النفس**، العدد (27)، أغسطس/ سبتمبر 1993، المجلد السابع، الهيئة المصرية للكتاب. ص. ص. (26-35)، القاهرة، مصر.

الحسنية، سعيد، (2005)، **دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

حقي، ألفت، (1996)، **سيكولوجية الطفل – علم نفس الطفولة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

الحموري، هدى، (2003)، **النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخربطلي، سميرة خضر، (1992). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على جرائم النساء في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خليفة، عبد اللطيف محمد، (د.ت)، **سيكولوجية المسنين**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

الخوالدة، محمد، (2005)، **التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء, السلط, الأردن.

دسوقي، كمال، (1994)، **سيكولوجية إدارة الأعمال وسيكولوجية كفاية الإنتاج**، المؤلف، الاسكندرية.

دونالدسون، مارغريت، (1991)، **عقول الأطفال – دراسة سيكولوجية في أعماق الطفل**، ترجمة عدنان الاحمد، دار معد للنشر، دمشق.

الربدي، محمد، (2003)، **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

ربيع، حسن محمد، (1991)، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**. حسن محمد ربيع، كلية شرطة دبي، دبي.

رستم، هشام، (2001)، **أصول علم الإجرام وجذورها الإسلامية**. جامعة الإمـــارات العربية المتحدة، العين/ الإمارات.

الرشيدي، مشعل، (2009)، **دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي فـــي الحـــد مـــن الجريمة على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في منطقة حائـــل**، رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الزغل، عبد القادر، (1986)، **البناء الاجتماعي والاقتـــصادي وتفـــسير الـــسلوك المنحرف، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي: أبحاث النـــدوة العلمية السادسة حول "الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى"**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

الساعاتي، حسن، (1986)، **النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة حول "الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى"**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالريـــاض، الريـــاض، السعودية.

سايمنتن، دين كيث (1993)، العبقرية والإبداع والقيادة، **سلـــسلة عـــالم المعرفـــة**، ترجمة شاكر عبد الحميد، عدد 176، أغسطس، المجلس الوطني للثقافـــة والفنون والآداب، الكويت، ص55–69.

سكينر، ب. ف. (1980)، تكنولوجيا السلوك الإنساني. **سلـــسلة عـــالم المعرفـــة**، ترجمة عبد القادر يوسف، عدد 32، أغسطس، المجلس الـــوطني للثقافـــة والفنون والآداب، الكويت، ص335–370.

سليمان، سليمان عبد المنعم، (2001)، **أصول علم الإجرام القانوني**. دار الجامعـــة الجديدة، الاسكندرية.

سمارة، عزيز، (1999)، **سيكولوجية الطفولة**، دار الفكر، عمان.

الشديفات، أمين، (2007)، **البطالة في الأردن وعلاقتها بالجريمة: دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

الشراري، محمد، (2004) **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الشراري، نايف، (2006)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف – السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان.

الشهراني، عبد الرحمن، (2004)، **الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية**, رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

الشهري، أحمد محمد ناصر، (2007)، **الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المعرضين للإيذاء – دراسة مسحية مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

الشويعر، محمد بن سعد، (1990)، **أثر الإيمان في إشاعة الأمن والاطمئنان من منظور القرآن والسنة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة: أبحاث الندوة العلمية السابعة عشرة والتي عقدت بمقر المركز في الفترة 28– 30 رجب 1406 هـ**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

الصالح، مصلح، (2002)، **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة دراسة إحصائية وميدانية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

صليبا، جميل، (1973)، **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الصيفي، عبد الفتاح؛ وأبو عامر، محمد زكي، (1998)، **علم الإجرام والعقاب**. دار المطبوعات الجامعهية، الأسكندرية.

الضلاعين، عرار، (2009)، **أثر التنمية الاجتماعية في تغير أنماط الجريمة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

طه، فرج عبد القادر، (1980)، سيك**ولوجية الشخصية المعوقة للإنتاج – دراسة نظرية وميدانية في التوافق المهني والصحة النفسية**. مكتبة الخانجي، القاهرة.

العبد الرزاق، بشير؛ والوريكات، عايد، (2008)، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن منهج تحليل التكامل المشترك، **ورقة عمل مقدمة مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان: الإرهاب في العصر الرقمي**، معان، الاردن، بتاريخ 05/رجب-09/رجب.

عبد الله، محمد قاسم، (2003)، سيكولوجية الذاكرة – قضايا واتجاهات حديثة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 290، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص147-159.

عبد المنعم، سليمان، (1996)، **أصول علم الإجرام والعقاب**، المؤسسة الجامعية، بيروت.

عبيد، رؤوف، (1988)، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، دار الجيل، القاهرة.

عبيد، رؤوف، (1974)، **مبادئ علم الإجرام**، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عبيدات، أحمد فوزي، (1998)، **أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن من منظور اجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عزمي، محمد مدحت، (2010)، **نظرات في ظاهرة الجريمة – في ضوء مبادئ علم الإجرام**. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

العقاد، عصام عبد اللطيف، (2001)، **سيكولوجية العدوان وترويضها**، دار غريب، القاهرة.

عكاشة، محمود فتحي، (1999)، **علم النفس الصناعي**، مطبعة الجمهورية، القاهرة.

علوي، عبد الرحمن، (2001)، **الجريمة في الإمارات العربية المتحدة : دراسة جغرافية**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

علي، سعيد اسماعيل، (1987)، الفكر التربوي العربي الحديث، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 113، مايو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص258-269.

عليان، إبراهيم، (1993)، دراسة العلاقة بين القبول/ الرفض الوالدي وتوكيد الذات والعدوانية لدى المراهقين، **مجلة علم النفس**، العدد (27)، أغسطس/ سبتمبر 1993، المجلد السابع، الهيئة المصرية للكتاب. ص. ص. (90-92)، القاهرة، مصر.

العمري، صالح، (2002)، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية, الرياض**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العنزي، عيد، (2008)، **الخصائص الاجتماعية والثقافية لمروجي المخدرات**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العواد، سلمان، (2007)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدمني الأمفيتامين ومدمني الحشيش والعاديين**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

عويضة، كامل محمد محمد، (1996 أ)، **سيكولوجية العقل البشري**، دار الكتب العلمية، بيروت.

عويضة، كامل محمد محمد، (1996 ب)، **علم النفس الصناعي**، دار الكتب العلمية، بيروت.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2000)، **الإحصاء السيكولوجي التطبيقي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2005)، **مبحث الجريمة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2006)، **سبل مكافحة الجريمة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2007)، **المجرم الشاذ**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (د.ت. أ)، **أصول البحث السيكولوجي – علمياً ومهنياً**، دار الراتب الجامعية، بيروت.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (د.ت. ب)، **سيكولوجية العمل والعمال**، دار الراتب، بيروت.

عيسى، حسن أحمد، (1979)، الإبداع في الفن والعلم، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 24، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص55-69.

فرويد، سيجمند، (د.ت)، **محاضرات تمهيدية جديدة في التحليل النفسي**، ترجمة عزت راجح، مكتبة مصر، القاهرة.

فهمي، مصطفى، (1995)، **الصحة النفسية – دراسات في سيكولوجية التكيف**. ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

القحطاني، محمد، (2002)، **الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي**, رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، تونس.

قرني، عادل يحيى، (2006)، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، نزوى/ سلطنة عُمان.

قنطار، فايز، (1992)، الأمومة – نمو العلاقة بين الطفل والأم. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 166، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص347–368.

كالفي، جبريل، (1995)، **سيكولوجية طفل الروضة**، ترجمة طارق الأشرف، دار الفكر العربي، القاهرة.

كريب، إيان، (1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة محمد حسين غلوم، عدد 244، إبريل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص236–276.

المالكي، خالد، (2005)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المبيضين، عاكف محمد، (1994)، **الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مجدوب، أحمد، (1976)، **المرأة والجريمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مديرية الأمن العام، (2001)، **بيانات المعلومات الجنائية**، عمان، الأردن.

مري، بنيلوبي، (2000)، العبقرية – تاريخ الفكرة، ترجمة محمد عبد الواحد محمد، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 208، إبريل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص223–269.

المشعان، عويد سلطان، (1994)، **علم النفس الصناعي**، مكتبة الفلاح، بيروت.

المغربي، سعد، (1986)، **سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، (1976)، "**تخطيط السياسة الجنائية في نطــاق الوظيفة الاجتماعية في الدول العربية**". المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي – المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، بغداد.

المهيرات، بركات، (1999)، **الأنماط المكانية لظاهرة الجريمــة فــي الأردن فــي الفترة 1985- 1996**, رسالة دكتوراه غير منــشورة, جامعــة النيلــين، الخرطوم، السودان.

ميلر، سوزانا، (1987)، **سيكولوجية اللعب**، ترجمة حسن عيسى، **سلــسلة عــالم المعرفة**، عدد 120، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنــون والآداب، الكويت، ص86-105.

نبيه، نسرين عبد الحميد، (2007)، **الإجرام المعقد**، دار المعارف، الاسكندرية.

نبيه، نسرين عبد الحميد، (2008)، **الإجــرام الجنــسي**، دار الجامعــة الجديــدة، الاسكندرية.

النجداوي، موسى، (2003)، **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات السرية فــي الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

هلال، ناجي، (2005)، **الأبعاد الاجتماعية لجنوح الفتيات – دراســة اجتماعيــة**, إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية.

وريكات، عايد عواد، (2009)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق، عمان.

وين، ماري؛ وعبد الفتاح، صبحي، (1999)، الأطفال والإدمان التلفزيوني، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 247، يوليــو، المجلــس الــوطني للثقافــة والفنــون والآداب، الكويت، ص336-390.

يونغ، ك. غ.، (د.ت)، **جدلية الأنا واللاوعي**، ترجمة نبيل محــسن، دار الحــوار، اللاذقية.

ب. المراجع الأجنبية:

Abd El-Al, Hasan Ibrahim, (1985), **The Effect of Islamic Education on Crime Prevention**. First Joint International Conference on Research in Crime Prevention. UNSDRI & SST, Rome, June.

AL-MAWRED MULTIMEDIA ENCYCLOPEDIA. BEIRUT. 1995.

Antonio Rodriguez Andrés. (2002). "**Crime in Spain: An Empirical Investigation**". Unpublished paper, University of Southern Denmark.

Boba, Rachel (2005), **Crime Analysis and Crime Mapping**, Sage, London.

Bruce, Christopher W. (2004), **Exploring Crime Analysis – Readings on Essectial Skills**. IACA press (The International Association of Crime Analysts Press), Overland/ Kansas.

Buonanno, P. (2005).**The Socioeconomic Determinants of Crime**. A Review of the Literature. Department of Economics, University of Milan-Bicocca. Italy.

Clinard,M.j (2001). Links Between Crime and Development in the Underdeveloed Countries. **Criminology Journal and Legal journal**, (532) 22 Database, Legal Collection

COD (**The Concise Oxford Dictionary**), 9th Edition, Oxford University Press. 1996.

COMPTON INTERACTIVE ENCYCLOPEDIA – 1995. MACROMEDIA. COMPTON NEW MEDIA INC. 1994.

CPRC/MOI "Crime Prevention Research Center/ Ministry of Interior – Kingdom of Saudi Arabia", (1976), **The Effct of Islamic Legislation on Crime Prevention in Saudi Arabia**. – Proceedings of the Symposium held in Riyadh, 9-13 October.

Daly, K.. (1993).Feminism and Criminology. **Justice Quarterly**, 5(4):497-538

Davies, Graham et al. (1996), **Psychology, Law and Criminal Justice**. Walter de Gruyter, Berlin.

Donis Fougére, (2006), "**Youth Unemployment and Crime in France**", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK

GILL, John & Phil Johnson (2002), **Research Methods**, 3rd ed. Sage, London.

Hartung, G., and Pessoa, S., (2007), **Demographic factors as determinants of crime rates**, Paper submitted to the seminar of Population, Poverty and Inequality, Belo Horizonte, Brazil.

James,S.(1997). **Poverty, Ethnicity and Violent Crime**. Ci, Boulder, Westview.

MICROSOFT ENCARTA 99 ENCYCLOPEDIA: 1993 -1998. MICROSOFT CORPORATION. REDMOND (WA, USA). ENCYCLOPEDIA ARTICLES.

Nilsson, A. (2004). **Income inequality and crime: The case of Sweden, Working Paper Series 2004**, IFAU - Institute for Labour Market Policy Evaluation.

OIE (**Oxford Interactive Encyclopedia**.) Developed by The Learning Company, Inc. Copyright (c) 1997 TLC Properties Inc. All rights reserved.

OTD (**OXFORD TALKING DICTIONARY**) For Windows 95 and Windows 3.1 V. 1., Learning Company Inc. 1998.

Peters, Ralph, (2001), **Fighting for the Future**. StackPole Books, MechanicsBurg, PA.

Punch, Keith F.(1998), Intr**oduction to Social Research – Quantitative & Qualitative Approaches**. Sage, London.

Schnidder, R.(2000**). Economical Development and crime.Australian institute of Criminology. trend & issue in crime and criminal justice**. Available on. http. www.aic.gov.au

UNSDRI "United Nations Social Defence Research Institute", (1984) **Combatting Drug Abuse and Related Crimes**, Publication No. 6, Rome, July.

Watson, J (2001). "American women crimes: A comparative Analysis. **Population Bulletin of United Nations**, 33(6):102-166.

Wilson, James Q. "Ed."(1983), **Crime and Public Policy**. ICS Press. San Frsncisco.

WORLD BOOK MULTIMEDIA ENCYCLOPEDIA. 1998 WORLD BOOK, INC. DICTIONARY.

الملحق (أ)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

برنامج دكتوراه في علم الجريمة

أخي الفاضـــل

تحية طيبة وبعد:

يقوم الطالب بدراسة : المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص علم الجريمة. راجياً التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة ولحظة وقوع الجريمة، علما بأن الإجابات الواردة إلينا من طرفكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط شاكراً لكم جهودكم وصدقكم وصراحتكم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة .

شاكرا لكم حسن تعاونكم،،

الطالب

عاكف مبيضين

الجزء الأول:

البيانات النوعية :-

ضع إشارة (x) في المكان المناسب

1- الجنس: 1 . ذكر ☐ 2 . أنثى ☐

2- العمر : ☐ سنة

3- الحالة الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐ منفصل ☐

4- الحالة الاجتماعية للوالدين:

يعشين معاً ☐ منفصلين ☐ عشت يتيم الأب ☐ عشت يتيم الأم ☐

5- المستوى التعليمي:	**المبحوث**	**الوالد**	**الوالدة**
1. لا يقرأ ولا يكتب	☐	☐	☐
2. ملم (يقرأ ويكتب)	☐	☐	☐
3. ابتدائي	☐	☐	☐
5. إعدادي	☐	☐	☐
6. ثانوي	☐	☐	☐
7. دبلوم	☐	☐	☐
8. بكالوريوس	☐	☐	☐
9. دراسات عليا	☐	☐	☐

6-	المهنة	المبحوث	الوالد	الوالدة
1.	طالب	□	□	□
2.	موظف قطاع عام (حكومي)	□	□	□
3.	موظف قطاع خاص	□	□	□
5.	حرفي (نجار , حداد, ميكانيكي...)	□	□	□
6.	مزارع	□	□	□
7.	إدارة عليا (أمين عام , مدير عام...	□	□	□
8.	متقاعد	□	□	□
9.	بلا عمل	□	□	□
10.	أخرى حدد			

7- مكان الإقامة

1. مدينة --□
2. قرية --□
3. بادية --□

8- أين عشت وترعرعت سابقاً

1. في نفس المكان لم أتنقل أو أهاجر ----------------------□
2. انتقلت من القرية للمدينة-----------------------------□
3. انتقلت من المدينة للقريت-----------------------------□
4. كنت أعيش خارج الأردن قبل العودة إليها---------------------□

9- الدخل الشهري للأسرة [ ] دينار .

10- عدد أفراد الأسرة

1. ذكور	
2. إناث	
3. المجموع	

11- عدد أفراد الأسرة للوالدين: [ ] فرد

12- نوع السكن

1. بيت مستقل-----------------------------

2. شقة سكنية-------------------------

3. فيلا --

4. غير ذلك حدد -------------------------------------

13- عدد غرف المنزل من غير المرافق [ ] غرفة .

14- ملكية المسكن : ملك □ مستأجر □ أخرى □

15- كيف كان يعاملك ولدك والدتك الإخوة والأقارب

:

	ولدك	والدتك	الإخوة والأقارب
1. عادية	□	□	□
2. متشددة	□	□	□
3. متشددة جداً	□	□	□

16. هل تعاني من مرض: □ □

1. نفسي	□	□
2. جسدي	□	□
3. جسمي ونفسي	□	□

الجزء الثاني: لبيانات الجرمية

14− هل سبب وجودك في مركز الإصلاح كان بسبب جريمة.	نعم	لا
1. السرقة	□	□
2. النشل	□	□
3. شيك بدون رصيد	□	□
5. إساءة ائتمان	□	□
6. إلحاق الضرر بمال الآخرين	□	□
7. تجارة المخدرات	□	□
8. تعاطي المخدرات	□	□
9. القتل العمد	□	□
10. القتل الخطأ	□	□
11. الشروع بالقتل	□	□
12. هتك عرض	□	□
13. الزنا	□	□
14. الاغتصاب	□	□
15. دعارة	□	□
16. لواط	□	□
17. التهريب		
18. أخرى حدد		

15− دوافع ارتكاب الجريمة: □ الفقر □ زيادة الدخل □ الشهوة □ اللذة
□ انتقام □ تفكك الأسرة □ رفاق السوء □ الصدفة
□ الشرف □ الثأر □ أخرى

16- هل كانت لك أسبقيات بسبب جريمة.

	نعم	لا
0. لا يوجد سوابق	☐	☐
1. السرقة	☐	☐
2. النشل	☐	☐
3. شيك بدون رصيد	☐	☐
5. إساءة ائتمان	☐	☐
6. إلحاق الضرر بمال الآخرين	☐	☐
7. تجارة المخدرات	☐	☐
8. تعاطي المخدرات	☐	☐
9. القتل العمد	☐	☐
10. القتل الخطأ	☐	☐
11. الشروع بالقتل	☐	☐
12. هتك عرض	☐	☐
13. الزنا	☐	☐
14. الاغتصاب	☐	☐
15. دعارة	☐	☐
16. لواط	☐	☐
17. التهريب		
18. أخرى حدد		

الجزء الثالث: اتجاهات النزلاء نحو سبب الانحراف

ضع إشارة (√) مكان الاختيار المناسب

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	الأسرة					
1	المشاكل الأسرية سبب في ارتكابي الجريمة					
2	غياب إحدى الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر سبب في انحرافي					
3	النزاعات والصراعات الأسرية كانت سبب انحرافي					
4	عدم اكتراث الأهل بي وبمشاكلي ومشاعري سبب انحرافي					
5	كان والدي يعملني بعنف مما سبب انحرافي					
6	كان يعاملني والدي بدلال مفرط مما سبب انحرافي					
7	غياب دور الأب كمسؤول عن أفراد الأسرة					
8	علم الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة					
9	زيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها كان سبب في انحرافي					
10	أسرتي متفككة أصلاً					
11	الطلاق أو انفصال الوالدين سبب انحرافي					
12	إن أبناء لمنحرفين في الغالب منحرفين.					
13	ينفق والدي جزء كبير من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة					
14	عندما كنت صغيراً كنت أشعر بأنني طفل غير مرغوب من قبل الأهل					
	محور الرفاق					
15	لم تتابع أسرتي أصدقائي للتأكد من حسن خلقهم					

لا تنطبق أبداً	تنطبق نادراً	تنطبق أحياناً	تنطبق غالباً	تنطبق دائماً	الفقرة	التسلسل
					أصدقاء السوء سبب انحرافي	16
					بعض أصدقائي منحرفين	17
					الاختلاط بين الجنسين قادني للانحراف	18
					تعلمت الجريمة من أصدقائي	19
					الآثار والإغراء من قبل النساء كان سبب ارتكابي الجريمة	20
					كنت أشاهد الأفلام الإباحية واشرب الكحول مع أصدقائي	21
					كان سبب دخول مركز الإصلاح والتأهيل لأول مرة نتيجة لتحريض وتشجيع الأصدقاء والآخرين لي	22
					محور الفقر والبطالة	
					كان سبب انحرافي رغبة في الحصول على الثراء	23
					كان سبب انحرافي للحصول على المال لسد رمق العيش	24
					نظراً لعدم حصولي على عمل كان سبب لانحرافي	25
					العمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة كان سبب في انحرافي	26
					يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل مما ينعكس على علاقته بالمجتمع وبالآخرين	27
					وضع الأسر البائس والفقير كان سبب للجوئي إلى طريق الانحراف	28
					تلعب البطالة دوراً رئيسياً في عدم توفر الأمن في المجتمع	29
					عدم قبولي اجتماعياً للعمل عند الآخرين جعلني الجأ	30

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	لهذه الطريق					
31	عدم توافر السكن المناسب كان سبب لانحرافي					
32	الحرمان من العيش المناسب أثناء صغري جعلني أفكر في الحصول عل المال بأي طريقة					
33	شعوري بالنقص والحاجة المادية نظراً لفقر الأسرة					
34	يلعب الفقر دوراً رئيسياً في عدم توفر الأمن في المجتمع					
35	الفقر والبؤس هو سبب انحرافي					
36	أنا أصلاً أعمل بغض النظر عن نظرت الآخرين كونها توفر لي دخلاً عالياً					
	الحي والسكن					
37	فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران كان مشجع على الانحراف					
38	الأحياء الشعبية تعد بيئة مناسبة للانحراف					
39	أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة نزيل					
40	نظرة المجتمع السلبية نحو أسرتي ونحوي هي الدافع لارتكابي الجريمة					
41	فقدان الضوابط الاجتماعية كان سبب في الانحراف					
	العوامل الاجتماعية					
42	عدم القدرة على الزواج كان سبب انحرافي					
43	عدم مقدرتي على توفير السكن كان سبب انحرافي					
44	شعوري باليأس والإحباط جعلني انحرف					
45	احتقاري لنفسي جعلني اسلك هذا الطريق					
46	لا أحد يرغب بمصاهرتي جعلني أنحرف					
47	عدم الرغبة في توظيفي جعلني ألجأ لسلوك الانحراف					

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
48	عدم الرغبة في مشاركتي الاجتماعية من قبل الآخرين جعلني أبقى مع أصحاب السوابق					
49	إن اللذة ولرغبة في المغامرة جعلني أرتكب الجريمة					
50	إن الشهوة العارمة لدي جعلتني انحرف					
51	غياب الوازع الديني يضعف الرابط الاجتماعي ويقود للجريمة					
52	إن مشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر العداء والجريمة لدي					

الملحق (ب)
قائمة بأسماء السادة المحكمين

قائمة بأسماء السادة المحكمين

1. الأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي – جامعة مؤتة.
2. العميد الدكتور وضاح الحمود – مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل / مديرية الأمن العام.
3. الدكتور معتصم المجالي – جامعة مؤتة.
4. الدكور هشام الدعجة – الجامعة الأردنية.
5. الدكتور يوسف شمس الدين – جامعة الشارقة.

السيرة الذاتية

الاســــــــم: عاكف محمد موسى المبيضين.

الــكـــلـــية: العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع.

التخـــــصص: علم جريمة.

الســـنـــــة: 2010.

العنوان البريدي: المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ضاحية الأمير راشد بن الحسن، ص.ب 100.

الهاتف الأرضي: 009626825270.

الهاتف النقــال: 00962795295252.

البريد الإلكتروني: akef1962@yahoo.com.

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

إعداد الطالب
عاكف محمد المبيضين

إشراف
الأستاذ الدكتور نايف عودة البنوي

رســـالة مقدمة إلى عمـــادة الـــدراسات العـــليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في علم الاجتماع/ تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2010

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عاكف محمد المبيضين الموسومة بـــ:

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها: دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الاجتماع تخصص علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. نايف عودة البنوي		2010/12/19	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2010/12/19	عضواً
د. رافع عارف الخريشا		2010/12/19	عضواً
د. هاني الطراونة		2010/12/19	عضواً

/عميد الدراسات العليا
أ.د. صالح الكساسبة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والدتي الحبيبة...

إلى زوجتي الغالية...

إلى أولادي رنيم، بلقيس، محمد، هبة..

عاكف محمد المبيضين

الشكر والتقدير

أما وقد تم إنجاز هذه الرسالة بفضل من الله وبحمده فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان والتقدير للأستاذ الدكتور نايف البنوي الذي لم يبخل بجهده واهتمامه وحصيلة خبرته الطويلة في الإشراف على هذا البحث رغم تعدد مسؤولياته.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة. وإلى كافة مرتبات إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل الذين ساهموا في تعبئة الاستبانات.

عاكف محمد المبيضين

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
.24	التوزيع النسبي للحالة العملية لوالـدة النـزلاء فـي مراكـز الإصلاح والتأهيل الأردنية..................................	67
.25	التوزيع النسبي للحالة الاجتماعية لوالدي النزلاء في مراكـز الإصلاح والتأهيل الأردنية..................................	67
.26	التوزيع النسبي لوضع الأسرة التي يعيش معها النزلاء قبـل الإقامة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.................	68
.27	التوزيع النسبي لوضع العلاقة بين والدي النزلاء في مراكـز الإصلاح والتأهيل الأردنية..................................	68
.28	التوزيع النسبي لمدى وجود صحيفة إجرامية لدى والـدي (أو أحدهم) النزلاء فثي مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية........	69
.29	التوزيع النسبي للصحيفة الإجرامية لوالدي (أو أحدهم) النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لمن ارتكبوا جرم سابق	70
.30	التوزيع النسبي لمدى تأثر النزلاء فـي مراكـز الإصـلاح والتأهيل الأردنيـة بـصحيفة والـديهم الإجراميـة حـسب تصريحاتهم..	71
.31	التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصـلاح والتأهيل الأردنية بوالدهم..................................	71
.32	التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصـلاح والتأهيل الأردنية بوالدتهم..................................	72
.33	التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصـلاح والتأهيل الأردنية بالأقارب..................................	72
.34	التوزيع النسبي لمستوى تعرض النزلاء في مراكز الإصـلاح والتأهيل الأردنية للعقاب من قبل والدهم.....................	73

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
97	التوزيع النسبي بين الحالة العملية لوالدة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل....................................	60.
98	التوزيع النسبي بين الجماعة التي يعيش معهم النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل..............................	61.
99	التوزيع النسبي بين مستوى العلاقة بين والدي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل..............................	62.
99	التوزيع النسبي بين مدى وجود صحيفة إجرامية لوادي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل.................	63.
100	التوزيع النسبي بين درجة تأثر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بالصحيفة الإجرامية لواديهم ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل.................	64.
101	التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية مع والدهم ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل....................................	65.
101	التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية مع والدتهم ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل..............................	66.
102	التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية مع أقربائهم ونمط الجريمة الذي أدخلوا بسببه مركز الإصلاح والتأهيل..............................	67.

قائمة الملاحق

الملخص

المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن

عاكف محمد المبيضين

جامعة مؤتة (2010)

تهدف هده الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وأسرهم، ومعرفة الفروق بين نمط الجريمة باختلاف كل من: الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة، والخصائص الديموغرافية،ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات بمصداقية بلغت 95.7% حسب نتائج اختبار كرونباخ ألفا، وأشتمل مجتمع الدراسة على جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، معتمداً على عينة قوامها (801) نزيلٍ سحبت بأسلوب العينة الطبقية والمنتظمة من جميع وحدات المعاينة، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار مربع كاي، تم التوصل إلى النتائج التالية: 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال، و21.3% ضمن الجرائم الواقعة على النفس، و20.2% ضمن جرائم المخدرات، و6.4% ضمن الجرائم الواقع على العرض. الخصائص الديموغرافية المميزة لمرتكبي الجريمة تبين أن أعمارهم في الغالب تكون بين 19 و29 سنة، وأغلبهم من العزاب، والمستوى التعليمي لمعظمهم يقع بين الإعدادي والثانوي. الخصائص الاقتصادية للنزلاء تبين أن أكثرهم من العاطلين عن العمل. الفقر جاء في الرتبة الأولى من الأسباب التي دعت النزلاء لارتكاب جرائمهم حيث بلغت نسبة 33% , وبخاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال. معظم النزلاء من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل. أهم الأسباب في ارتكاب الجريمة هو غياب الدور الحقيقي لرب الأسرة بوصفه مسؤولا عنها وكذلك عدم الاهتمام بها أو استخدام العنف أو الدلال المفرط في التربية، وبالأخص إذا كانت الأم مطلقة أو تغيب كثيراً عن البيت بسبب المشاكل الأسرية.

Abstract

Demographic and Social Factors, and their Impact on Crime and Crime Patterns A Field Study on Inmates at the Correctional Facilities in Jordan

Akef Mohammad Mubaidheen
Mu'tah University (2010)

This study aims to identify the social and demographic characteristics of convicted inmates at Jordanian correctional facilities and of their families. This study also aims to learn more about the differences in crime patterns with regard to the differences in the criminals' crime history, their motive to commit a crime, the cause of their deviance, and the demographic characteristics of the inmates at the Jordanian correctional facilities. In order to accomplish the study's objectives and perform an analysis of the aforementioned variables, a questionnaire was constructed with a reliability of 95.7% using Cronbach's Alpha Test Standards to be the main source of data. The population of concern consists of all convicted male inmates in the Jordanian correctional facilities system. A sample of 801 inmates was selected using the systematic and stratified sampling methods. Descriptive statistical analysis and chi-square test were performed to arrive at the following major results:

58% of the crimes committed were crimes against property, while 21.3% were crimes against persons, 20.2% were narcotics possession crimes and 6.4% were crimes against morals.

With regard to the demographic characteristics of crime perpetrators, most of them were in the age category (19-29) years, single, and their educational level is between middle and high school.

With regard to employment status, most crime perpetrators were unemployed.

The number one main cause for the crimes of the majority of the inmates is the underlying poverty of their families, in particular with regard to crimes committed against properties.

The majority of the inmates are classified as poor, having an average estimated income of below 300 JD per month.

Among the most important social reasons for moral deviance within the inmate population are; the absence of the genuine role of the father as the person responsible for the families' integrity, the lack of family care towards the wayward person, in addition to abuse or indulgence especially in cases where the mother was divorced or had to leave the house for long periods of time due to disagreements between her and her spouse.

الفصل الأول

خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 مقدمة:

برزت ظاهرة الجريمة منذ بدء الخليقة، فقد سجل القرآن الكريم قتل أحد ابني آدم لأخيه إثر تَقَبُّل قربان أحدهما دون الآخر، كما تبرز الكتب السماوية مبادرة بعض الأمم بابتكار جرائم لم يكن يعرفها من سبقهم كجريمة اللواط في أهل سدوم وعمورة (قوم لوط). ولا شك في أن تطور المجتمعات وما يتبعه من تغير في الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية ينعكس على المجتمع وسلوكه بما في ذلك الجرائم نوعاً ونمطاً وكماً وأسلوباً، كما أن تطور الأدوات الحضارية يرافقه بعض السلبيات على المجتمع، وغالباً ما يترجم في جرائم إما جديدة في طبيعتها كجرائم الحاسوب، أو قديمة في طبيعتها حديثة في طريقة ارتكابها كالذم والقدح والتحقير أو الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية. ورغم أن الجريمة تبقى تقليدية في طبيعتها وتخضع للأحكام العامة التقليدية في تجريمها، إلا أن طرق إثباتها أصبح أكثر تعقيداً ويتطلب ما لم تكن يتطلبه سابقاً لحلها وكشفها وتقديمها للعدالة، كما أنها أصبحت تقتضي أساليب في المحاكمة، بل والمعاقبة تختلف عما كان عليه في الماضي، فكان التشخيص الاجتماعي والديموغرافي من الأساليب والطرق التي تعطي بعض المؤشرات عن شخصية الجاني وطبيعته ونوع أو نمط الجريمة التي يميل لارتكابها، وهي في ذلك تشبه تحليل خريطة الجينات الوراثية ولكن بطريقة اجتماعية توقعية.

وفي هذا السياق لم يكن المجتمع الأردني استثناءً عن كل ما سبق، لا من حيث تطور الجرائم فيه ولا طرق ارتكابها وعلاقتها بخصائص مرتكبيها الديموغرافية والاجتماعية، ولا من حيث زيادة العنف فيه. الأمر الذي يستلزم التعامل معه من خلال البحوث العلمية المنهجية. تأتي هذه الرسالة وفي سياق مسيرها العام سعياً نحو التعامل مع هذه الظاهرة، بأسلوب علمي يحاول البحث في

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية وعلاقتها بنمط الجريمة المرتكبة، بهدف توقع الجريمة ونمطها من خلال هذه الخصائص.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم في الأردن من حيث أنماطها وأشكالها ومدى انتشارها ودوافع ارتكابها، وعلاقتها بخصائص مرتكبيها الاجتماعية والديمغرافية، نظراً لتزايد معدلات الجريمة في الأردن وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (إحصائيات إدارة المعلومات الجنائية, مديرية الأمن العام)، وبداية القرن الحالي، وانطلاقاً من هذه المشكلة حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما خصائص الجريمة التي يرتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
2. ما الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
3. ما أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
4. ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو أثر الأسباب (الأسرية، والرفاق، والفقر والبطالة، والحي، والاجتماعية) على الانحراف نحو الجريمة؟
5. هل هناك فروق بين نمط الجريمة باختلاف (الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة والمسؤول عن ارتكابهم الجريمة) للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
6. ماالعلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية للنزلاء (الفئة العمرية، والحالة الزوجية، وسبب عدم الزواج، وكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية رب أسرة أولا، والمستوى التعليمي، وسبب عدم الانتظام في التعليم)؟

7. ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النـزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الاقتصادية للنزلاء (الحالة العملية، ومستوى الدخل الشهري، ودخل الأسر الشهري)؟
8. ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النـزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لوالدي النزلاء (الاجتماعية، ومكان الإقامة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة العملية لهما، ومستوى العلاقة بينهما, ومدى وجود صحيفة إجرامية لهما، ومستوى علاقة النزلاء بوالديهم وأقربائهم، ومدى تعرضهم للعقاب من الوالدين، ومكان الإقامة، ومتوسط حجم الأسرة)؟

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

1. حدوث تطورات اجتماعية وديموغرافية على المجتمعات العربية عموماً، والمجتمع الأردني على وجه الخصوص، على نحو أبرز ظواهر وجوانب ومعطيات لم تكن موجودة فيه من قبل, لذا كان لا بد من دراسة هذه التطورات وتوضيح الروابط بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية وأثرها على الجريمة وأنماطها في الأردن.
2. ارتفاع نسب الجريمة في مختلف المجتمعات، ومن بينها المجتمع الأردني وازدياد مستوى العنف فيها ومستوى التخطيط فيها على نحو لا سابق له، الأمر الذي وصل إلى ضرورة الحاجة إلى إعادة النظر في مناهج التعامل معها.
3. تطور الجريمة وأنماطها وأشكالها وتعقيدها جعل من الأهمية بمكان التعرف على الخصائص الديموغرافية المميزة للجناة باختلاف أنماط الجرائم المرتكبة، بهدف توقع خصائصهم ومعالجة المشكلات المتعلقة بهم والتي أدت بهم وقادتهم لارتكاب الجريمة أو امتهانها. فتطوير السياسات الجنائية ونظام العدالة الجنائية لا يمكن أن يتم بغير دراسة مستفيضة لمختلف التطورات الاجتماعية والديموغرافية وربطها بالتغير في الظاهرة الجرمية لتشخيص جوانب

التأثيرالمتبادل بينهما، وتحديد المناهج العلمية الحديثة الواجب اتباعها من أجل التعرف على حقيقة نسب الجريمة(Gill & Johnson, 2002, & Punch, 1998)، ثم تحييد العوامل التي تزيد من نسبها أو تزيد مستوى العنف والاتقان فيها، وتعزيز الأخرى التي تساعد في الحد منها كما ونوعا.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1. الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمرتكبي الجريمة، والنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وأسرهم.
2. معرفة اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب (الأسرية، والرفاق، والفقر والبطالة، والحي، والاجتماعية) في الانحراف نحو الجريمة.
3. معرفة الفروق بين نمط الجريمة باختلاف (الأسبقيات الإجرامية، وسبب ارتكاب الجريمة،و المسؤول عن ارتكابهم لها) للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.
4. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية للنزلاء (الفئة العمرية، والحالة الزواجية، وسبب عدم الزواج، وكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية رب أسرة أولا، والمستوى التعليمي، وسبب عدم الانتظام في التعليم).
5. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الاقتصادية للنزلاء (الحالة العملية، ومستوى الدخل الشهري، ودخل الأسر الشهري).
6. معرفة الفروق بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لوالدي النزلاء (مكان الإقامة، ونوع المسكن، والمستوى التعليمي للوالدين، والحالة

العملية للوالدين، ومستوى العلاقة بين بينهما، ومدى وجود مــاضٍ وســجل إجرامية للوالدين، ومستوى علاقة النزلاء بوالديهم وأقربائهم، ومدى تعرضهم للعقاب من الوالدين، ومكان الإقامة، ومتوسط حجم الأسرة).

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل تعريفا مفصلا لموضوع الدراسة المدعم بالنظريات المفسرة, وآراء الرواد في نفس المجال, لتقريب العلاقة بين الفرد والمجتمع ومن ثم فإن الفرد يعد جزء من هذا الكل مع تحليل للدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة, لمعرفة ما توصل إليه الباحثون, في مجال الدراسة:

1.2 الإطار النظري:

مفهوم الجريمة.

إن مفهوم الجريمة مفهوم متشعب ومتعدد وعندما نسمع كلمة الجريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية، والضحايا التقليدية مثل ضحايا السرقات والقتل والاغتصاب..الخ، وهي تلك الجرائم التي أطلق عليها بعض العلماء اسم الجرائم الطبيعية (Almawred, 1995) أي التي توجد في كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري, فقد أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا وأكثر عقلانية، أي أنها أصبحت نشاطا محسوباً ومقصوداً أكثر منها مصادفة ونزوة(Grolier, 1999)، ومن هنا تعددت تعريفات الجريمة بتعددها (الصالح، 2002).

فهنالك من يرى ربط تعريفها بتحديد أهداف المجتمع وظروفه (Oxford, 1998) وواقعه, لذا فمن الضروري في دراستها تناولها بوصفها سلوكا اجتماعيا يتكرر حدوثه ويرتبط بسياق اجتماعي واقتصادي وشخصي معين, ويرتبط بظروف معينة في المجتمع الإنساني سواء كانت هذه الظروف تتمثل في سرعة التغير أو في حالات الاضطراب التي يتعرض لها المجتمع الإنساني في فترة من تاريخه. (الضلاعين، 2009).

إن الإنسان عرف الجريمة منذ أن وجد في حياة جمعية، تقوم علـــى علاقـــات بشرية وروابط ثقافية معينة، ولكن هذا لا يعني أن الإنسان اهتم ببحـــث موضـــوع الجريمة أو حاول كشف علتها منذ فجر حياته، فإنسان العصر الحجـــري لـــم يكـــن يعرف معنى الجريمة أو الإجرام، فقد كان القتل لديه عملاً عادياً مـــن ضـــرورات العيش، ومتطلبات الغريزة، ويقاتل بطبيعته كل من يهدد حياته من إنسان أو حيوان، إذ لم تكن الجريمة لديه ذات مفهوم معين، بل كانت الجريمة مرحلة من مراحل بقائه وتطوره الثقافي نحو التحضر، أو نحو الاستقرار، وكلما تقدمت الحياة الاجتماعيـــة نحو مزيد من الاستقرار تقدم الإنسان في حياته نحو المزيد مـــن النظـــام، وبـــدأت الجريمة هي الأخرى تلبس الثوب الثقافي الذي يناسب العصر الذي يعـــيش فيـــه، فأبيحت أفعال محرمة، وحرمت أفعال مباحة، وأصبحت الجريمـــة نـــسبياً تخـــضع للزمان والمكان (الضلاعين، 2009)

ومشكلة الجريمة من أهم المشكلات التي تواجـــه المجتمعـــات، وهـــي تتـــأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع، فلكل مرحلة تاريخية خصائصها ومميزاتها، كما أن لكل بيئة جرائمها التي تتميز بها.

والجريمة هي كل عمل أو تصرف يخالف أمراً أو نهياً أوجبته قاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة، ويباشر في وسط اجتمـــاعي (أبـــو عـــامر، 1998).

وتعرف الجريمة بأنها كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمـــع والأفعـــال والتصرفات التي تنحرف عن معايير هذا المجتمع، وهي انتهاك العرف السائد فـــي المجتمع مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيـــه(Compton, 1995)، والـــسلوك الإجرامي سلوك غير مرغوب فيه اجتماعياً (الرشيدي، 2009).

كما تعرف بأنها هي الفعل الذي يُحاسَب عليه المرء باسم المجتمـــع كلـــه لا باسم الفرد الذي تضرر به(COD, 1996 & OTD, 1998)، أو هو الفعل الذي يُعاقَب عليه المرء عقاباً شائناً ومؤلماً لا عقاباً تأديبياً (البستاني، 1977، وصليبا 1973).

وتعرف الجريمة بأنها "النشاط المتعارض مع القانون أو أي جناية أو جنحة ... أو هو فعل شرير أو خاطئ وإثم"(Worldbook, 1998) أو هـــو فعـــل يـــستحق

عقوبة جنائية وهي محل جدل"(OIE, 1997)، أو هي الذنب الجدي الذي يعاقب عليه القانون والفعل المُعيب المُخجِل.

أما الجريمة اصطلاحاً من وجهة النظر الشريعة الإسلامية متعرف بأنّها – محظورات شرعية زجر عنها الخالق عز وجل بحد أو تعزير, ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية, ولها عند ثبوتها وصحتها حال استبقاء توجبه الأحكام الشرعية. وتعرف قانوناً بأنها: كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إنسان مسؤول ويفرض له القانون عقاباً، أو هو: فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً،، ومن الضروري أن تنبع السياسات المُجَرِمة من قيم المجتمع ونظمه الاجتماعية وثقافته (عبد المنعم، 1996)، وهي أيضاً انتهاك لحق أو تقاعس عن واجب. وهي وفق هذا المفهوم تقع ضمن طور سوء التكيف الاجتماعي وخلل في تفاعل الفرد مع المجتمع بجميع عناصره (كالفي، 1995 وسكينر، 1980 والعيسوي، "د.ت.ن." أ)، فهي من وجهة النظر الاجتماعية والسلوك الانحرافي صورة من صور اختلال الشخصية ومن صور التعبير عن حاجات نفسية غير مشبعة أو من الاختلالات النفسية والعقلية(وريكات، 2009، ورستم 2001). ويأتي التجريم ليتجاوز دائرة الأخلاق إلى دائرة المصلحة(almawred, 1995)، إذ إن "كل تجريم لا تبرره المصلحة العامة أو يتجاوز الحدود الضرورية هو افتئات على حقوق الأفراد وحرياتهم المشروعة، أي لا يستند إلى الشرعية".(المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، 1976)

ومفهوم الجريمة نسبي يختلف باختلاف البلدان والعصور (عزمي، 2010)، فبعض الجرائم التي كانت تعتبر جرائم في غرب أوروبا في الماضي أصبحت تعتبر عملاً مشروعاً في نفس المجتمعات، وبالمقابل فإن شرب الخمر الذي يعتبر جريمة في المملكة العربية السعودية يعد مشروعاً في بلدان عربية أو غربية أخرى.(almawred, 1995)

المفهوم القانوني للجريمة.

يكاد يجمع كل رجال القانون على اعتبار أن الجريمة هي: كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له القانون ويمثل قاعدة جزائية تطبق على الخارجين عنها.و من هذا المنظور يشترط فيها أركان ثلاثة أساسية: الركن المادي الذي يشير إلى أن الفعل أو الامتناع له وجوده المادي المحسوس، فالأفكار مثلا لا تعتبر في القانون الجنائي جريمة، كذلك ركن الأهلية القانونية للفاعل، أي أن يكون من أهل المسؤولية الجزائية، ثم الركن الشرعي أو القانوني الذي وفقا له يتم تحديد أي الأفعال تعتبر جريمة. وتعتبر الجريمة من الوجهة القانونية خروجا على أوامر قانون العقوبات أو نواهيه يستتبع توقيع عقوبة ما على فاعله (عبيد، 1974، وعبيد 1988).

المفهوم الاجتماعي للجريمة.

الجريمة هي كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها (العيسوي، 2005)، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة. وهذا التعريف تبناه الإنثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد فيها قانون مكتوب.

والجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية, وتأتي شهرة هذا التعريف لأنه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة، فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية. ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذا التعريف أن المعايير الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، ولعل ذلك هو ما دفع العالم (Rafaele Garofalo) إلى تصنيف الجرائم إلى جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة، الأمر الذي أظهر تعريف (Sallin) كأنه تعريف يخص مجتمعا واحدا، فقد قسم جاروفالو الجريمة إلى نوعين:

جريمة طبيعية، وجريمة مصطنعة. فالجريمة الطبيعية هي ذلك الفعل الذي لا تختلف نظرة الناس تجاهه بأنه جريمة مهما اختلفت المجتمعات والأزمنة، كالاعتداء المادي أو المعنوي على الأفراد، والاعتداء على الأموال والممتلكات،

والجريمة المصطنعة هي: الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد. ولعل نظرية جاروفالو هذه من أكثر النظريات انسجاما مع الواقع الثقافي المعاصر، لأنه لا يمكن, بحكم هذا الواقع، أن يتم الحصول على تعريف اجتماعي واحد مقبول تماما في كل المجتمعات، أو على الأقل عند كل علماء الاجتماع، ولذا فإن النقد الموجه لهذه النظرية مبني على اختلاف عاطفتي الشفقة والأمانة لدى المجتمعات، وهو نقد جاء به العالم (Durkheim) ويعد نقداً ضعيفاً لأنه لم يأخذ في الاعتبار أن الشعوب والثقافات قد لا تتفق على تعريف آخر أكثر من اتفاقها على هذا التعريف في هذا العصر بالذات، ثم يؤخذ على هذا النقد أن العواطف تتشابه لدى كل المجتمعات لكنها لا تتطابق تماما، والأخذ بمسألة واحدة تتشابه عواطف كل الشعوب تجاهها، خير من تركها حتى يتحقق التطابق العاطفي التام.

وثمة تقسيمات عديدة للجريمة بحسب معيار التقسيم؛ فبموجب معيار محل الجريمة هناك: الجريمة ضد الأشخاص، والجريمة ضد الأموال، والجريمة ضد الأنظمة الاقتصادية، والجريمة التي تمس الأخلاق، والجريمة التي تمس أمن الدولة. وتنقسم بموجب مدى وجود ضحية مباشرة أولا إلى: الجريمة عديمة الضحايا، والجريمة ذات الضحايا.

التفسيرات النفسية والاجتماعية للجريمة.

لا يمكن أن ينكر حقيقة أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والنفسية لها تأثير في هذه الظاهرة الجرمية مبدئياً، وتغييرات اجتماعية وثقافية أدت لظهورها إلى السطح في الفترة الأخيرة، وفيما يلي بعض تفسيرات الظاهرة على المستويين الدولي والمحلي:

أولاً: العوامل النفسية المفسرة للجريمة عموماً:

تتلخص هذه العوامل فيما يلي: (عليان، 1993، حسن، 1993، **و** WILSON, 1983, & DAVIES et al, 1996)

1. الرفض أو القبول الأبوي: فقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة (ارتباط ذي دلالة إحصائية) بين الرفض أو القبول من جهة والسمات الشخصية السلبية

كالعدوان أو العداء، والتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاية الشخصية، وعدم الثبات الانفعالي، والنظرة السلبية للحياة من جهة أخرى.(قنطار، 1992 والشهري، 2007، وأرجايل، 1993)

2. الجريمة تفسر بالسلوك الإجرامي التحويلي؛ بمعنى أن السلوك الإجرامي التحويلي (الاعتداء على شيء أو نحو شخص مخالف للشخص أو الشيء الذي سبب الغضب بصورة استجابة تلقائية مباشرة للإحباط) له علاقة بالسلوك المنحرف الصادر عن الشخص وخاصة المراهق.(أحمد، 1998، أ، وإبراهيم، 1993، وسايمنتن، 1993، والمغربي، 1986)

3. نقص مستوى الذكاء: لوحظ أن ذكاء المتسمين بالسلوك الإجرامي غالباً ما يكون أقل من أقرانهم الأسوياء. وغالباً ما يتصل ذلك أيضاً بانخفاض تحصيل الشخص العلمي مما يدفعه لتعويض النقص بإبراز (الفتوة) أو الانتقام المباشر من المتفوقين أو من يرى أنهم سبب سوء تحصيله (كالأب والأم). وتزيد هذه الظاهرة في المجتمعات الأقل وعياً حيث يتم باستمرار مقارنة عضو في المجتمع بآخر، أو أخ مع آخر, مما يجعل الأقل تفوقاً يشعر بالنقص تجاه المتفوق ومن ثم يزيد من احتمال أن يصبح المتفوق هدفاً للأقل تفوقاً من ناحية السلوك الإجرامي.(بياجيه، 2002، وجولمان، 2000، ودونالدسون، 1991، ومري 2000، وأسعد، 1986، وعيسى، 1979، وبوربلي 1992)

4. المحاكاة والتقليد: من المعروف أن الطفل عندما تتشكل شخصيته الأولى فإنها تستند في جزء منها إلى تقليد ومحاكاة الآخرين (حجاج، 1986، ودسوقي 1994)، خاصة الأكبر سناً (باعتبارهم القدوة) وإلى محاولة تَمَثُّل وتقمص شخصية الشخص الأكبر سناً (الأب، الأم، الأخ، أو البطل المعتمد) الذين تعرضهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة للطفل ويتأثرون بها (حقي، 1996)؛ وإذا كان أحد هؤلاء الأشخاص المؤثرين ذا سمة إجرامية من الناحية السلوكية فإنه من المتوقع أن ينشأ الطفل على مثاله آخذا الجريمة أسلوباً للتعامل مع الآخرين ونمطاً سلوكياً يظهر به. ويساهم تعزيز (RE-INFORCEMENT) السلوك الإجرامي أو المنحرف في غرس هذا السلوك

عندما يتم هذا التعزيز من الأبوين أو القائمين على التنشئة الاجتماعية للفرد في مراحل الطفولة وأثناء تشكيل شخصيته.(إبراهيم، 1985، وسمارة، 1999، وميلر، 1987، وحجاج، 1983، واسماعيل 1986)

5. غريزة الموت (وفق النظرية الفرويدية) تدفع الفرد إلى أنماط من السلوك تؤدي إلى صورة جزئية أو كلية من الموت نتيجة رغبة غريزية (لاشعورية) لدى الأفراد (حتى العاديين منهم)، ويتسم الأشد عنفاً في ظل هذه النظرية بغياب وظيفة الأنا EGO إما نتيجة خلل في مرحلة بناء الضمير (الطفولة المبكرة) أو نتيجة زيادة قوة الهو ED.
6. خلل في بناء الضمير (على النحو الموضح سابقاً) ناجم عن زيادة في قوة الأنا الأعلى SUPER EGO وذلك نتيجة نمط تربوي مغالٍ في المثل العليا ومُبالِغ في غرس المثل لدى الطفل.(طه، 1980، وفهمي، 1995، وعبد الله، 2003، وفرويد، "د.ت.ن." ويونغ، "د.ت.ن")
7. مرحلة المراهقة وما يرافقها من إخلال بالاتزان السلوكي لدى المراهقين تمهيداً لتشكيل الهوية الشخصانية للمراهق غالباً ما تتسم بالجريمة والانحراف (الجسماني، 1994) خاصة مع المرحلة الهامشية التي يمر فيها المراهق, حيث لا يقبل في فئة البالغين، في حين يجد نفسه غير لائق بفئة الأطفال، عندها يعبر المراهق عن هذه الصراعات والاضطرابات السلوكية بسلوكيات منحرفة وإجرامية من بينها ضرب الآخرين (إثباتاً لقوته و/أو شخصيته و/أو رجولته وانتمائه لطائفة البالغين).(العيسوي، 2000،)

ثانياً: العوامل الاجتماعية المفسرة للجريمة عموماً:

وتتلخص هذه التفسيرات فيما يلي: (الساعاتي، 1986، نبيه 2008، وBOBA, 2005, BRUCE, 2004)

1. عوامل تتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة كحالات تفكك المجتمع وغياب الوالدين عن البيت، والمخالطة الفارقة (أبو سريع، 1992)، أو كون أحد الوالدين أو أحد أفراد المجتمع مضاداً للمجتمع(DAVIES et al, 1996)، أو كثرة تغيير الأسرة لمكان سكنها وعدم استقرارها بحيث لا يتمكن من بناء علاقات طبيعية مع

أقرانه. "وفي محيط الأسرة في المجتمع المعاصر، حتى في دول العالم الثالث سريعة النمو، برزت ظواهر ذات آثار على الأطفال اتخذت أشكالاً مختلفة من الضغط عليهم وإقلاقهم، وأخذت تظهر نتائجها في صور معينة أشدها العصاب والجناح، فعمل المرأة خارج بيتها واهتمامها بعملها في المحل الأول، جعل الأطفال في حالات كثيرة يشعرون بالحرمان من رعاية الأم واهتمامها الذين هما دليل الحب عندهم" .(أحمد، 1998، ب، والعيسوي، "د.ت.ن."أ)

2. عوامل تتعلق بالمجتمع كانتشار الجريمة في المجتمع، وطبيعة قواعد الصراع والتنافس الذي أقره المجتمع عرفاً راسخاً، وغياب الهدف القومي، ووجود أزمات اقتصادية خاصة عندما تتأثر فئات معينة بالأزمات أكثر من غيرها. (العقاد، 2001، وعويضة، 1996، أ)
3. عوامل تتعلق بوسائل الإعلام: فانتشار صور الجريمة في وسائل الإعلام كنشر الأخبار الدقيقة عن حوادث إجرامية في وسائل الإعلام، أو بث نصوص إعلامية (مسرحيات، ومسلسلات، وأفلام، ... إلخ) تظهر فيها الجريمة بوضوح، ويتم فيها تمجيد وإجلال شخص منحرف يظهر معه أن الجريمة بطولة، هذه تؤدي إلى تشكيل نوع من القدوة للطفل والإيحاءات لتبني السلوك الإجرامي وممارستها في الحياة الواقعية.(الزغل، 1986، ووين، 1999)
4. عدم وجود مناخ التعبير والنقد في المجتمع: فرغم أن مجتمعنا الأردني ديمقراطي وحر على نحو تقل معه الجريمة إلى حد ما، فهنالك مجتمعات أخرى تزداد فيها الجريمة نتيجة غياب حرية النقد والتعبير عندما لا تسمح السلطة بحرية التعبير مما يدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة مُتَنَفَّسا للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم.(الزغل، 1986).
5. "ضعف الرابطة الاجتماعية والدينية واختلال نظام القيم وتوسع ظاهرة اللاهوية وضعف الرقابة الاجتماعية ووجود جيل من الشبان المنفصلين عن ثقافة الآباء الريفيين وغير المندمجين كلياً في الثقافة الحضرية" (الزغل، 1986).
6. يعبر الاتجاه النوعي الحديث إلى حد ما عن عجز الباحثين في سببية الجريمة للتوصل إلى نظرية جديدة بتفسير السلوك الإجرامي بصفة عامة، ولذا فقد

انصب الاهتمام على دراسة بعض الجرائم ذات النمط الخاص التي يرتكبها عادة طراز معين من الجناة، ومن بين الذين أسهموا ببحوثهم ونظرياتهم في هذا الاتجاه النوعي في تفسير الجريمة ستيوارت لوتيير(نبيه، 2007)، وقد قام فريق من خبراء الطب العقلي في مدينة بوسطن الأمريكية بدراسة تحليلية لضحايا الاغتصاب، ظهر منها عدم تغلب الباعث الجنسي في جميع الحالات المغتصبة (نبيه، 2008) الذي لم يستخدم إلا للتعبير عن السلطة والغضب بنسب متفاوتة. فقد حاول المغتصب إثبات سلطته وسيطرته مستخدما الاعتداء البديل لإخضاع ضحيته، أو أنه يعكس غضبه في إهانة المرأة وبغضها لاجئاً إلى أكثر الوسائل خزياً وتحقيراً لها، ومما يساند هذا المفهوم في تفسير سلوك الاغتصاب أن لدى الكثير من المغتصبين فرصاً متاحة لممارسة الجنس من خلال العلاقات الزوجية أو غيرها من العلاقات النسائية السائدة في المجتمع الأمريكي (علي، 1987).

7. "إذا كانت النفس البشرية في عصرنا الحاضر الذي تقاربت فيه الشعوب وتداخلت الثقافات قد أهمها الاضطراب، بحيث أصبح القلق يؤرقها في كل شيء: ويخاف بعضها من بعض، وهي تخاف من كوارث الحياة،... وهي تخاف من الأمراض المتعددة والأوبئة... وهي تخاف وتضطرب من أمور كثيرة ومتعددة لا يمكن حصرها حتى أصبح الخوف والقلق سمة من سماتها (الشويعر، 1990 وعلي 1987، وإبراهيم، 1998، وعلي، 1987، وأريتي، 1991).

ثالثاً: العوامل المتعلقة بالجريمة العنيفة على وجه الخصوص:

1. زيادة الاحتكاك: من البدهيات في مجال الظواهر الإنسانية عموماً والظواهر الجرمية خصوصا وجود علاقة بين الاحتكاك (التعرض بين الجاني والمجني عليه) من جهة، والصراع (والجريمة إحدى صورها ونتائجها) من جهة أخرى؛ وحيث إن فترة الاحتكاك والتعرض بين أفراد المجتمع تزيد بين الأفراد خارج الأسرة، فإنه من المتوقع أن يكون تكرار الخلافات بين أفراد المجتمع عالياً، سواء ظهر هذا الخلاف والصراع، أم لم يظهر. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه ثمة حاجة للتحفظ على التوسع في هذا التفسير، ذلك أن زيادة الاحتكاك عن حد معين مدة طويلة ينجم عنه نوع من الفهم المتبادل بين

الأطراف، الأمر الذي يقلل من عوامل الاختلاف والخلاف والصراع في كثير من الحالات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن انطواء الأفراد تحت بوتقة واحدة تجمع بين المصلحة المتبادلة، والارتباط الجبري غير المحدود زمنياً، والعواطف، كل ذلك يحوّل – في أغلب الأحوال – بواعث ودوافع الخلاف والصراع تتحول إلى علاقات تعاون وتكامل وتكافل، خاصة في ظل القيم الشرقية، مما يجعل الصراع – حتى وإن وقع – ينتهي في كثير من الحالات دون انتقام أو انفصام عرى العلاقة بين الأطراف.

2. زيادة تعقيد شبكة العلاقات: من المعروف في مجال علم الإجرام وعلم الضحايا أن زيادة عدد أطراف العلاقة بين شبكة العلاقات تعني زيادة إحصائية محضة في احتمالات الصراع أو الخلاف؛ من هنا فإن الأسر الممتدة يمكن أن يكون احتمال وجود الخلاف فيها أكبر من احتمال وجود الخلاف في أسرة نووية. وحيث هناك نسبة من الأسر في مجتمعات في الدول النامية تنتمي إلى هذا النوع من الأسر – الممتدة – فمن المتوقع وجود نسبة صراع واختلاف أكبر مقارنة بمجتمعات تزداد فيها نسبة الأسر النووية. ويرد تحفظ على هذا التفسير يتمثّل في أن طبيعة العلاقة الحميمية والفطرية العاطفية في هذا النمط من الأسر نظراً لتراجع دور المصلحة في ظل منظومة القيم التقليدية – هذه الطبيعة للعلاقة تجعل الخلافات والصراعات لا تتفاقم في صورة انتقام أو فصم للعلاقة، كما أن قيم التعاون والتكامل الاجتماعي السائدة في المجتمع التقليدي تحول دون تأثير توسع الشبكة في نشر الخلافات بين أفراد المجتمع، وإلا لما بقيت الأسر ممتدة. المعروف لدى علم الاجتماع أن العلاقات العاطفية وغير القائمة على المصلحة تقلل من التنافس والصراع السائد في ظل منظومة العلاقات القائمة على المصلحة والتي فيها يتعارض تحقيق مصلحة فرد مع مصلحة غيره في ضوء الصراع على زيادة مكاسب الفرد على حساب غيره، والنزاع على المكاسب في هذه الصورة بين الأفراد.

3. إن طبيعة العلاقات بالمجتمع تحول دون نقل ما يقع من جرائم في إطارها إلى الخارج، مما يحول دون تدخل سلطات إنفاذ القانون، وحيث إن السلطات لم

تتدخل ولم تقع عقوبة على الجاني تحقق الردع المطلوب، فإن من المتوقع عدم ارتداع الفرد واستمراره في ارتكاب الجريمة داخل المجتمع وزيادة وتيرة الجريمة إلى أن تصل نسبة الجريمة من الجسامة لأن تصبح مما لا يتساهل معه المجتمع، وهناك فقط تصل الجريمة إلى علم السلطات لتواجه مرتكبها الذي اعتاد عليها، إلا أن تعود الجاني على الجريمة وحصوله على مكاسب متكررة منها في السابق يحول دون جعل العقوبة رادعة أو نافعة في زجره أو ردعه. من هنا يتبين لنا أنه من المتوقع مع هذه الحقيقة وجود نسبة عالية من الجرائم غير الظاهرة THE DARK FIGURE OR INVISIBLE CRIMES فضلاً عن زيادة احتمال عودة الفرد بعد الإفراج عنه إلى الجريمة من نفس الأنماط التي سبق وأن ارتكبها ولكن بدرجة مهارة أعلى، أو من أنماط جديدة اكتسبها من رفاق مركز الإصلاح والتأهيل واكتسب معها أساليب الإفلات من القبض والعقوبة. (كريب، 1999)

رابعاً: العوامل ذات العلاقة بزيادة العنف الإجرامي:

هناك اتجاهان لتفسير زيادة ظهور العنف الإجرامي في الآونة الأخيرة إلى السطح، أولها يعتبر أن الظاهرة في تزايد، والآخر يرى أن الظاهرة ليست في زيادة في ذاتها وإنما الحساسية تجاهها وإدراك المختصين وعامة الناس لها هو الذي قد زاد.(العيسوي، 2007)

1. العوامل المفسرة لزيادة وقوع الجريمة في المجتمعات في الفترات الأخيرة: من هذه العوامل: (علي، 1987)، وتزايد مستوى الرعب الذي تسببه (PETERS, 2001).

أ. الإجهاد والضغوط STRESS: أدت زيادة الوتيرة والمسؤوليات للإنسان المعاصر إلى زيادة الضغط على جهازه العصبي، وهذا الضغط أدى إلى ما يلي:(المشعان، 1994، وعويضة، 1996، ب، والعيسوي، "د.ت.ن." ب، وعكاشة، 1999)

(1) ضعف تركيز الإنسان وتوازنه في مواجهة المشكلات المختلفة مما يعني البعد عن الحلول والاستجابات وردود الفعل المتزنة إلى ردود فعل انفعالية تتمثل في إيقاع الحوادث أو السلوك الإجرامي أو المنحرف.

(2) شعور الإنسان في ظل شدة التنافس بانسحاب المواقف التنافسية – غير الشريفة منها على وجه الخصوص – إلى كل الميادين، بما في ذلك المنزل، وبالتالي تفسير أي موقف منزلي – انسحاباً من الوضع العملي – على أنه نتيجة سوء نية وعدوانية من الخصم (الزوجة والأولاد) وصورة من صور التنافس أو الصراع التي يجب مواجهتها بالحزم والشدة أو العنف أو الإيذاء.

(3) تضاؤل الوقت المتاح للتفكير في الوقاية من المشكلة وفي حلها بحيث يضطر الفرد لتوفير حل للمشكلة في فترة ضئيلة جداً – نظراً لتزاحم الواجبات وعدم وجود كم كافٍ من الوقت للتفكير والتروي في الوصول إلى حل – والذي يفرض حلاً سريعاً غير مدروس فضلاً عن عدم حله للمشكلة في الحقيقة، فإنه يزيد من تفاقمها ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الضغط على الفرد لاتباع حل منحرف أو إجرامي في ظل فشله في مواجهتها بالعقل والحكمة.

ب. تأثير وسائل الإعلام: أقرت العديد من البحوث تأثير وسائل الإعلام في نشر الجريمة عموماً من جهة، ونشر السلوك المنحرف بين أفراد المجتمع من جهة أخرى في ظل ما تعرضه من علاقات تنافس وصراع شاذة بين أفراد المجتمع في رسائل إعلامية بعضها عربي المصدر وبعضها غربيٌّ، وهذا يولد الإيحاء لدى الأفراد بجواز انسحابه على العلاقت كلها، مما يؤدي إلى تقمص استجابات إجرامية – شبيهة بما تم عرضه في وسائل الإعلام – وتبنيها في التعامل مع أفراد المجتمع الآخرين. (الزغل، 1986)

ت. تطور دور المرأة في المجتمع: إن تطور دور المرأة في المجتمع جعلها من جهة منافسة للرجل، ومن جهة أخرى عرضة لضغوط وإحباطات عملية أكثر من قبل، وشريكاً كاملاً في الدخل والقرار، وهذا كله أدى إلى زيادة

توتر الرجل تجاه مكاسبها من جهة زاد من احتمالات المشاحنة، كما أنه قلل من تحملها لما يمكن أن يطرأ في المنزل من توتر، وعدم قدرتها على تحمل أسباب التوتر التي كانت تتحملها في السابق عندما لم تكن هناك مصادر توتر أخرى. كما أن انتشار بعض المفاهيم التفكيكية للمجتمع (كحركات مناهضة الرجال واتهامهم بالاضطهاد وتصوير وضع المرأة كوضع مأساوي، بل ودعوة النساء على التمرد) ساهم في زيادة توتر الطرفين خاصة عندما تكون المرأة من تلك المتأثرات بهذه الحركات والشعارات (مجدوب، 1976).

2. زيادة الحساسية نحو الجرائم المرتبطة بالأسرة وزيادة إدراكها بغض النظر عن زيادة أو عدم زيادة حجمها، وذلك يعزى إلى: (علي، 1987)

أ. انتشار الوعي والفهم السليم للإسلام بدلاً من القيم التقليدية غير الملتزمة به؛ فالمفاهيم التقليدية الجاهلة بحقيقة الإسلام كانت ترى في الجريمة وسيطرة الأب على الأسرة بالطرق المتطرفة جزءاً من الدين. إلا أنه ونظراً لانتشار التعليم وقيام علماء الدين عبر وسائل الإعلام بتوعية الأفراد بمختلف فئاتهم بأن ذلك ليس من الدين وأن الدين منه براء، فقد زادت حساسية الناس نحو السلوك الإجرامي الموجه من رب الأسرة إلى الزوجة أو الأولاد، وتطور نمط من الرفض لهذا السلوك والسعي للحد منه.

ب. انتشار مفهوم حقوق الإنسان، وزيادة وعي الأفراد بهذه الحقوق، بما في ذلك:

(1) حقوق المرأة: إن وعي المرأة بحقوقها، وقيام مؤسسات ومواثيق حقوق المرأة وازدياد نشاط حركات تحرير المرأة وحركات حقوق المرأة التي لم تعد تقبل للمرأة أن تكون محلاً للإيذاء البدني والمعنوي، ونشر هذه المنظمات مفاهيمها وأفكارها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

(2) حقوق الطفل: إن قيام مؤسسات ومواثيق حقوق الطفل، قد ساهم في نشر الحساسية ضد صور الممارسات المنحرفة الواقعة على الطفل، فالطفل الأقرب للبلوغ أصبح أكثر إدراكاً لحقوقه – وربما بشكل متطرف من وجهة نظر معينة يتبناها الباحث على الأقل – مما جعله يتعامل مع أي انتهاك لهذه الحقوق بحساسية وعدم تسامح.

ت. اتجاه المجتمعات للتحضر السلوكي، وما ينطوي عليه من طرق سلمية في التعامل وإلى تطوير أساليب مختلفة لتحقيق المكاسب وحل النزاعات سلمياً, مثل أساليب التفاوض، والتقرير الذاتي (تقرير المصير) والاعتراف باستقلال أفراد المجتمع خاصة البالغين، والاعتراف بالتعددية والقبول بالرأي الآخر؛ ومن ثم لم يعد اعتداء الرجل على المرأة (والذي كان قائماً من قبل) مقبولاً ولم يعد شيئاً عادياً يمكن أن يُسْمَح له بأن يقع كل يوم دون استجابة.

ث. تشكيل بدائل للأسرة التقليدية: إن استحداث بدائل للأسرة التقليدية على يد عدد من المحدثين ومستوردي الأفكار الغربية شجع على لجوء المرأة والطفل إلى مثل هذه المؤسسات هرباً من الأوضاع التي لم يكن ثمة مفر منها في السابق؛ فقد كان الأب (أب المرأة) في كثير من الأحيان من دعاة أن المرأة يجب أن تتحمل ما يقع عليها من زوجها، وكان الأب في كثير من الأحيان يضطر ابنته للعودة إلى بيت زوجها تجنباً للعار والفضائح، فام تكن المرأة تجد ملاذاً في مثل هذه الحالات، أما الآن فقد شكلت هذه المراكز عاملاً مشجعاً للمرأة لترك بيتها عند تعرضها لأذى، كما أن بدائل الأسرة التقليدية قد نبذت بعض كبار السن من طويلي الخبرة خارج البيت – إلى ملجأ عجزة – مما حرم العائلة من خبرتها وحنكتها في إدارة الصراع المنزلي وحل الخلاف بالحكمة غالباً وبالسلطة أحياناً على النحو الذي كان يقوم عليه في الماضي(خليفة، د. ت. ن.)، ولا شك في أن بعض الجرائم – كتعاطي المخدرات – عدت أيضاً من الخيارات التي اختارها البعض للتهرب من تلك الأوضاع.(UNSDRI, 1984, & UNSDRI, 1976)

إن المؤسسات التقليدية قد أدت دورها خير أداء، وقد حققت المزايا التالية:

1. صيانة وحدة المجتمع، فكان استمرار المجتمع في نظر جميع الأطراف متطلباً مهماً يستعد الأطراف لتقديم بعض التنازلات لتحقيقه، وكان أثر ذلك في عدم فصم عرى الزوجية بسهولة وعدم انتشار الطلاق والتمرد بين أفراد المجتمع الواحد.

2. حماية الأولاد من المؤسسات المصطنعة بتوفير مؤسسات حميمة وأسر بديلة يرتبط الطفل والمرأة بها برابطة دم بدلاً من رابطة وظيفية هشة، وسيتناول الباحث البدائل التقليدية ببعض الإسهاب في موضع آخر في هذا البحث.
3. حماية المرأة عند تعرضها لاضطهاد حقيقي، فقد كان للجار والقريب وكبار السن من الأصول دور في حماية المرأة وحماية الطرف الضعيف في المعادلة في عدد كبير من المواقف.
4. تنظيم المجتمع تنظيماً حقيقياً بتطبيق مبدأ وحدة القيادة، ذلك المبدأ الذي لا خلاف على ضرورته في العلوم الإدارية والسياسية، وحقائق الواقع التنظيمي لأي مؤسسة يراد لها أن تستمر وتكون بناءة منتجة.
5. توفير أدوار لكل من المرأة والرجل تتناسب مع الطبيعة الفسيولوجية والنفسية والعاطفية لكل منهما، ومن السذاجة في هذا السياق النظر إلى المرأة بأنها عنصر غير منتج وأن دورها غير اقتصادي، فدورها في الحقل، بل في تدبير المنزل – وهي مهنة يُتَقاضى عليها ويمكن تقدير قيمتها الاقتصادية بالنقود – والإنتاج المنزلي (كالخياطة، وإنتاج الألبان والطهي, وهي مهن يمكن تقدير قيمتها اقتصادياً)، كل هذه كانت أدواراً تتناسب مع طبيعة المرأة، بالنظر لوضعها أثناء الحمل والرضاعة التي تتطلب غالباً الاستقرار المكاني حماية لها وللطفل صحياً ونفسياً.

و ترى الدراسة أنه لا يُعَدُّ وجود بعض الممارسات الخاطئة مناقضاً لسلامة الأساليب التقليدية في تنظيم العلاقة، ولا يمكن الحكم على البدائل الغربية بأنها أفضل إطلاقاً قبل أن يتم فحص تطبيقاتها (في أرضها الأصلية) مقارنة بالأساليب الشرقية التقليدية، وقبل تحليل مدى قابليتها للتطبيق في أرض غير أرضها وحجم السلبيات التي تأتي نتيجة تطبيق مثل هذه الأساليب المستحدثة في أرض لم توجد لها أصلاً وهي غريبة عن معطياتها. ويرى الباحث أن الإجراء السليم هو تطوير الأساليب التقليدية في هذا المجال تطويراً تدريجياً منطلقاً من تصويب المفاهيم الخاطئة المتناقضة مع القواعد الشرعية الإسلامية من جهة (CPRC/MOI, 1996, & Abd El-Al, 1985)، واستثمار خصائص ومعطيات هذه البيئة وقيمها العربية في التطوير

ومعالجة العيوب من جهة أخرى. وفي هذا الإطار تجد الدراسة نفسها مضطرة لبذل جهد في توضيح ما اشتبه على البعض من موقف الشريعة الإسلامية من حق التأديب وحق سيادة الأسرة وربوبية العائلة.

النظريات المستخدمة في تفسير الجريمة.

برزت نظريات عديدة لتفسير الجريمة عموماً، وتطورت هذه النظريات شيئاً فشيئاً، وتنوعت، ونوردها على النحو الآتي:

أولاً: النظرية التقليدية:

نشأت النظرية التقليدية استجابة للنظام القانوني البربري ونظر العدالة والعقاب التي وجدت قبل عام 1789. سعت هذه النظرية للتأكيد على الإرادة الحرة والرشدانية الإنسانية.

اعتقدت هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن فعل يتعلق بإرادة حرة بموجبها قام الفرد بحساب عواقب الأفعال التي يرتكبها(الجوهري، 1997). ومن هنا فإن العقوبة تأتي من أجل ردع الناس من ارتكاب الجريمة، ولذلك يجب أن يفوق الألم الذي ينجم عن العقوبة اللذة التي حصل عليها المجرم من ارتكاب الجريمة. ركزت النظرية التقليدية على التعريف القانوني للجريمة أكثر من التعامل مع السلوك الإجرامي.(سليمان، 2001)

في سياق هذه المرحلة برز اثنان من أشهر الكتاب في هذا المجال، وهما سيزار بيكاريا (1738–1794) وجيريمي بنتام (1748–1832)، حيث قادا التوجه نحو حقوق الإنسان والتركيز على الإرادة الحرة للمجرم في ارتكابه الفعل أساساً للمسؤولية الجنائية (بهنام، 1976). لقد اعتقد بيكاريا أن الجريمة تعود للتشريعات السيئة لا للأشخاص السيئين، وبالتالي ثمة حاجة لنظام عدالة جنائية جديد لضمان المعاملة المتساوية لجميع الناس أمام القانون (الصيفي وأبو عامر، 1998). لقد قدم كتابه "حول الجرائم والعقوبة" صورة جديدة لنظام العدالة الجنائية تخدم جميع الناس، وارتقى به هذا الكتاب ليشتهر بأنه "أبو علم الإجرام الحديث".(CPRC/MOI, 1976).

بالمقابل فقد كان تركيز بنتام على المذهب النفعي، الذي يقوم على مبدأ تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد ممكن من الجمهور. لقد اعتقد بنتام

بأن الأفراد يزنون احتمالات اللذة الحالية والمستقبلية مقابل الألم الحالي والمستقبلي (ربيع، 1991). هكذا، يضعون جميع المعطيات في ترتيب حسابي عقلاني ومعادلات لاتخاذ القرار حول قيامهم بارتكاب الجريمة. واعتقد كذلك أن العقوبة يجب أن تفوق اللذة المتحصلة للمجرم من الجريمة قليلاً وليس أكثر من ذلك. استناداً إلى بنتام، فإن القانون إنما جاء لتحقيق السعادة للجميع، وحيث إن العقوبة تنتزع السعادة فتصبح مبررة إذا دفعت شراً أكبر.(قرني، 2006)

ثانياً: النظرية التجريبية:

تخالف هذه النظرية سابقتها بأنها تسعى لتفسير العالم وحولها.إذ ارتأت أن السلوك يتحدد بموجب معطيات بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية. جاء تركيز هذه النظرية على نظرة حتمية للعالم، وعلى السلوك الإجرامي بدلاً من المسائل التشريعية، وعلى منع الجريمة من خلال علاج أو إصلاح المذنب.

قام التجريبيون باستنباط الأساليب العلمية من العلوم الطبيعية، وقاموا بجمع البيانات من أجل تفسير الأصناف المختلفة من الأفراد والظواهر الاجتماعية. في هذا السياق، قام أتباع النظرية الطبيعية وعلم الأنثروبولوجيا بتشكيل نظرية التطور والتي اعتبروها عاملاً حاسماً لدراسة السلوك الإجرامي البشري، مع اعتبار أن الإنسان مسؤول عن أفعاله ونتائجها. من هنا جاء تركيز التجريبيين على الرصد المنظم وتراكم الأدلة والحقائق الموضوعية ضمن منهج استدلالي.

في هذا السياق جاء سيزار لمبروزو (1835 – 1909) ليستبدل الحتمية بالسلوك النابع عن إرادة حرة. لقد قام هو وكل من إنريكو فيري ورافائيل جاروفالو بتطوير النظرية التجريبية في علم الإجرام والتي سعت لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق البحث والفحص العلمي. لقد آمن لمبروزو بوجود "المجرم بالفطرة"، واعتقد أن هنالك ملامح بدنية شبيهة بالقردة باعتبار أن المجرد لم يكتمل تطوره (بالمفهوم الدارويني) بوصفه كائناً. لقد أخذ لمبروزو قياسات الآلاف من المسجونين الأحياء والأموات لإثبات رأيه وبناءً على تجاربه بين أن المجرمين يفتقرون إلى حس وجداني، وينعدم لديهم تأنيب الضمير. أضاف لمبروزو لاحقاً عوامل اجتماعية واقتصادية إلى قائمة أسباب الجريمة إلا أنه اعتبرها ثانوية بطبيعتها مقارنة بالعوامل

البدنية سالفة الذكر. ولقد استمرت هذه النظرية بعد ذلك ليس لثبوتها، ولكن لتعرضها للنقد المستمر من العلماء.

ثالثاً: مدرسة شيكاغو:

ركزت هذه النظرية على السلوك الإنساني حصيلة لتأثير عوامل اجتماعية وجسمانية وبيئية، أكثر منها خصائص جينية أو شخصية. اعتقدت هذه المدرسة أن المجتمع هو المؤثر الأكبر في السلوك الإنساني، وأن المدينة مثلت نموذجاً مثالياً لهذه النظرية.

لقد طور الباحثون التابعون لهذه المدرسة علم الاجتماع التجريبي، من خلال دراسة البشر في بيئتهم الطبيعية بدلاً من النظر إلى البيئة الاجتماعية من برج عاجي. دمجوا البيانات كالحالات الفردية والإحصاءات السكانية وشكلوا من خلالها أساساً مهماً صار المرتكز لكثير من النظريات المعاصرة في علم الإجرام. لقد اعتمد الباحثون في هذه المدرسة على مدينة شيكاغو (التي حمل النظرية اسمها) باعتبارها مصدر الإجابات عن الأسئلة الكثيرة التي تثار لديها. آمن الكثير من العلماء في ذلك الوقت بأن التحضر والهجرة نحو المدينة من أهم أسباب المشكلات التي ظهرت في تلك المرحلة الزمنية. لقد ارتبطت الجريمة بالأحياء المتخلفة نظراً للحراك الاجتماعي الذي يقوم به العاطلون عن العمل من الذكور والإناث إضافة إلى الشباب وكبار السن، فقد ظهرت المشكلات الاجتماعية التي تتراوح بين التردي الصحي، والمساكن غير الملائمة، وعصابات الأحداث، والفساد الخلقي، إلى غير ذلك. لم يعد الأفراد متماسكين ولم تعد المجتمعات المحلية متآلفة. وحيث إن كثيراً منهم قد افتقروا إلى من يستعينون به على حوائجهم فقد نمت الجريمة خلال هذه الفترات العصيبة، واقترنت في الغالب بالمناطق المتخلفة، حيث عاش المهاجرون. هنا قام الأفراد بتشكيل عصابات وجماعات متكاتفة ارتبطت ممارساتها بقيم منحرفة. لقد مثلت هذه البيئة مختبراً لعلماء الاجتماع في جامعة شيكاغو، ولهذا سميت المدرسة بهذا الاسم. لقد تمثلت مساهمة هذه المدرسة علمياً بالاعتماد على اتجاهين علميين: الأول الاستناد إلى بيانات رسمية كالتقارير الإحصائية السكانية، وسجلات الإسكان والرعاية، والأرقام الجنائية. وانطبق هذا الوصف للمناطق باعتبارها مناطق الجريمة

والتخلف والفقر على مناطق جغرافية مختلفة من المدينة. أما الجانب الثاني فيتمثل في دراسة السيرة الحياتية. وقد ساعدت هذه التطويرات على الابتعاد عن التجريد النظري والاتجاه نحو مقاربات أكثر موضوعية للعالم الحقيقي والظواهر المتعلقة به. وتم تفسير الانحراف والجريمة باعتبارها ظواهر نفس-اجتماعية. لقد توخت المدرسة عرض السلوك الإنساني في سياق بيئته الطبيعية، ولذا تدخل هذه المدرسة من حيث التصنيف في إطار المدارس البيئية. كما أنها وفرت البحوث اللاحقة تحليلات واضحة بأن حياة المدينة كانت سطحية، الناس نكرات، العلاقات انتقالية، والصداقات والروابط العائلية ضعيفة. حيث رأت هذه المدرسة ضعف العلاقات الاجتماعية الأساسية تعد عاملاً حاسماً في إحداث الفوضى الاجتماعية.

لقد انتبه علماء الإجرام أتباع مدرسة شيكاغو إلى أمراض المدينة التي رفعت مستوى الجريمة فيها. وأظهرت كثير من الدراسات التي أنجزها شو وماكي هذه الناحية. كما ركزت مدرسة شيكاغو بشكل واضح على أن البشر مخلوقات اجتماعية، وعلى أن سلوكهم هو ثمرة بيئتهم الاجتماعية. إذ توفر البيئة الاجتماعية القيم والتعريفات التي تحكم السلوك. وترى أن التحضر والتصنيع يساهمان في إضعاف أنماط القيم القديمة والمعززة للتماسك، وبالتالي تتسبب في ظهور مجتمعات بنظم معايير وقيم تنافسية. مما يؤدي إلى انعكاس تحلل الحياة الحضرية على المؤسسات الأساسية كالأسرة، والصداقات، وغيرها من الجماعات الاجتماعية لتصبح منكرة وغريبة, وفي جو اختلال القيم, التعريفات المقابلة حول مفهوم السلوك السليم تكون متعارضاً مع سلوك الآخرين. كما ترتبط الفوضى الاجتماعية بشكل أكبر في مركز المدينة الحضرية، وتقل كلما ابتعدنا عن المركز. ومن ثم، فإن الجريمة قد تطورت عبر تماس متكرر بتقاليد وأهداف وقيم منحرفة تطورت هي بدورها عبر فترة زمنية في صورة مناطق فوضوية داخل المدينة.

رابعاً: الاتجاه التكاملي:

إن السلوك الإجرامي بحسب أتباع هذا الاتجاه هو سلوك مركب نتيجة مجموعة من العوامل ذات طابع اجتماعي أو عضوي أو نفسي، مع أن غالبية النظريات التكاملية تجمع بصفة خاصة العوامل النفسية والاجتماعية فقط سبباً

للسلوك الإجرامي. ولابد من التفريق هنا بين اتجاه العوامل المتعددة الذي يعتمد في تفسيره للسلوك الإجرامي على الإحصاءات الجنائية والاهتمام بالجزئيات وتجاهل الكل، والنظريات التكاملية التي تربط العوامل في صورة من التفاعل الديناميي، أي تآلف العوامل المسببة للجريمة في ضوء النمو الفعلي للشخصية. وكما تبدو بتفاعلها مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه. وعلى ذلك يمكن اعتبار نظرية المخالطة الفارقة على أنها نظرية تكاملية في تفسير السلوك الإجرامي لأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وحدة عضوية نفسية اجتماعية, وهي نظرية تكاملية في دراسة السلوك الإجرامي وتفسيره، وقد توصلت بحوث العالمين الأمريكيين شلدون وإليانور جوليك التتبعية إلى ثلاثة جداول للتنبؤ بالجنوح، يحتوي أولها على عوامل اجتماعية مثل معاملة الأب، والجدول الثاني خاص بالعوامل النفسية مثل: الرغبة في تأكيد الذات والتحدي، والتشكك والميل إلى التخريب والاندفاعية، بينما يتعلق الجدول الثالث بالعوامل الطب–عقلية (المتأثرة بالجهاز العضوي) مثل المخاطر والانبساط والاستسلام للإيحاء والتعصب للرأي وعدم الاتزان الانفعالي.(المبيضين، 1994).

وخلاصة القول أن الاتجاهات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ترفض فكرة النظر إلى السلوك الإجرامي بوصفه وحدة متكاملة، وتركز البحث في مجال محدد للتعرف على أسباب نماذج خاصة من الجرائم أو تفسير أنماط معينة من المجرمين.

2.2 الدراسات السابقة

يستعرض هذا الجزء الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تتصل بموضوع الدراسة الحالية:

الدراسات العربية:

دراسة قام بها (المبيضين، 1994) بعنوان "الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن". حيث أجريت الدراسة على عينة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددهم (682) محكوماً، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن غالبية الجرائم تتركز في السرقة، حيث شكلت ما نسبته (29.5%) من مجموع الجرائم التي أودع مرتكبوها في مراكز الإصلاح، تليها جرائم ضد الأموال بنسبة (23.6%) أما جرائم العرض والشرف فجاءت في المرتبة الثالثة وكانت نسبتها (22.7)، فجرائم المخدرات بنسبة (14.4%) وآخرها جرائم القتل وكانت النسبة (9.85%) من مجموع الجرائم، ويدل ذلك على ما يلي:

1. انخفاض نسبة في جرائم المخدرات مقارنة بما يشاع في وسائل الإعلام المختلفة.
2. جرائم الأموال وجرائم السرقة أكثر من نصف الجرائم في المملكة، إذ إن مجموعها (362) حالة، تشكل ما نسبته (53.1%) من الجرائم محل الدراسة.
3. ارتفاع نسبة جرائم العرض والشرف من بين أنواع الجرائم.
4. عدد النساء في مراكز الإصلاح أقل من الرجال.

ب- فئة العزاب أكثر ارتكاباً للجرائم من المتزوجين.

ج- هنالك علاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمي ودرجة تمثيل تلك الطائفة في مراكز الإصلاح، إذ إن نسبة حملة الشهادة الإعدادية فما دون في مراكز الإصلاح تصل إلى (73.6%) تليها حملة الثانوية بنسبة (18.5%).

د- أصحاب الدخول المتدنية أكثر ارتكاباً للجرائم.

ه- الجرائم الأكثر تكراراً بين نزلاء مراكز الإصلاح هي جرائم سرقة تليها جرائم إصدار شيك بدون رصيد وهتك العرض وتجارة المخدرات.

قام (عبيدات، 1998) باجراء دراسة بعنوان "أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن"، بهدف التعرف إلى أنماط الجريمة وأسلوب توزيعها في محافظات شمال الأردن، والوقوف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم، ومعرفة الدور الذي تلعبه هذه الخصائص في دفع بعض الأفراد إلى الإقبال على أنماط من الجرائم أكثر من غيرها، ولتحقيق هذا الهدف؛ قام الباحث باختيار عينة ممثلة من النزلاء في مركز إصلاح وتأهيل قفقفا، الذي يضم جميع النزلاء من

أبناء المنطقة. وقد تم جمع البيانات من أفراد العينة بواسطة استبانه تم تصميمها لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أكثر الجرائم انتشاراً في محافظات شمال الأردن هي جرائم : السرقة، شيك بدون رصيد، هتك عرض، القتل،الإيذاء الجسماني، الزنا, الشروع بالقتل, وشكلت (83.9%) من مجموع الجرائم التي ارتكبها المجرمون من أبناء المنطقة).
2. تنتشر الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها في المدن، أكثر من انتشارها في التجمعات الأخرى، فيما عدا جريمتي هتك العرض والزنا التي تنتشر في الأرياف أكثر من التجمعات الأخرى.
3. غالبية أفراد العينة هم من فئة الدخول المنخفضة والفقراء والعاطلين عن العمل الذين لا تتوفر لهم سُبل العيش الكريم.
4. غالبية النزلاء هم من فئة صغار السن والعمال والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية منخفضة أو من الأميين.
5. وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة والمتغيرات المختلفة التي تناولتها الدراسة.
6. وجود علاقة قوية بين أنماط الجريمة المختلفة والدوافع لارتكابها.

وقام (المهيرات، 1999) بدراسة بعض الخصائص الديموغرافية للجريمة في الأردن خلال الفترة 1985–1996. حيث أخذ عينة مكونة من 30% من الأشخاص المحكومين الذين صدرت بحقهم الأحكام القطعية في تلك الفترة. وبالتحديد ربط التحليل بين طبيعة الجرائم المرتكبة والظروف المحيطة بالجرائم وبعض الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم. وعمد الباحث إلى توزيع استبانه مكونة من أربع مجموعات من الأسئلة تضم الخصائص الديموغرافية لمرتكبي الجرائم والتصنيف السكاني لهم والظروف المكانية والزمانية التي ارتكبت فيه كل جريمة وتحليل ظروف كل الجريمة. واستعمل أسلوب التحليل العنقودي الذي يقوم بتصنيف مرتكبي الجرائم إلى مجموعات متشابهة ومتجانسة. وأيضا استعمل بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار مربع كاي. وأظهرت نتائج الدراسة التأثير الواضح للأوضاع

الاقتصادية (الفقر) والسياسية (الهجرات القسرية) والثقافية (المستوى التعليمي) والاجتماعية (الهجرة الداخلية والتفكك الأسري) والقيم الدينية والأخلاقية على اتجاهات الظاهرة الإجرامية في الأردن.(أحمد، 1998، ب)

وقدم (علوي، 2001) بحثاً بتصنيف فئات الجرائم وأنماطها في دولة الإمارات والتعرف على مدى الترابط بين التركيب السكاني ومشكلة الجريمة في المجتمع الإماراتي وتفسير ظاهرة الجريمة من خلال العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. واستخدم الباحث أسلوب المسح بالعينة من خلال اختبار عينة تتكون من 369 نزيلاً في دولة الإمارات وتمت معالجة البيانات وتحليلها إحصائيا باستخدام اختبار مربع كاي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات الداخلة في الدراسة.و قد أظهرت نتائج التحليل أن الجريمة التي يشهدها مجتمع الإمارات هي جريمة مستوردة بمعنى أن أكثر مرتكبي الجرائم هم ممن يتسللون إلى الدولة بطرق غير قانونية. وأن من أهم دوافع الجرائم تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري, وأن سكان الحضر هم أكثر ميلا لارتكاب الجرائم من سكان الريف والبدو وأن أعلى معدلات الجريمة تحصل في المناطق المكتظة سكانيا وفي فصل الصيف. وأوصت الدراسة بضرورة منع التأشيرات لرعايا الدول الأسيوية التي يقترف مواطنوها بعض الجرائم, وتكثيف جهود مراقبة الحدود لمنع عبورها بالطرق غير الشرعية, وإقامة مركز دراسة متخصص في مجال الدراسات الاستراتيجية والجنائية والاقتصادية والاجتماعية, والتأكد من فعالية قوانين العقوبات في ردع مرتكبي الجرائم.

وقام (العمري، 2002) بدراسة العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. حيث هدفت دراسته إلى التعرف على العوامل المختلفة التي تؤدي بالأحداث إلى ارتكاب السلوك المنحرف، والكشف عن العوامل التي تؤدي على العودة للانحراف مع التركيز على العوامل الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق وأوقات الفراغ، مع تحديد دور الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة الإصلاحية في الحد من العودة ومدى استفادة المبحوث من الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عنه من المؤسسة الإصلاحية.

تلخصت نتائج الدراسة في أن أغلب المبحوثين كانوا من الفئات العمرية (13–18) وأن ثلثيهم يغلب عليه حياة المدينة مكاناً للاقامة وأن أغلبهم من الفئات التعليمية الإعدادية والابتدائية, وأن المساكن التي يقطنها المبحوثون يغلب عليها نمط البيوت الشعبية بصغر حجمها وقلة عدد حجراتها خاصة في الأحياء الشعبية العشوائية. كذلك تبين أن غالبيتهم يعيشون في أسر كبيرة وعدد أفراد كبير ودخل اقتصادي متدن, وهي أسر متكاملة من الناحية الشكلية وليس المعنوية نظراً لتدني المستوى التعليمي للوالدين والجهل بأساليب التربية السليمة ونقص التفاعل الحميم والعواطف بين الأبناء والآباء، بل ووجود التوتر العائلي. كذلك أظهرت الدراسة أن أغلب آباء وأمهات العائدين أميون، وأن عدد التكرار لدى الأغلبية هي مرتين. بالنسبة وكانت السرقة والتغيب عن المدرسة من أكثر الجرائم تكراراً، وكشفت أيضا عن تأثير الأصدقاء على المنحرفين في دفعهم للانحراف.

قام (البلوشي، 2003) بدراسة بعنوان "العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية"، هدفت إلى معرفة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في سلطنة عُمان، ومعرفة أنماط الجرائم التي يرتكبنها، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع النساء العُمانيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها. وحيث بلغ عددهن 50 نزيلة وموقوفة. وأشارت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة من الفئة الشابة، وأن غالبيتهن قد حصلن على تعليم متدن، وأن نصف عينة الدراسة عازبات، وتبين من نتائج الدراسة تدني المستوى التعليمي والاقتصادي لأسر أفراد الدراسة، كما تبين أن أغلبهن يعانين من تفكك أسري مادي ومعنوي، وأن أكثر أنماط الجرائم التي يرتكبنها هي الجرائم الأخلاقية (الزنا)، وظهور جرائم شيكات بدون رصيد.

كما قام (الربدي، 2003) بدراسة للعوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي. وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص والسمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة, ومدى تأثير تلك السمات في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة, إضافة إلى التعرف على أهم العوامل

الاجتماعية المرتبطة بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة. فقد استخدم البحث المنهج الوصفي وذلك بأسلوب المسح الاجتماعي، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية النساء السعوديات المودعات في سجون النساء ومؤسسات رعاية الفتيات جرائمهن أخلاقية على وجه الحصر، ومعظمهن في سن الشباب ومتدنيات في مستوى تعليمهن، وأن أكثر من نصفهن متزوجات أو سبق لهن الزواج ويعشن في بيئة أسرية متصدعة من عدة نواحٍ، كما تبين ضعف الحالة الاقتصادية، وتأثير الصديقات السيئات على انحرافهن. كذلك تبين تأثير وقت الفراغ في ميلهن لارتكاب الجريمة وتأثير نوعية البرامج التي تتابعها النساء في ميلهن لارتكاب الجريمة، وتأثير ضعف الوازع الديني بشكل حاسم في تعزيز الميل للانحراف.

وقامت (البريمي، 2003) بدراسة أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات في دولة الإمارات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الخصائص الديموغرافية والاجتماعية (الأسرة، والمدرسة، والمجتمع) على اتجاهات الطلاب نحو المخدرات، وذلك من خلال التعرف على مصادر معرفة الشباب بالمخدرات، ومعرفة واقع المخدرات في بيئتهم الدراسية، ثم دراسة العلاقة بين الخصائص الديموغرافية للمبحوثين وأثرها على اتجاههم نحو المخدرات.

استتند منهج البحث على المسح الاجتماعي بالعينة، لمعرفة اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات، إضافة إلى المنهج التحليلي لتوضيح العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الشخصية والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بآراء المبحوثين حول هذه الظاهرة.

وصلت الدراسة إلى أن هناك معرفة مبكرة لدى الطلبة عن المخدرات خاصة عن طريق وسائل الإعلام، ويتم تزويدهم بالمخدرات, وخاصة الهيروين الذي يحقنونه في أجسادهم عن طريق سيارات تمر على مؤسساتهم التعليمية. وأهم نتيجة هو تأثير الأصدقاء في الدفع للتعاطي, خاصة في مراحل الضغوط النفسية، التي تزيد من المشكلات الاجتماعية للطلبة المبحوثين مع أسرهم.

و قام (الحارثي، 2003) بدراسة أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين: دراسة مسحية في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة, بهدف التعرف على العوامل الذاتية للحدث والعوامل الاجتماعية، التي أدت به إلى الجنوح لدى عينة من الأحداث الجانحين في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث دلت نتائج الدراسة على وجود فروق بين بعض العوامل المؤدية إلى انحراف وجنوح الأحداث يمكن عزوها للمنطقة الجغرافية، والمستوى التعليمي والاقتصادي والتعامل الأسري للحدث، والتفكك الأسري، وعوامل التنشئة الاجتماعية، وبعض العوامل الثقافية.(العيسوي، 2006)

وقامت (الحموري، 2003) بدراسة بعنوان: " النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن" ركزت على قضية النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف، الممثلة بالانحراف عن القيم والمعايير المرتبطة بشرعية العلاقات الجنسية، حيث تناولت بحث ووصف الخصائص والظروف الشخصية والاجتماعية للموقوفات، كما هدفت الدراسة لبيان تصور الموقوفات لظروف الإيقاف وما يمكن أن يترتب على ذلك والتعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للموقوفات، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي الشامل لكامل مجتمع الدراسة الذي تألف من 40 نزيلة وقت إجراء الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تدني معدلات المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأمية، وانتماء النسبة الكبرى إلى الفئة العمرية (18– 35)، وارتفاع نسبة العازبات وغير العاملات بأجر.
2. الموقوفات ينتمين في الغالب إلى أسر تتصف بتدني المستوى الاقتصادي والظروف المادية الصعبة، والعلاقات الأسرية تتصف بالعنف والتفكك وتدني المستوى التعليمي للوالدين وللزوج في حالة المتزوجات ووجود أفراد من الأسر ممن لهم سجل إجرامي, ووجد أن أكثر من 90% من الموقوفات هن ممن تزوجن رغما عنهن وبالإكراه.

3. عبرت نسبة عن تخوفهن من نتائج التسريح، كما عبرت نـــسبة عـــن حيـــرتهن لمصيرهن، وقد أوضحت المقابلات المفتوحة عن تخوف من العــودة للمجتمـــع نتيجة ما لحق بهن، وما يمكن أن يواجهن من عقاب أسري .

وقد قام (النجداوي، 2003) بدراسة بعنوان: الجريمة وارتباطهـا بالبطالـــة والمشكلات الأسرية في الأردن. هدفت إلى معرفة مدى ارتباط الجريمـــة بالبطالـــة والمشكلات الأسرية في المجتمع الأردني وذلك من المنظور التشابكي للعلاقة, حيث ركزت الدراسة على الخصائص الشخصية والظـروف الاجتماعيـــة الاقتــصادية للمبحوثين وأسرهم. وتكون مجتمع الدراسة من مجموع النزلاء في داري الإصلاح والتأهيل في الجويدة (عمان) وبيرين (الزرقاء) وبلغ عددهم 1750 نزيلا، اختيرت منهم عينة عشوائية بلغت 150 نزيلاً، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتمـاعي وجمعت البيانات بواسطة الاستبانة. وخلصت الدراسة إلـــى: أن الميــل لارتكـــاب الجريمة بين أفراد العينة يرتفع تصاعدياً بارتفاع العمر بعد (20) ســـنة. وأن فئـــة العزاب أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة بنسبة (53.3%) يلـــيهم المتزوجـــون بنـــسبة (42.7%). وأن المستوى التعليمي ذو دلالة مهمة في ارتكاب السلوك الإجرامـــي فهناك (57.7%) من حجم العينة هم من ذوي المستويات التعليمية المنخفـــضة. وأن نسبة مرتفعة من المجرمين هم من الطبقة العمالية الـــذين يمارســـون أعمـــالا ذات مردود مادي متدن، وبلغت نـــسبتهم (50.5%) وهـــذا يـــدل علـــى أن المـــستوى الاقتصادي المتدني، أو المتمثل بالأجر المنخفض بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، أدى إلى سلوكهم الجرمي. وأن الأوضاع الاقتصادية السيئة، والمـــستوى الاقتـــصادي المنخفض للفرد، هما من المؤشرات المباشرة في تغير اتجاه الأفراد نحـــو الـــسلوك المنحرف، وذلك لمواجهة المتطلبات والحاجات الأساسية. وأن سكان المدينة أكثـــر ميلاً من غيرهم لارتكاب الجريمة، ويشكلون نسبة (62.7%). وأن الأحياء الشعبية في المدينة تشكل بيئة خصبة لإفراز الجريمة وانتشارها، فقد وصلت نسبة الجـــرائم التي يرتكبها أفراد العينة ممن يقطنون بيوتـــاً شـــعبية إلـــى (64%). وأن أغلـــب المستجيبين من أفراد العينة هم ممن يعملون في أعمال مؤقتـــة ومتقطعـــة بنـــسبة (46.7%) أي أنهم في حالة شبه تعطل عن العمل, وهذا يدل على أن البطالة وعدم

توافر عمل دائم ومستمر هما السبب وراء ارتكاب الجريمة. وأن معظم المسجونين كانوا يعانون من مشكلات زوجية بنسبة (56.3%). وأن الفقر يحتل المرتبة الأولى من بين المشكلات التي كان يعاني منها النزلاء.

وفي دراسة لنوع آخر من الجرائم عمد (الشهراني، 2004) إلى دراسة الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.و جاءت الدراسة بهدف التعرف على المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض (الجنسية، والعمر، والمستوى التعليمي، والدخل، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، ومحل الإقامة)، والتعرف على طبيعة الخصائص الاجتماعية الأسرية لمرتكبي هذه الجرائم, وتشخيص أهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية التي دفعت مرتكبي جرائم سرقة المحلات التجارية للقيام بجرائمهم.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في طريقة المسح الاجتماعي باعتبارها إحدى الطرائق التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية أو بعض خصائصها لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية.

وخلصت الدراسة إلى أن غالبية مرتكبي جرائم السرقة هم من السعوديين وخاصة من ليس لديهم دخل ثابت، وغير المتزوجين، والمستويات التعليمية لوالديهم متدنية، ويميلون للمعاناة من المشكلات المادية في المقام الأول تليها الاجتماعية. كذلك تبين أن أغلب مرتكبي جرائم السرقة هم من الشباب بين (20–40) سنة، ومستوياتهم التعليمية متدنية، وليس لديهم عمل وأغلبهم لهم سوابق جنائية في تعاطي المخدرات وشرب المسكرات بعيداً عن الأهل والبيت في الطرقات والشوارع العامة.

وأجرى (الشراري، 2004) دراسة بعنوان: أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف بهدف معرفة العوامل التي تقف خلف ظاهرة جنوح الأحداث في منطقة الجوف، وعلاقة ذلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بهم. وتحقيقاً لذلك طورت الدراسة مقياساً للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجانحين تمتعت بدلالات صدق وثبات مناسبتين. واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي, حيث تم مسح مجتمع الدراسة البالغ عددهم 120 حدثاً من المقيمين بدار الملاحظة الاجتماعية

بمنطقة الجوف, وتم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنـــامج (SPSS). وتوصـــلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ازدادت نسبة انحراف الأحداث بازدياد عمر الحدث وكان مستواه التعليمـــي متوسطاً وزيادة حجم أسرته وكان ترتيبه متوسطاً بين إخوته وكـــان والـــداه أميين. وكانت أعلى نسبة للأحداث بدار الملاحظة من الذين دخلوا الدار مرة واحدة، حيث قل تكرار نسبة الذين دخلوا الدار أكثر من مرة.
2. الأسلوب العقابي الأكثر استخداماً للأحداث من الأبوين هو التـــوبيخ ويليـــه الصفع والضرب، ومن ثم الحرمان من الخروج من المنزل.
3. ازدادت نسب اشتراك شخص آخر في القضية كلما زاد عمر الحدث، وكـــان مستواه التعليمي متوسطاً، ويقطن منطقة الجوف، وكان دخل أسرته منخفضاً، وكانت أعلى نسبة لنوع العلاقة المشاركة للحدث هي علاقة الجيرة. ولعـــب مستوى التعليم دورا واضحاً في تحديد أي من الوالدين يعاقب الحدث، حيـــث كانت النسبة المرتفعة لمعاقبة الأب للحدث، وكان مستواه التعليمي متوســـطاً، كما لعب التعليم دوراً في تعرف أحد الوالدين علـــى أصـــدقائه، إذ ازدادت النسبة كلما زاد تعليم الحدث، وأيضاً في شراء الحاجيات للحدث كانت النسبة المرتفعة للأحداث الذين هم في المستوى التعليمي المتوسط وارتبط مـــستوى تعليم الحدث بموضوع المصروف المُعطى له. حيث كانت النسبة العليا لدى الأحداث في التعليم المتوسط، كما ارتبط مستوى تعليم الحدث بقيادته للسيارة، إذا كانت النسبة المرتفعة في مستوى التعليم الثانوي.

وقام (الحبسي، 2005) بدراسة بعنوان الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس، بهدف معرفة أهـــم الخـــصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم الأخلاقية في سلطنة عمان، ومعرفة حجم هذه الجرائم والأنماط المنتشرة في المجتمع العماني. وقد تكونت عينة الدراسة من 51 نزيلاً منهم 41 ذكرا و10 إناث، وشملت جميع المحكومين على هذا النوع من الجرائم في مركز الإصلاح والتأهيل المركزي في محافظة مسقط, وقد تم تطوير استبانة خاصة لجمع البيانات بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الـــصادرة

عن شرطة عمان السلطانية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نصف أفراد العينة من الفئة الشابة الواقعة بين 18–29 سنة، كما أن غالبيتهم قد حصلوا على تعليم متدنٍ ونسبة 75.5% من العزاب، وأن غالبية أفراد الدراسة دخولهم متدنية، و13.7% من أفراد الدراسة ليس لهم دخل ثابت، وأن مصاحبة رفاق السوء هي الدافع الأكثر أهمية وراء ارتكاب هذا النوع من الجرائم، كما لوحظ أن أكثر الجرائم الأخلاقية تقع في فصل الصيف، وأوضحت الدراسة من خلال الإحصاءات الرسمية أن هتك العرض هو الجريمة الأكثر انتشارا في المجتمع العماني، كما بينت الدراسة أن نسبة الجرائم الواقعة في مناطق الشمال أكثر منها في مناطق الجنوب, وكانت أعلى نسبة في منطقتي الباطنة ومسقط.

في دراسة (الخوالدة، 2005) تم تحديد العوامل المسببة للجريمة وما ينجم عنها من آثار وتحليل العلاقة بين الجريمة وأهم العوامل المؤثرة فيها في محافظة البلقاء. حيث قام الباحث بأخذ عينة مكونة من الأشخاص المحكومين في مركز إصلاح وتأهيل البلقاء ومركز إصلاح وتأهيل النساء. وعمد إلى توزيع استبانه أعدت لغاية الدراسة. وأظهرت نتائج التحليل أن أكثر أنواع الجرائم وقوعا هي جرائم الاعتداء على الأموال (بنسبة إجمالية 57%) وأن فئة الشباب (18–39 سنة) هي أكثر الفئات ارتكابا للجرائم, وأن هناك علاقة إيجابية بين معدلات الجريمة وازدياد الكثافة السكانية والبطالة والعمالة الوافدة والفقر, وأن هناك علاقة سلبية بين معدلات الجريمة ومستوى التحصيل العلمي. وأوصت الدراسة بتوفير كافة الإمكانيات للأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة ووضع ميزانية تكفل ذلك وتشجيع سياسات تنظيم الأسرة للحد من تزايد السكان وتوفير السياسات للحد من الهجرة الداخلية ووضع الخطط للارتقاء بمستوى الأجور والعمل على إحلال العمالة المحلية بدلا من العمالة الوافدة, وأخيرا وضع برنامج للعناية والمتابعة اللاحقة بعد الخروج من مركز الإصلاح والتأهيل.

وقام (هلال، 2005) بدراسة الأبعاد الاجتماعية لجنوح الفتيات بهدف تحديد حجم ظاهرة جنوح الفتيات في المجتمع الإماراتي، وصور وأنواع الجرائم التي ترتكبها الفتيات الجانحات والخصائص الديموغرافية والاجتماعية لهن، والمتغيرات

الاجتماعية التي تدفعهن إلى ارتكاب السلوك الجانح إضافة إلى التعرف على التاريخ الإجرامي لهن وتحديد العوامل المسؤولة عن العود للجنوح.

واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة من خلال تقديم صورة واقعية لتاريخ حياة الحالة من حيث الظروف الأسرية والزواجية والتعليمية والمهنية والاقتصادية والظروف والعمليات التي أدت إلى انغماسها في هذا الفعل وتاريخها الانحرافي، إضافة إلى منهج تحليل المضمون بتحليل الإحصاءات المتاحة والصادرة عن الوحدة الشاملة للرعاية الاجتماعية بالشارقة والخاصة بجناح الفتيات التي تعكس حجم المشكلة بالإمارات والأوضاع الأسرية للجانحات ونوعية المخالفات السلوكية التي قمن بارتكابها.

وخلصت الدراسة إلى أن الفتيات المنحرفات ينحدرن من أسر تعاني من التصدع المادي كوفاة أحد الوالدين أو الطلاق أو تعدد الزوجات، ومن التصدع المعنوي كفساد المناخ الأسري والخلافات والمشاجرات المستمرة بين الوالدين، فضلاً عن أن أغلب أسر الفتيات اتبعت أساليب تربوية خاطئة تتراوح بين القسوة المفرطة والإهمال والدلال المفرط، وأن أكثر صور السلوكيات المنحرفة لدى الفتيات هي الزنا والتغيب عن المنزل والسرقة وتعاطي المخدرات.

ومن ناحية اجتماعية قام (الحسنية، 2005) بدراسة دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة بهدف التعرف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، وعلى القيم التي تعمل في الوقاية منها، والفروق في قيم الأمانة واحترام الجار واحترام حقوق الغير وحب العمل والولاء الوطني واحترام الممتلكات العامة بين طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر، إضافة إلى التعرف على دور المؤسسات الإعلامية في إكساب الأفراد القيم الاجتماعية والوقاية من الجريمة.

استخدم البحث منهج الدراسة المسحي الوصفي بطريقة العينة. وأسفرت نتائج الدراسة عن تفاوت اتجاهات الطلاب عن النزلاء نحو القيم, حيث يتمسك الطلاب بالقيم أكثر من النزلاء، وأن للإعلام دوراً مهماً في غرس القيم الاجتماعية لدى الطلاب وبنسبة أقل لدى النزلاء.

كما قام (المالكي، 2005) بدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات بهدف التعرف على الفروق في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين العائدين المطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات وبين غيرهم مع ربط ذلك بخصائص الإدمان والفروق في المادة المستخدمة أول مرة وآخر مرة للتعاطي.

استخدم البحث المنهج الوصفي الذي يعتمد على العينة بالمسح الشامل في جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتحليلها وتفسيرها بغرض الوصول إلى نتائج علمية مفيدة وتفسيرات صادقة، وذلك فيما يتعلق بالكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى عودة الفرد إلى الإدمان.

وتلخصت نتائج الدراسة في أن أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع لتعاطي المخدرات تتمثل في قلة مستوى الضبط الاجتماعي الأسري ومجتمع الأصدقاء، وأن مرضى الأقسام العادية حاولوا الإقلاع عن التعاطي مرة واحدة بينما حاول مرضى الأقسام الأمنية في مجتمع البحث الإقلاع أكثر من خمس مرات، وأن أغلب مرضى الأقسام العادية بدؤوا التعاطي بالحشيش وهم يرون أن البرامج التأهيلية المقدمة لهم ناجحة أما الأقسام الأمنية فكانت بدايتهم بتعاطي المسكرات وانتهت بالهيروين، ويرون عدم نجاح البرامج التأهيلية المقدمة لهم، وأخيراً فإن هنالك علاقة طردية بين ازدياد الدخل من جهة التعاطي من جهة ثانية.

وقام (الشراري، 2006) بدراسة بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف السعودية هدفت إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة، حيث استخدمت الدراسة الاستبانة التي طورها الباحث. وتكون مجتمع الدراسة من جميع المحكومين بجريمة السرقة في الفترة ما بين شهري شباط وأيار 2005م والبالغ عددهم 186 محكوماً تم اختيار 150 فرداً منهم، وبعد اجراء معالجة البيانات كانت النتائج كما يلي: أهم الخصائص الشخصية هي: العمر أقل من 20 عاماً والجنسية السعودية، وأعزب، ومستوى تعليم الأهل متدن، ولا يوجد له عمل (البطالة) والدخل منخفض. ومن أهم الخصائص الاقتصادية: الحاجة إلى المال

وفرص العمل غير كافية والدخل متدن. وأهم الخصائص الاجتماعيــة: الخلافــات الزواجية، والخلافات بين الوالدين والاضطهاد والدلال الزائد والخلافات المادية. كما خلصت الدراسة إلى أن دافع السرقة هو الحاجة إلى المال، وعدم توفر العمل الــذي يمكن الفرد من توفير مستلزمات الحياة من مأكل ومشرب وملبس, وإذا توافر هــذا العمل، فإنه لا يكفي لتأمين هذه المتطلبات الأساسية للحياة، كما تبين أن نسبة كبيرة من الأشخاص قاموا بالسرقة لأول مرة، وكان الحافز والمشجع لهم على ذلك رفاق السوء والأصدقاء.

ومن منظور آخر قام (العــواد، 2007) بدراســة الخــصائص الاجتماعيــة والاقتصادية لمدمني الأمفيتامين ومدمني الحشيش في المملكــة العربيــة الــسعودية بهدف التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدمني الحشيش من جهــة ومدمني الأمفيتامين من جهة أخرى والأشخاص العاديين من جهــة ثالثــة، وعلــى الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين هذه الفئات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لعرض وتحليل وتفسير ومقارنة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الثلاث. وخلصت النتائج إلــى وجــود فــروق جوهرية بين الفئات الثلاث في المتغيرات التابعــة للبعــد المــرتبط بالخــصائص الاجتماعية عموماً، كالتماسك الأسري والتفاعل مع الأسرة والاســتقرار الأســري والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية والتفاعل مع الزملاء والأقران، وفي البعد المرتبط بالخصائص الاقتصادية كتنوع وزيادة وتنشيط مــصادر الــدخل لتلبيــة الحاجــات المتزايدة، وجاءت الفروق في الخصائص الاقتصادية لصالح الأشخاص العاديين.

كما قام (الشديفات، 2007) بدراسة العلاقة بين البطالة في الأردن وعلاقتها بالجريمة من خلال التعرف على خصائص العاطلين عن العمــل المحكــومين فــي مراكز الإصلاح والتأهيل, والتعرف على عوامل دخولهم إلى المراكز فــي ضــوء ارتفاع معدلات البطالة في الأردن (تتراوح ما بين 14%- 16% في الفترة 1991- 2006). وكان مجتمع الدراسة المحكومين في مراكز الجويدة وقفقفا وبيرين والبلقاء ومركز اصلاح وتأهيل النساء. وبلغت حجم العينة 247 حالــة (182 ذكــراً، و65 أنثى) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. واستخدم الباحــث مــنهج المــسح

الاجتماعي. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والتفكك الأسري ومعدلات الجريمة.

كما قام (العنزي، 2008) بدراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية لمروجي المخدرات بهدف تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتميز بها مروجو المخدرات والفروق في اتجاهاتهم حول محاور الدراسة ومدى إسهام هذه الخصائص في نشاط المروجين للمخدرات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة من النزلاء المحكومين بقضايا المخدرات (مروجون) في إصلاحية الحائر.

وخلصت الدراسة إلى أن أغلب المحكومين كانوا فئة الشباب (40 سنة فأقل) وضعف المستوى التعليمي والاقتصادي للمبحوثين، وأن أبرز الأصناف التي كانوا يروجونها هي الحشيش والمنشطات, وكان المتعاطون وأغلبهم من فئة الشباب والمراهقين يأتون إليهم لاستلامها في الشارع في كل الأوقات مع زيادة في العطلة الأسبوعية وفي نهايات الأشهر. وكان أغلبية المروجين من سكان أحياء متوسطة وشعبية ويعانون من البطالة, وأصدقاؤهم كانوا كذلك مروجي مخدرات إضافة إلى ضعف القيم والوازع الديني والوعي الثقافي والاجتماعي لديهم. كشفت الدراسة كذلك عن خصوصية مهنة الترويج ووجود أعراف وتقاليد وقيم خاصة بها.

أجرى (العبد الرزاق والوريكات، 2008) دراسة بعنوان أثر المتغيرات الاقتصادية على الجريمة في الأردن، بهدف بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجريمة في الأردن خلال الفترة (1973- 2006). ويتركز محور هذه الدراسة على دور البطالة ومستوى الدخل القومي الحقيقي في الجريمة باستخدام منهج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة لتحديد درجة التكامل للمتغيرات الاقتصادية، وطريقة جوهانسن-يوليوس للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية. وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى. ودلت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل. وبذلك فإن هناك علاقة سببية بين المتغيرات, إلا أن الاتجاه غير محدد. وتشير نتائج نموذج

تصحيح متجه الخطأ ودالة الاستجابة الفورية وتحليل التباين إلى وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة كما وأن اتجاه السببية هو البطالة إلى الجريمة. وكذلك وجد أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة.

الدراسات الأجنبية:

قامت ديلي (Daly,1993) بإجراء دراسة في الولايات المتحـدة الأمريكيـة بهدف تحديد أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء الأمريكيات ودور شخـصيتهن فـي تحديد نمط الجريمة المرتكبة. وباستخدام بيانات وزارة العدل الأمريكيـة للأعـوام 1990–1993 للنزيلات المحكومات في عدة ولايات أمريكية بلغ مجموعهن 3456 حالة بينت الدراسة أن معظم الجرائم التي ارتكبتها النساء هي تجـارة المخـدرات نتيجة للوضع الاقتصادي المتردي للمرأة أو إجبار الشريك لها على العمل معه فـي هذه التجارة. كما كشفت الدراسة أن جرائم القتل التي ترتكبها النساء كانت إما بهدف مادي أو بسبب الغيرة أو الحاجة للمال لشراء المخدرات. كما أشار ملخص بيانـات وزارة العدل إلى أن معظم هذه الفئة من النساء يعـانين مـن اضـطرابات نفـسية وعاطفية أدت بهن للهرب من حالتهن هذه نحو تعاطي المخدرات, مما دفع بهن إلى ارتكاب الجرائم وخاصة السرقة والقتل وتجارة المخدرات وتعاطيها.

و أجرى دراسة جيمز (James,1997) هدفت إلى معرفة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والعرق والإثنية وجرائم العنف، بناء على بيانات تتعلق بالأسباب الجزئية والكلية في الجريمة, وقد تبين أن جرائم العنف يرتكبها الشباب من الفقراء والأقليات العرقية من الذكور في الولايات المتحدة الأمريكية, وأن متغيرات المجتمع المحلـي مثل توافر الفرص في العمل والمعتقدات السائدة والقيم الشائعة في المجتمع المحلـي ذات تفاعل قوي في إنتاج جرائم العنف.

وقام شنايدر (Schnidder,2000) بدراسة بعنـوان "العلاقـة بـين الجريمـة والتطور الاقتصادي في استراليا" بلهدف قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي علـى نسبة ومعدل الجريمة، وقد تكونت عينة الدراسة من 25 مكتباً قانونياً مـن مكاتـب محكمة الجنايات في استراليا، واستخدم في الدراسة أداتي الملاحظة والمقابلة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إن التطور الاقتصادي

يؤثر على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا، كما يؤثر مستوى معيشة الفرد على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة من مرتكبي الجرائم يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون، واتضح من الدراسة أن التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها.

وأجرى كلينارد (Clinard, 2001) دراسة بعنوان "العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية" التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث. وتكونت عينة الدراسة من 500 حالة من مجتمع الدراسة الأصلي (إفريقيا). استخدم في الدراسة أدوات الاستبانة والملاحظة والمقابلة، لقياس مدى العلاقة بين التطور الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة إفريقيا. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة, أي كلما ازداد التقدم والتطور انخفض مستوى الجريمة, وأن 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبا, ويتحول إلى ضغط داخلي يقود الفرد إلى تصرفات خارجه عن القانون ومن ثم إلى ارتكاب الجرائم, وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة, وكذلك تفتقر إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب، وتبين من خلال الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلاد إفريقيا على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة.

وكشف واطسون (Watson,2001) في دراسة جريمة المرأة الأمريكية التي اعتمد فيها على تحليل نظري لبعض الدراسات التي أجريت في المجتمع الأمريكي، أن (35%) من النساء المحكومات في سجون الحراسة الأمنية المخففة ارتكبن جرائم قتل من الدرجة الأولى, وبينت الدراسة أن أهم أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء مرتبط بالحاجة الاقتصادية أو بالغيرة والخيانة الزوجية التي تعد أحد أهم العوامل المسببة لقتل الشريك، كما تساهم الظروف الاقتصادية المتأزمة وتداعياتها

الاجتماعية في نمو نسبة الجريمة في الأسر السوداء بسبب عدم كفاية الدخل وتدهور القيم الأسرية والصراع المستمر بين الزوجين. وأوضحت الدراسة أن الأسرة التي يسودها العنف تتسم بخصائص بنائية محددة تتمثل في انخفاض مستوى التفاعل الزوجي وجنوح الزوجة نحو الإجرام.

أجرى أنتونيو (Antonio, 2002) دراسة حول محددات الجريمة في 16 مقاطعة في اسبانيا خلال الفترة 1994–2001 . وقد تم تقدير النموذج بالاعتماد على نموذج بيكر–ايهرلش وأدبيات الدراسة التطبيقية متضمنا متغيرات اقتصادية وديموغرافية واجتماعية باستخدام أسلوب Panel Analysis. وأظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات الديموغرافية (التعليم والعمر، والمهاجرين) أكثر تأثيرا في الجريمة من المتغيرات الاقتصادية (البطالة) فيما كان لمتوسط الدخل أثر في الجريمة.

قامت نيلسون (Nelson, 2004) بدراسة تباين مستويات الدخل ومعدلات الجريمة في السويد حيث شملت متغيرات الدراسة في القياسات المختلفة للدخل, كمتوسط الدخل ومستوى الدخل لأعلى وأقل عشرة بالمئة (10th and 90th percentiles) من السكان ومعامل Gini الذي يقيس مستوى توزيع الثروة. وكان مجتمع البحث هو 3% من المجموع السكاني للذكور التي تتراوح أعمارهم بين 25–55, أي بمعدل 75000 شخص سنويا. وكانت الفترة الزمنية المبحوثة هي بين 1973–2000. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة ذوي الدخل المحدود ومعدلات جرائم الاعتداء على الأموال إذ إن زيادة مقدارها واحد في المئة في أعداد الذين يقل مستوى دخلهم عن أقل عشرة في المئة (10th percentile) من السكان سيؤدي إلى زيادة في المعدل العام للجريمة بنسبة 2.9% وزيادة في معدل السرقات بنسبة 5.9% وزيادة بنسبة سرقة السيارات بنسبة 22.1%. وأيضا يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة البطالة ومعدلات الجريمة، إذ إن نقص 1% في معدل البطالة سيؤدي إلى نقص مقداره 1.1% في المعدل العام للجريمة و4.4% في معدل السرقات و4.7% في معدل سرقة السيارات. أما جرائم الاعتداء على النفس, فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الجريمة وعدد ذوي الدخل المحدود ومعدل البطالة ونسبة الأجانب ونسبة

الأشخاص المطلقين. وكان المتغير الوحيد الذي يوجد بينه وبين معدلات جرائم الاعتداء على النفس علاقة ذات دلالة إحصائية هو نسبة الذكور التي تتراوح أعمارهم بين 15-24.

و قام بونانو (Buonanno, 2005) بتحليل الجرائم التي ترتكبها النساء لأهداف اقتصادية أو لأسباب اجتماعية في ايطاليا. وباستخدام منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، حيث قام الباحث بالاطلاع على قضايا (550) نزيلة ايطالية ومقابلتهن طرح عليهن سؤالا حول نوع جريمتهن وسبب ارتكابها. وبينت الدراسة أن تدني الدخل والفقر كانت من أهم مسببات جرائم السرقة والاختطاف والانضمام للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت إلى أن (23%) من النزيلات ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو أحد أفراد الأسرة بسبب غياب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة.(انظر، ناصيف، 1995)

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2006) بعنوان " بطالة الشباب والجريمة في فرنسا" إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة 1990-2000. ويعد اختبار Donis فرضية بيكر(Becker, 1968) تبين أن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة لدى الشباب الفرنسي.

وأيضاً قام كل من هارتنج وبيسوا (Hartung & Pessoa, 2007) بدراسة العوامل الديموغرافية كمحددات لمعدلات الجريمة في البرازيل. حيث قاما بدراسة العوامل الديموغرافية التي أثرت على معدلات الجريمة في العام 2000. وكانت متغيرات الدراسة هي نسبة الذكور التي تتراوح أعمارهم بين 25-35 من نسبة إجمالي السكان ومعدلات الخصوبة في عام 1980 ونسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 وعاشوا بدون رعاية الأب أو الأم في عام 1991 ونسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-15 ولدوا لأم تحت سن العشرين في عام

1991. وكان مجتمع البحث هو معدل الجريمة في 645 مدينة في محافظـــة ســـان باولو في الفترة 1999–2001 . وباستخدام تحليل الانحدار أظهرت نتائج الدراســـة أن هناك علاقة إيجابية بين ارتكاب الجرائم ومعدلات الخصوبة العالية ووجود طفل لأم غير متزوجة وبدون أب وأم ذات مستوى تعليمي متدنٍ وأظهرت النتائج علـــى خلاف المتوقع أنه عندما يؤخذ بعين الاعتبار العوامل الديموغرافية فإنه ليس هنـــاك تأثير بين مستوى الدخل للفرد ومعدل الجريمة.

وجاءت هذه الدراسة متميزة عن نظراتها من حيث المحتوى. إذ أنها هـــدفت بشكل أساسي لتوضيح المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتأثيرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية. فالدراســـات السابقة لم تتناول على وجه التحديد الجمع بين المتغيرات أعلاه.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

1.3 منهجية الدراسة:

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة التوزيع الشخصي للاستبانات بالعينة والمنهج الوصفي التحليلي لجوانب الظاهرة محل الدراسة، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى الكثير من المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة ومن ثم الاستطلاع الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة وإجابة تساؤلات الدراسة بعد التحليل الإحصائي المناسب.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، البالغ عددهم وقت جمع البيانات في شهر أيار من العام 2010, 4005 نزيل، حسب البيانات الواردة في الجدول (1).

الجدول 1

وصف خصائص مجتمع الدراسة

مركز الإصلاح والتأهيل	عدد النزلاء الحاليين	الطاقة الاستيعابية
السواقة	2085	2200
قفقفا	249	1212
الجويدة	118	1080
موقر 1+2	883	806
بيرين	93	61
البلقاء	89	506
معان	190	194
العقبة	179	192
الكرك	119	102
المجموع	4005	6353

المصدر: مديرية الأمن العام (2010). بيانات المعلومات الجنائية، المملكة الأردنية الهاشمية.

وهنا يجدر التوضيح أن الدراسة لن تشمل مركز اصلاح وتأهيل النساء، كما لن تشمل مراكز رعاية وإصلاح الأحداث. وسيقتصر مجتمع الدراسة على المحكومين دون الموقوفين. كما أن الدراسة ستشمل المحكومين من كافة الجنسيات ولن تقف على المواطنين الأردنيين فقط.ورغم التفاوت الشهري غير النمطي في نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل فإن الدراسة ستقوم باحتساب العينة وفق المعادلة التي سترد لاحقاً وذلك على أساس 20% من الموجود في نفس الوقت الذي ستوزع فيه الاستبانة. والجدول التالي سيظهر التغير في الإدخالات والإفراجات في السنة الماضية، وذلك لإعطاء فكرة عن الحركة والتغير في أعداد النزلاء في مختلف مراكز الإصلاح والتأهيل، على النحو الآتي:

الجدول 2

حجم الإدخالات والإفراجات في السنة الماضية

في النزلاء محل الدراسة حسب مركز الإصلاح والتأهيل

مركز الإصلاح والتأهيل	الإدخالات	الإفراجات
السواقة	5594	4811
قفقفا	1619	2029
الجويدة	6621	7161
موقر 1+2	4469	3661
بيرين	1297	1414
البلقاء	453	854
معان	329	335
العقبة	392	475
الكرك	408	379
المجموع	21182	21119

المصدر: مديرية الأمن العام (2010). بيانات المعلومات الجنائية، المملكة الأردنية الهاشمية.

3.3 عينة الدراسة

استخدمت الدراسة العينة الطبقية المنتظمة على أساس 20% من المحكومين في مراكز الإصلاح في فترة تطبيق أداة الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق

الأهداف والإجابة على التساؤلات الموجودة في 1000 استبانة موزعة على مراكز الإصلاح والتأهيل.

أولاً: حسب المراكز:

وسيمثل كل مركز إصلاح بنسبة 20% من نزلاء في مركز الإصلاح والتأهيل من المحكومين في فترة تطبيق الاستمارة، وذلك في مراكز الإصلاح والتأهيل التالية: السواقة، وقفقفا، والجويدة، وموقر 1+2، وبيرين، والبلقاء، ومعان، والعقبة، والكرك.

ولاحتساب العينة الطبقية سيتم الاستناد إلى المعادلة التالية:

احتساب العينة

عدد أفراد العينة = 10% × عدد المفردات في الخلية

التباعد = عدد المجتمع ÷ عدد أفراد العينة:

المفردة الأولى = الرقم المنتقى (وسيتم انتقاء رقم البداية الأولى بالطريقة العشوائية لمرة واحدة وتطبيقه على جميع الخلايا).

المفردة التالية = المفردة الأولى + التباعد، وهكذا سيتم احتساب جميع المفردات حتى نهاية المجال المتمثل في عدد المفردات في الخلية الواحدة.

وقد بلغ حجم العينة المطلوب 801 وحدة معاينة من جميع مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية المبينة في الجدول 1، حيث تم في المرحلة الثانية سحب العينة من قوائم أسماء النزلاء بحيث تم أخذ رقم بداية عشوائي 3 وفترة انتظام 9 وبطريقة منتظمة من بين جميع أسماء النزلاء في كل مراكز الإصلاح والتأهيل تم سحب العينة.

4.3 أداة الدراسة:

تم وضع أداة الدراسة بعد الاطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة والإطار المرجعي في الفصل السابق حيث تكونت أداة الدراسة من استبانة مغلقة, تخص المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية. وقد شمل ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يشمل البيانات والمعلومات النوعية لأفراد عينة الدراسة (العمر لحظة وقوع الحدث، والحالة الاجتماعية، ورب الأسرة، والحالة الاجتماعية للوالدين، والإقامة، وكيفية العلاقة بين الوالدين، ودرجة وقوع أحد الوالدين بجريمة سابقة، والتأثر بجرائم الوالدين، والانفصال عنهما، والمستوى التعليمي للنزيل ووالديه وسبب عدم الانتظام بالدراسة ومهنة النزيل ومكان الإقامة وقت وقوع الجريمة ومكان النشأة والعيش والدخل الشهري وحجم الأسرة ونوع السكن ودرجة العلاقة بالوالدين والأقارب والإخوان والأولاد ودرجة التعرض للعقاب من الوالدين).

الجزء الثاني: يتعلق بالبيانات الجرمية، وهي: (نوع القضية التي حكم بسببها، ونوع الأسبقيات الجرمية، وسبب ارتكاب الجريمة، ومن المسؤول عن انحراف النزيل).

الجزء الثالث: اشتمل على 45 فقره شملت مقاييس تمثل معايير Normative Assimilation منها 14 فقرة تدور حول أثر أسرة النزيل, أما مقياس أثر الرفاق فقد أشتمل على 8 فقرات، ومقياس أثر الفقر والبطالة احتوى على 9 فقرات, وتأتي 6 فقرات لقياس أثر الحي والمسكن و8 فقرات لقياس أثر العوامل الاجتماعية.

وتم تحويل بيانات الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة السبعة وللاتجاه العام من مقياس ليكرت الخماسي إلى الثلاثي بناءً على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه, كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا تنطبق أبداً، ومن 1.5 إلى 2.49 تنطبق نادراً، ومن 2.5 إلى 3.49 تنطبق أحياناً، ومن 3.5 إلى 4.49 تنطبق غالباً، ومن 4.5 إلى 5 تنطبق دائماً. كما تم التعامل مع الفقرات العكسية وذلك بعكس الاتجاه حيث أصبح (1- لا تنطبق أبداً، 2- تنطبق نادراً، 3- تنطبق أحياناً، 4- تنطبق غالباً، 5- تنطبق دائماً) ليتفق مع الاتجاه العام ودرجته الكلية نحو النزلاء الذكور في الإصلاحيات.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على ستة محكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية والنفسية والإدارية (كما ورد في الملحق

(ب) في نهاية الدراسة) الذين قاموا بوضع ملاحظاتهم عن بعض المفاهيم, وإعـــادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحـــة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها علـــى عينة استطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحوثاً لكل عينة، وتم تعديل الاستمارتين بنـــاءً على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد التعديل تم اســـتخراج معامـــل ثباتهـــا باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال وللأداة بـــشكل كامل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها مـــع بعـــض، ومن ثم ثبات الأداة كلياً. وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول 4 الآتي:

الجدول 3

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع)

وبجميع الأبعاد المتعلق باستبانةعينة الدراسة

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير	عدد الفقرات في الاستمارة
%94.2	أسرة النزيل	14
%90.4	الرفاق	8
%92.6	الفقر والبطالة	14
%91.5	الحي والمسكن	5
%89.5	العوامل الاجتماعية	11
%95.7	لمقياس الكلي للاستمارة	52

يتبيّن من نتائج الجدول (3) أنّ معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعاد الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية عالية، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمتغيـــرات الدراسة بين 89.5% و94.2%، وللأداة الكلي 95.7%، وهي نسب ثبات مرتفعـــة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

7.3 المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS®18) في التحليل للاجابة عن أسئلتها، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل اختبار مربع كاي لحسن التطابق (Chi-Square) لاختبار درجة التطابق بين نمط الجريمة التي دخل بسببهاالنزيل مركز الإصلاح والتأهيل، مع متغيرات الدراسة الاجتماعية والديموغرافية.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

خصائص الجريمة التي يرتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية: ما أهم أنماط الجريمة التي يرتكبه نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

نمط الجرائم المرتكبة:

تبين نتائج الجدول (4) والمتعلقة بنمط الجريمة المرتكب من قبل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال, حيث شكلت جريمة تحرير شيكات بدون رصيد 26.6% من مجموع الجرائم، وجريمة السرقة الجنوحية 8%، وفي المرتبة الثانية جاءت الجرائم الواقعة على النفس بمعدل 21.3% من مجموع الجرائم، حيث شكلت نسبة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بقضية الشروع بالقتل 5.7%، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية جاءت جرائم المخدرات بنسبة 20.2%، حيث شكلت نسبة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل بقضية الاتجار بالمخدرات وبمعدل 10.2%، وفي المرتبة الرابعة جاءت الجرائم الواقع على العرض بمعدل 6.4%، حيث بلغ نسبة النزلاء بتهمة هتك العرض 5.4%.

الجدول 4

التوزيع النسبي والتكراري لنوع ونمط القضية التي عوقب بسببها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على النفس	الشروع بالقتل	46	5.7
	القتل القصد	33	4.1
	القتل	31	3.9
	التهديد	15	1.9
	إيذاء بليغ	12	1.5
	القتل من غير قصد	8	1.0
	الضرب يفضي إلى الموت	4	0.5
	الخطف	4	0.5

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
	محاولة الانتحار	2	0.2
	تجارة الأعضاء	2	0.2
	اتفاق جنائي	7	0.9
	المقاومة والاعتداء على الموظفين	6	0.7
	كتم الجنايات والجنح	2	0.2
المجموع		172	21.3
الجرائم الواقعة على الأموال	تحرير شيكات بدون رصيد	213	26.6
	السرقة الجنحوية	64	8.0
	السرقة الجنائية	43	5.4
	إساءة ائتمان	30	3.7
	التزوير الجنائي	29	3.6
	احتيال	27	3.4
	شروع بالسرقة	20	2.5
	اختلاس	11	1.4
	تزييف النقد	6	0.7
	مقامرة	5	0.6
	الرشوة	4	0.5
	خرق حرمة المنزل	4	0.5
	تقليد ختم الدولة	3	0.4
	إضرام الحرائق	3	0.4
	نفقة	2	0.2
	استثمار الوظيفة	1	0.1
المجموع		465	58
الجرائم الواقع على العرض	هتك العرض	43	5.4
	اغتصاب	5	0.6
	إجهاض	2	0.2
	جرائم البغاء	1	0.1
	الزنا	1	0.1
المجموع		52	6.4
جرائم المخدرات	الاتجار بالمخدرات	83	10.2
	حيازة المخدرات	27	3.4
	زراعة المخدرات	1	0.1
	تعاطي المخدرات	1	0.1
المجموع		112	14.2
جرائم أمن الدولة	أسلحة	1	0.1
المجموع		1	0.1
المجموع الكلي		801	100.0

ومن الجدير بالذكر أن الدوافع وراء جريمة كتم الجنايات الواردة في فقــرة الجرائم على الأنفس هو الحاق الأذى.

الأسبقيات الإجرامية للنزلاء:

تبين نتائج الجدول (5) أن 58.4% من النزلاء ليس لديهم اسبقيات جرميــة، وأن مكرري الجرائم تبلغ نسبتهم 22.9% للجرائم الواقعة على الأموال، فقد ســجن سابقا 9.9% بجريمة تحرير شيكات بدون رصيد، كذلك كرر 5.2% مــن جريمــة السرقة الجنوحية، أما ثاني الأنماط الأكثر تكرارا فكانت الجرائم الواقعة على الأنفس بنسبة 11.8% ويعني ذلك أن الجرائم الواقعة على الأنفس هي أطول حكما، وثالث الأنماط تكرارارهي جرائم المخدرات بنسبة 5.1%، ويليها رابعا الجــرائم الواقعــة على العرض بنسبة 1.5%.

الجدول 5

التوزيع النسبي والتكراري لنوع ونمط الأسبقيات الجرمية التي عوقب بسببها النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في مراحل سابقة.

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على النفس	التهديد	19	2.4
	إيذاء بليغ	19	2.4
	المقاومة والاعتداء على الموظفين	14	1.7
	الشروع بالقتل	11	1.4
	القتل	10	1.2
	القتل القصد	9	1.1
	القتل من غير قصد	4	0.5
	الخطف	4	0.5
	اتفاق جنائي	2	0.2
	محاولة الانتحار	2	0.2
	الضرب يفضي إلى الموت	1	0.1
	كتم الجنايات والجنح	1	0.1
المجموع		96	11.8

نمط الجريمة	نوع الجريمة	التكرار	النسبة
الجرائم الواقعة على الأموال	تحرير شيكات بدون رصيد	79	9.9
	السرقة الجنحوية	42	5.2
	شروع بالسرقة	26	3.2
	إساءة ائتمان	9	1.1
	التزوير الجنائي	7	0.9
	السرقة الجنائية	6	0.7
	اختلاس	4	0.5
	خرق حرمة المنزل	3	0.4
	تقليد ختم الدولة	3	0.4
	احتيال	3	0.4
	الرشوة	1	0.1
	إضرام الحرائق	1	0.1
المجموع		184	22.9
الجرائم الواقعة على العرض	هتك العرض	8	1.0
	جرائم البغاء	3	0.4
	اغتصاب	1	0.1
المجموع		12	1.5
جرائم المخدرات	الاتجار بالمخدرات	17	2.1
	حيازة المخدرات	12	1.5
	تعاطي المخدرات	11	1.4
	زراعة المخدرات	1	0.1
المجموع		41	5.1
	لا يوجد أي سوابق	468	58.4
	المجموع الكلي	801	100.0

سبب ارتكاب الجريمة:

تبين نتائج المسح الواردة في الجدول (6) أن 33.2% من النزلاء يـــرون أن الفقر هو السبب الرئيس لارتكاب الجريمة، و16.5% يرون السبب زيادة الـــدخل،

10.5% يرون السبب الصدفة، و9.4% يرون السبب رفقاء السوء، و7.4% لأسباب اجتماعية، و3.7% لأسباب نفسية، وكانت باقي الأسباب الأخرى كما هي مبينة في الجدول أدناه.

الجدول 6

التوزيع النسبي والتكراري لسبب ارتكاب الجريمة حسب آراء النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

السبب	التكرار	النسبة
الفقر	266	33.2
زيادة الدخل	132	16.5
الصدفة	87	10.9
رفقاء السوء	75	9.4
أسباب اجتماعية	59	7.4
أسباب نفسية	30	3.7
الشهوة	27	3.4
انتقام	16	2.0
أسباب عدوانية	13	1.6
تفكك اسري	13	1.6
الثأر	12	1.5
الشرف	11	1.4
اللذة	5	0.6
الثأر والشرف	55	6.9
المجموع	801	100.0

الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة الدراسة: ما أهم الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لدى النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (7) أن 37.5% من النزلاء قد أتموا المرحلة الثانوية، و21.7% في المرحلة الإعدادية،

و13.6% من حملة البكالوريوس، ولم يتجاوز نسبة الأميين بينهم 5% والملمين 2.1%، أما من هم في مرحلة الدراسات العليا فقد بلغت نسبتهم 2%.

الجدول 7

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي للنزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	40	5.0
ملم	17	2.1
ابتدائي	72	9.0
إعدادي	174	21.7
ثانوي	300	37.5
دبلوم متوسط	70	8.7
بكالوريوس	109	13.6
دراسات عليا	16	2.0
غير مبين	3	0.4
المجموع	801	100.0

سبب عدم انتظام النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في دراستهم العلمية

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (8) أن 31.5% من النزلاء لم ينتظموا في الدراسة يسبب الظروف المادية، و12.9% بسبب عدم الرغبة في الدراسة، و12.3% بسبب كثرة الغياب، كما يبين الجدول أدناه الأهمية النسبية لباقي الأسباب الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا الجدول يبين من لم يتموا مرحلة الدراسة الثانوية.

الجدول 8

التوزيع النسبي والتكراري لسبب عدم انتظام النزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية في التعليم

السبب	التكرار	النسبة
الظروف المادية	96	31.5
عدم الرغبة في الدراسة	40	12.9
كثرة الغياب	38	12.3
ظروف العمل	25	8.1
التوقيف في أحد مراكز التأهيل	23	7.8
البيئة المحيطة	23	7.8
مشاكل عائلية	19	6.5
عدم حب المدرسة	19	6.5
الرسوب	15	5.0
أخرى	5	1.7
المجموع	303	100%

الفئة العمرية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

توصل التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة أن متوسط عمر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بلغ 31.5 سنة بانحراف معياري 13.4% سنة، ويتضح من خلال نتائج المسح الواردة في الجدول (9) أن 48.2% من النزلاء هم ضمن الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة، و25.7% ضمن الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة، فيما بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة 6%، والذين تقل أعمارهم عن 40 سنة 20.1%. ومن الجدير بالذكر أن معلومات هذه الدراسة قد أخذت لحظة وقوع الجريمة وقد تبين أن بعض المحكومين كانوا أحداثاً لحظة ارتكابهم الجريمة ونقلوا فيما بعد إلى مراكز الإصلاح والتأهيل ولذلك شملتهم هذه الدراسة.

الجدول 9

التوزيع النسبي والتكراري للفئة العمرية عند النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

فئة العمر	التكرار	النسبة
18 فأقل	48	6.0
19 -29	386	48.2
30 - 39	206	25.7
40 فأكثر	161	20.1
المجموع	801	100.0
المتوسط	31.5	الانحراف المعياري = 13.4

الحالة الزواجية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي المبينة نتائجه في الجدول (10) إلى أن 50.2% من النزلاء كانوا متزوجين، و44.7% لم يسبق لهم الزواج، وبلغت نسبة فئة كل من المطلق والأرمل والمنفصل 5.1%.

الجدول 10

التوزيع النسبي للحالة الزواجية عند النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة الزواجية	التكرار	النسبة
أعزب	358	44.7
متزوج	402	50.2
أرمل	10	1.2
مطلق	24	3.0
منفصل	7	0.9
المجموع	801	100.0

سبب عدم الزواج للذين لم يسبق لهم الزواج من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج الاستبانة في الجدول رقم (11) أن الحالة المادية هي السبب الرئيس لعدم زواج 21.5% من النزلاء، و13% بسبب صغر السن، و5.2% لأسباب اجتماعية، بينما توزعت الأسباب الأخرى كما في الجدول 11.

الجدول 11

التوزيع النسبي لسبب عدم الزواج عند النزلاء

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

سبب عدم الزواج	التكرار	النسبة
أسباب مادية	172	21.5
صغر السن	104	13.0
أسباب اجتماعية	42	5.2
أسباب نفسية	18	2.2
أسباب صحية	9	1.1
أخرى	13	1.6
المجموع	358	44.7
متزوج	443	55.3
المجموع	801	100.0

هل النزيل رب أسرة أم لا؟

يتضح من خلال نتائج الاستبانة في الجدول (12) أن 56.1% من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية هم أرباب لأسرهم, وهذه نسبة مرتفعة تشير إلى أن أرباب الأسر يرتكبون جرائمهم تحت ضغط المسؤوليات المادية المرتفعة لمتطلبات الأسرة, مما يدفعهم إلى محاولة الحصول عليها يالطرق الشرعية وغير الشرعية.

الجدول 12

التوزيع النسبي لكون النزيل رب أسرة أم لا.

الحالة	التكرار	النسبة
رب أسرة	443	55.3
ليس برب أسرة	358	44.7
المجموع	801	100.0

الحالة العملية عند النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصلت نتائج الاستبانة في الجدول (13) إلى أن 19.4% من النزلاء كانوا قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل من موظفي القطاع الخاص، و19.2% من الحرفيين، و18.6% بلا عمل، و13.5% موظفي القطاع العام، و7.5% من المزارعين، و5.1% من الطلاب، بينما توزعت النسب الباقية على الحالات حسب البيانات في الجدول أدناه. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعلومات اعتمدت كما وردت في دائرة الإحصاءات العامة.

الجدول 13

التوزيع النسبي للحالة العملية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
موظف قطاع خاص	155	19.4
حرفي	154	19.2
بلا عمل	149	18.6
موظف قطاع عام	108	13.5
مزارع	60	7.5
طالب	41	5.1
متقاعد	22	2.7
إدارة عليا	15	1.9
أخرى	97	12.1
المجموع	801	100.0

معدل دخل أسر النزلاء الشهري في حال كون النزيل هو المعيل الرئيس للأسرة.

توصل التحليل الإحصائي إلى أن متوسط دخل أسرة النزلاء في حال كون النزيل هو المعيل الرئيس للأسرة بلغ 530.6 ديناراً بانحراف معياري 954.3 ديناراً، وتبين نتائج الجدول (14) أن 56.7% من النزلاء كان معدل دخول أسرهم الشهري 300 دينار فأقل، و29.2% من 301 إلى 600 دينار، أما الذين يزيد معدل دخول أسرهم الشهري عن 600 فلم يتجاوزوا 14.1%.

الجدول 14

التوزيع النسبي لمعدل دخل أسر النزلاء الشهري

في حال كون النزيل المعيل الرئيسي الأسرة

فئة الدخل بالدينار الأردني	التكرار	النسبة
300 فأقل	262	56.7
301 – 600	135	29.2
601 فأكثر	65	14.1
المجموع	462	100.0
متوسط الدخل	537.6	

توصل التحليل الإحصائي إلى أن متوسط دخل أسرة النزيل في حال كونه عضواً من الأسرة بلغ 537.6 ديناراً بانحراف معياري 597.1 ديناراً، وتبين نتائج الجدول (15) أن 45.4% من النزلاء كان معدل دخول أسرهم الشهري 300 دينار فأقل، و31.9% من 301 إلى 600 دينار، أما الذين يزيد معدل دخول أسرهم الشهري عن 600 فلم يتجاوزوا 22.7%.

دخل الأسرة الشهري في حال كون النزيل عضواً من الأسرة

الجدول 15

التوزيع النسبي لمعدل دخل أسر النزلاء الشهري

في حال كون النزيل عضواً من الأسرة

فئة الدخل	التكرار	النسبة
300 فأقل	154	45.4
301 – 600	108	31.9
601 فأكثر	77	22.7
المجموع	339	100.0

مكان إقامة الجناة وقت وقوع الجريمة (المحافظة).

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (16) والذي يوضح التوزيع الجغرافي لمكان اقامة الجناة لحظة وقوع الجريمة, يتبين أن 32% من النزلاء من محافظة العاصمة عمان، و23.2% من أربد، و10.9% من الزرقاء، و6.9% من العقبة، و5.9% من الكرك، وتوزعت أماكن إقامات الجناة الآخرين كما في الجدول أدناه.

الجدول 16

التوزيع النسبي لمكان إقامة الجناة لحظة وقوع الجريمة (المحافظة)

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
عمان	256	32.0
اربد	186	23.2
الزرقاء	87	10.9
العقبة	55	6.9
الكرك	47	5.9
المفرق	41	5.1
معان	21	2.6
جرش	21	2.6
البلقاء	18	2.2
مادبا	14	1.7
عجلون	13	1.6
السعودية	13	1.6
سوريا	12	1.5
الطفيلة	10	1.2
لبنان	2	0.2
الأزرق	2	0.2
البتراء	1	0.1
العراق	1	0.1
غزة	1	0.1
المجموع	801	100.0

مكان نشأة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (17) تبين أن 72.7% من النزلاء لم ينتقلوا من مكان عيشهم، و12.9% قد انتقلوا من القرية إلى المدينة، 4% قد انتقلوا من المدينة للقرية، وقد عادوا من الخارج 10.5%.

الجدول 17

التوزيع النسبي لمكان نشأة النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المكان	التكرار	النسبة
في نفس المكان	582	72.7
انتقلت من القرية إلى المدينة	103	12.9
انتقلت من المدنية إلى القرية	32	4.0
كنت أعيش خارج الأردن قبل العودة إليها	84	10.5
المجموع	801	100.0

نوع مسكن النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

من خلال بيانات التحليل الواردة في الجدول (18) تبين أن 47.2% من النزلاء يسكنون داخل منزل مستقل، و34.8% يسكنون الشقق السكنية، و7% يسكنون بيوت الشعر، و5% يسكنون بيوت في مخيمات.

الجدول 18

التوزيع النسبي لنوع مسكن النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نوع المسكن	التكرار	النسبة
بيت مستقل	378	47.2
شقة سكنية	279	34.8
بيت شعر	56	7.0
بناء في مخيم	40	5.0
فيلا	25	3.1
أخرى	23	2.9
المجموع	801	100.0

الخصائص الاجتماعية لوالدي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية: ما هي أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأسر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

المستوى التعليمي لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي للمستوى التعليمي المتعلق بوالد النزيل حسب نتائج الجدول (19) أن 20.8% منهم كانوا من الأميين، و13.5% من الملمين، و20.2% كانوا في مستوى الإعدادية، و17.2% في مستوى الثانوية, و14% فوق الثانوية.

الجدول 19

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	167	20.8
ملم	108	13.5
ابتدائي	97	12.1
إعدادي	162	20.2
ثانوي	138	17.2
متوسط دبلوم	51	6.4
بكالوريوس	49	6.1
عليا دراسات	14	1.7
غير مبين	15	1.9
المجموع	801	100.0

المستوى التعليمي لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

توصل التحليل الإحصائي للمستوى التعليمي المتعلق بوالدة النزيل حسب نتائج الجدول (20) إلى أن 36.3% من الأميات، و11.6% من الملمات، و17.5% في مستوى الإعدادية، و10.5% في مستوى الثانوية، و8% فوق الثانوية.

الجدول 20

التوزيع النسبي والتكراري للمستوى التعليمي لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

المستوى التعليم	التكرار	النسبة
أمي	291	36.3
ملم	93	11.6
ابتدائي	111	13.9
إعدادي	140	17.5
ثانوي	84	10.5
دبلوم متوسط	28	3.5
بكالوريوس	33	4.1
دراسات عليا	7	0.9
غير مبين	14	1.7
المجموع	801	100.0

الحالة العملية لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة العملية لوالد النزيل في الجدول (21) أن 22.5% كانوا من المتقاعدين، و19.2% من المتعطلين، و14% من موظفي القطاع العام، و13.1% من المزارعين، و11% من الحرفيين، و9.9% من موظفي القطاع الخاص، أما باقي الحالات العملية الأخرى فتبينه نتائج الجدول أدناه. يلاحظ من الجدولين (19) و(20) أن بعض والدي النزلاء من حملة شهادات الدراسات العليا مما يدل على أن التعليم العالي لا يمنع الأبناء من ارتكاب الجريمة.

الجدول 21

التوزيع النسبي للحالة العملية لوالد النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
متقاعد	180	22.5
المتعطلين عن العمل	154	19.2
موظف قطاع عام	112	14.0
مزارع	105	13.1
حرفي	88	11.0
موظف قطاع خاص	79	9.9
أخرى	53	6.6
إدارة عليا	9	1.1
طالب	1	0.1
المجموع	781	97.5
غير مبين	20	2.5
المجموع الكلي	801	100.0

الحالة العملية لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة العملية لوالدة النزيل في الجدول (22) أن 84.5% من ربات البيوت، و3.7% من موظفات القطاع العام، أما باقي الحالات العملية الأخرى فلم تتجاوز 12% وتبينه نتائج الجدول أدناه.

الجدول 22

التوزيع النسبي للحالة العملية لوالدة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
ربة بيت	677	84.5
موظفة قطاع عام	30	3.7
متقاعدة	23	2.9
مزارعة	16	2.0
موظفة قطاع خاص	15	1.9
حرفية	2	0.2
إدارة عليا	2	0.2
طالبة	1	0.1
أخرى	12	1.5
المجموع	778	97.1
غير مبين	23	2.9
المجموع الكلي	801	100.0

الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بالحالة الاجتماعية لوالدي النزيل حسب الجدول (23)، أن 49.7% منهم يعيشان معاً، و36.5% منهم له والد متوفى، و11.5% منهم والده منفصلان، و2.4% منهم والده متوفيان. ويلاحظ أن بعض النزلاء هم ممن عاشوا في كنف والديهم معاً وأن نسبة الجريمة عندهم أعلى ممن عاش يتيم الأب أو الأم ويرجع سبب ذلك إلى أسباب أخرى ذكرناها سابقا.

الجدول 23

التوزيع النسبي للحالة الاجتماعية لوالدي النزيل

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل	التكرار	النسبة
يعيشان معا	398	49.7
احدهما متوفى	292	36.5
منفصلين	92	11.5
الاثنان متوفيان	19	2.4
المجموع	801	100.0

وضع الأسرة التي يعيش معها النزيل قبل الإقامة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بوضع أسرة النزيل حسب الجدول (24)، أن 22.2% منهم يتيم الأب، و11.2% منهم يتيم الأم، و7.7% منهم تربى مع زوجة الأب، و2.1% منهم يتيم الأم والأب، بينما تربى 1.4% مع زوج الأم ويشير الجدول أن فقدان الأب له أثر واضح في ارتكاب الجريمة, حيث إن من ارتكبوا جريمة وهم أيتام الأب كانت نسبتهم عالية.

الجدول 24

التوزيع النسبي لوضع الأسرة التي يعيش معها النزيل

قبل الإقامة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

النشأة والإقامة	التكرار	النسبة
عاش يتيم الأب	178	22.2
عاش يتيم الأم	90	11.2
عاش مع زوجة الأب	62	7.7
عاش يتيم الأب والأم	17	2.1
عاش مع زوج الأم	11	1.4
المجموع	358	44.7
غير مبين	443	55.3
المجموع الكلي	801	100.0

وضع العلاقة بين والدي النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي لجزء الاستبانة المتعلق بوضع العلاقة بين والدي النزيل حسب الجدول (25)، أن 62.3% كانا متعاونين، و17.7% كانا قليلا التشاجر، و17.1% يتشاجران.

الجدول 25

التوزيع النسبي لوضع العلاقة بين والدي النزيل

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

درجة العلاقة	التكرار	النسبة
متعاونان	499	62.3
قليلا التشاجر والجدال	142	17.7
كثير التشاجر والجدال	137	17.1
أخرى	23	2.9
المجموع	801	100.0

الصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (26)، أن 90.4% من والدي النزيل لم يسبق لهما ارتكاب جريمة قد حكما بسببها، أما نسبة والدي النزلاء الذين كان لهم أسبقيات فقد بلغ 9.6%.

الجدول 26

التوزيع النسبي لوجود صحيفة إجرامية لوالدي النزيل

(أو أحدهما) في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

الدرجة	التكرار	النسبة
يوجد	77	9.6
لا يوجد	724	90.4
المجموع	801	100.0

الصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للمسح الميداني الواردة في الجدول (27) نوع الجريمة التي ارتكبها أحد والدي النزيل, على النحو الآتي: القتل ومثله الشيكات

بدون رصيد، وتعاطي المخدرات بلغت نسبته 8.8%. أما جريمة السرقة فبلغت 7% ومثلها تعاطي الكحول وجاءت الأسبقيات الأخرى بنسب مختلفة كما في الجدول أدناه.

الجدول 27

التوزيع النسبي للصحيفة الإجرامية لوالدي النزيل (أو أحدهما)

في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لمن ارتكبوا جرم سابق

نوع الجريمة	التكرار	النسبة
القتل	5	8.8
شيكات بدون رصيد	5	8.8
تعاطي المخدرات	5	8.8
السرقة	4	7.0
تعاطي الكحول	4	7.0
هتك العرض	1	1.8
نهب	1	1.8
السياسة	1	1.8
التزوير	1	1.8
لا أرغب بذكرها	30	52.7
المجموع	57	100.0

مدى تأثر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بصحيفة والديهم الإجرامية حسب تصريحاتهم.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (28)، أن 92.9% من النزلاء لم يتأثروا بالصحيفة الإجرامية لوالديهم، بينما تأثر 7.1% منهم.

الجدول 28

التوزيع النسبي لمدى تأثر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بصحيفة والديهم الإجرامية حسب تصريحاتهم

درجة التأثر	التكرار	النسبة
يجدون أنهم تأثروا	57	7.1
لم يتأثروا	744	92.9
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالده.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (29)، أن 64.5% من النزلاء كانت علاقتهم بوالدهم مستقرة، مقابل 17.2% لم تكن علاقتهم مستقرة، بينما كانت علاقة 13.1% متفاوتة، و4.2% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 29

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالده

الدرجة	التكرار	النسبة
مستقرة	517	64.5
غير مستقرة	138	17.2
متفاوتة	105	13.1
لا يوجد اتصال	34	4.2
أخرى	7	0.9
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالدته.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (30)، أن 82% من النزلاء كانت علاقتهم بوالدتهم مستقرة، مقابل 9% لم تكن مستقرة، بينما كانت علاقة 4.7% متفاوتة، و2.9% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 30

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزلاء في
مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بوالدته

الدرجة	التكرار	النسبة
مستقرة	657	82.0
غير مستقرة	72	9.0
متفاوتة	38	4.7
لا يوجد اتصال	23	2.9
أخرى	11	1.4
المجموع	801	100.0

مستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بأقربائه.

توصلت نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (31)، إلى أن 41.1% من النزلاء كانت مستوى علاقتهم بأقربائهم مستقرة، مقابل 20.5% لم تكن مستقرة، بينما كانت علاقة 21.8% متفاوتة، و16.2% لم يكن بينهم اتصال.

الجدول 31

التوزيع النسبي لمستوى علاقة النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بأقاربه

العلاقة	التكرار	النسبة
مستقرة	329	41.1
متفاوتة	175	21.8
غير مستقرة	164	20.5
لا يوجد اتصال	130	16.2
أخرى	3	0.4
المجموع	801	100.0

مستوى تعرض النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية للعقاب من والده أثناء الطفولة.

تبين نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (32)، أن نسبة النزلاء الذين تعرضوا للعقاب والعنف من والديهم أثناء الطفولة قد بلغ 57.6%، بينما لم يتعرض 42.4% للعنف والعقاب.

الجدول 32

التوزيع النسبي لمستوى تعرض النزيل في

مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية للعقاب من والده

الدرجة	التكرار	النسبة
تعرض	340	42.4
لم يتعرض	461	57.6
المجموع	801	100.0

نوع العقاب للذين تعرضوا للعقاب من والدهم من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية.

يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (33)، أن 24.8% من النزلاء قد تعرضوا لعقاب جسدي، و8.9% قد تعرضوا لعقاب نفسي، و3% قد تعرضوا لحرمان من المصروف.

الجدول 33

التوزيع النسبي لنوع العقاب للذين تعرضوا للعقاب من والدهم

من النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

نوع العقاب	التكرار	النسبة
عقاب جسدي	199	24.8
عقاب نفسي	71	8.9
حرمان من المصروف	24	3.0
عقاب جنسي	8	1.0
أخرى	38	4.7
المجموع	340	42.4

درجة انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية عن والديه.

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (34)، أن 32.7% من النزلاء قد انفصلوا عن والديهم، مقابل 67.3% لم ينفصلوا.

الجدول 34

التوزيع النسبي لكون النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية قد انفصل عن والديه أم لا

الرابط بالوالدين	التكرار	النسبة
نعم لقد انفصل	262	32.7
لم ينفصل	539	67.3
المجموع	801	100.0

سبب انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية عن والديه.

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة الواردة في الجدول (35)، أن وفاة أحد لوالدين كانت سبب انفصال 32.4% من النزلاء عن والديهم، والأسباب المادية وانفصال الوالدين كانت سبب انفصال 15.6% منهم،و ظروف العمل كانت سبب انفصال 15.3% منهم، والأسباب الاجتماعية كانت سبب انفصال 13.4% منهم، والأسباب النفسية كانت سبب انفصال 7.6% منهم.

الجدول 35

التوزيع النسبي لسبب انفصال النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية الذي انفصل عن والديه

السبب	التكرار	النسبة
وفاة احد الوالدين	85	32.4
انفصال الوالدين	41	15.6
أسباب مادية	41	15.6
ظروف العمل	40	15.3
أسباب اجتماعية	35	13.4
أسباب نفسية	20	7.6
المجموع	262	100.0

اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة لديهم:

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة ؟

سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر في نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءً على ما أدلى به أفراد عينة الدراسة.

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

يتبين من خلال النتائج في الجدول (36) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسطاً وأنها تنطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.58 بانحراف معياري 1.14.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه كانت بانطباق فقرات أثر الأسرة على الانحراف والجريمة أحياناً، فالمشاكل الأسرية، وغياب دور الأب بوصفه مسؤولاً عن أفراد الأسرة، والنزاعات والصراعات الأسرية، وعدم اكتراث الأهل بمشاكل الفرد ومشاعره، وغياب أحد الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر، والمعاملة العنيفة من الوالد، وزيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها، والتفكك الأسري، والطلاق كلها تشكل أسباب للانحراف، ويرى النزلاء أن أبناء المجرمين في الغالب مجرمون، والتعامل المفرط للدلال، وعندما كان صغيرا كان يشعر بأنه غير مرغوب، وعمل الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة، وإنفاق الوالد جزءاً من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة .

الجدول 36

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الأسرية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
المشاكل الأسرية	2.97	1.54	1	تنطبق أحياناً
غياب دور الأب بوصفه مسؤول عن أفراد الأسرة	2.85	1.52	2	تنطبق أحياناً
النزاعات والصراعات الأسرية	2.84	1.48	3	تنطبق أحياناً
عدم اكتراث الأهل بي وبمشاكلي ومشاعري	2.84	1.54	4	تنطبق أحياناً
غياب احد الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر	2.80	1.49	5	تنطبق أحياناً
والدي يعاملني بعنف	2.57	1.51	6	تنطبق أحياناً
زيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها	2.52	1.50	7	تنطبق أحياناً
أسرتي مفككة أصلا	2.51	1.55	8	تنطبق أحياناً
الطلاق	2.44	1.53	9	تنطبق نادراً
إن أبناء المجرمين في الغالب مجرمون	2.42	1.45	10	تنطبق نادراً
والدي يعاملني بدلال مفرط	2.39	1.54	11	تنطبق نادراً
عندما كنت صغيرا كنت اشعر باني غير مرغوب	2.36	1.51	12	تنطبق نادراً
عمل الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة	2.33	1.49	13	تنطبق نادراً
ينفق والدي جزء من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة	2.32	1.54	14	تنطبق نادراً
الاتجاه العام لأثر الأسرة	2.58	1.14	--	تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

* * يقصد بالمشاكل الأسرية ما يحدث من مشاكل بين الوالدين.

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالرفاق والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصلت النتائج في الجدول (37) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الرفاق في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.97 بانحراف معياري 1.16.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطبق أحياناً نحو أن أصدقاء السوء هم سبب لارتكاب الجريمة، خاصة عند عدم متابعة الأسرة الأصدقاء للتأكد من حسن خلقهم، ويقرون بأنهم تعلموا الجريمة من

أصدقائهم، وكان سببا دخول بعضهم مركز الإصلاح والتأهيل لأول مرة نتيجة تحريض وتشجيع الأصدقاء، وأن حب تقليد الأصدقاء كان سبب في ارتكاب الجريمة، وأن الاختلاط بين الجنسين والإثارة والإغراء ومشاهدة الأفلام الإباحية وشرب الكحول مع الأصدقاء قاد إلى ارتكاب الجريمة.

الجدول 37

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالرفاق والمؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أصدقاء السوء سبب الجريمة	3.38	1.51	1	تنطبق أحياناً
لم تتابع أسرتي أصدقائي للتأكد من حسن خلقهم	3.37	1.45	2	تنطبق أحياناً
تعلمت الجريمة من أصدقائي	2.98	1.49	3	تنطبق أحياناً
كان سبب دخولي مركز الإصلاح والتأهيل أول مرة نتيجة تحريض وتشجيع الأصدقاء	2.88	1.58	4	تنطبق أحياناً
حب تقليد الأصدقاء سبب في الجريمة	2.84	1.46	5	تنطبق أحياناً
الاختلاط بين الجنسين قادني للجريمة	2.82	1.49	6	تنطبق أحياناً
كنت أشاهد الأفلام الإباحية وأشرب الكحول مع أصدقائي	2.79	1.57	7	تنطبق أحياناً
الإثارة والإغراء كانا السبب في ارتكاب الجريمة	2.73	1.49	8	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الرفاق	2.97	1.16		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بفقر الأسرة والبطالة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

بينت النتائج في الجدول (38) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الفقر والبطالة في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.02 بانحراف معياري 1.2.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطباق أحياناً نحو أن الفقر يلعب دورا رئيسيا في عدم توفر الأمن في المجتمع، ويسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل وعلاقته بالمجتمع، وأن الفقر والبؤس والرغبة في الثراء السريع أو الحصول على المال لسد رمق العيش، والحرمان من العيش المناسب أثناء الصغر ووضع الأسرة البائس والفقير، والعمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة, كانت كلها أسباباً في التفكير في الحصول على المال بأي طريقة وارتكاب الجريمة.

الجدول 38

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بفقر الأسرة والبطالة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
يلعب الفقر دورا رئيسيا في عدم توفر الأمن في المجتمع	3.37	1.50	1	تنطبق أحياناً
يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل وعلاقته بالمجتمع	3.14	1.48	2	تنطبق أحياناً
الرغبة في الثراء	3.04	1.55	3	تنطبق أحياناً
الفقر والبؤس هما السبب	3.00	1.53	4	تنطبق أحياناً
الحصول على المال لسد رمق العيش	2.98	1.52	5	تنطبق أحياناً
عدم حصولي على عمل	2.95	1.55	6	تنطبق أحياناً
الحرمان من العيش المناسب أثناء صغري جعلني أفكر بالحصول على المال	2.92	1.46	7	تنطبق أحياناً
وضع الأسرة البائس والفقير	2.89	1.50	8	تنطبق أحياناً
العمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة	2.85	1.48	9	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الفقر والبطالة	3.02	1.20		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بـــالحي المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصلت النتائج في الجدول (39) إلى أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو دور الحي في الانحراف وارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة وينطبق أحياناً، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.79 بانحراف معياري 1.18.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطبق أحياناً نحو أن فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران، والأحياء الشعبية، وغياب الضوابط الاجتماعية داخل الحي، والرغبة في أثبات الذات داخل الحي، وجيرة أصحاب السوابق، والممارسات السلوكية السيئة داخل الحي, كانت أسباباً مباشرة نحو الانخراط في الجريمة.

الجدول 39

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المتعلقة بالحي المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران	2.91	1.45	1	تنطبق أحياناً
الأحياء الشعبية تعد بيئة مناسبة للجريمة	2.82	1.39	2	تنطبق أحياناً
غياب الضوابط الاجتماعية داخل الحي	2.79	1.38	3	تنطبق أحياناً
الرغبة في أثبات الذات داخل الحي	2.78	1.38	4	تنطبق أحياناً
الجيرة لأصحاب السوابق	2.73	1.43	5	تنطبق أحياناً
ممارسات السلوكية سيئة داخل الحي	2.72	1.38	6	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الحي والسكن	2.79	1.18		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبـــين في منهجية التحليل

ما اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحـــو الأســـباب الاجتماعيـــة المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

بينت النتائج في الجدول (40) أن الاتجاه العام للمبحوثين نحو الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.64 بانحراف معياري 1.11.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول أدناه أن درجة الاتجاه تنطباق أحياناً نحو أن الشعور بغياب الوازع الديني، وباليأس والإحباط، والوصمة الاجتماعية، وعدم القدرة على الزواج، وعدم القدرة على المشاركة الاجتماعية مع الآخرين أدت إلى ارتكاب الجريمة، ومشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر الجريمة لديهم، والاحتقار النفسي، وعدم الرغبة في مصاهرتهم أدى إلى الميول الإجرامية وارتكاب الجريمة.

الجدول 40

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
غياب الوازع الديني	3.31	1.57	1	تنطبق أحياناً
شعوري باليأس والإحباط	2.74	1.48	2	تنطبق أحياناً
الوصمة الاجتماعي يؤدي إلى الجريمة	2.68	1.46	3	تنطبق أحياناً
عدم القدرة على الزواج	2.67	1.57	4	تنطبق أحياناً
عدم مشاركتي الاجتماعية من الآخرين جعلني من أصحاب السوابق	2.61	1.49	5	تنطبق أحياناً
مشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر الجريمة لدي	2.46	1.43	6	تنطبق نادراً
احتقاري لنفسي	2.45	1.44	7	تنطبق نادراً
لا احد يرغب في مصاهرتي	2.20	1.38	8	تنطبق نادراً
الاتجاه العام لأثر للعوامل الاجتماعية	2.64	1.11		تنطبق أحياناً

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب ما هو مبين في منهجية التحليل

ما الأهمية النسبية للاتجاه العام لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة؟

توصل التحليل الإحصائي إلى أن الاتجاه العام لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية لجميع العناصر في الدراسة كان متوسطاً حيث بلغ المتوسط العام 2.80 بانحراف معياري 0.87.

وتبين أن أعلى مستوى كان أثر الفقر والبطالة، ثم جاء بالترتيب حسب الأهمية لاتجاه أثر الرفاق، فأثر الحي والسكن، فأثر للعوامل الاجتماعية، وأخيراً أثر الأسرة.

الجدول 41

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية نحو الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجريمة

العامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
الاتجاه العام لأثر الفقر والبطالة	3.0256	1.20	1	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الرفاق	2.9735	1.16	2	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الحي والسكن	2.7915	1.18	3	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر للعوامل الاجتماعية	2.6400	1.11	4	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام لأثر الأسرة	2.5819	1.14	5	تنطبق أحياناً
الاتجاه العام	2.8025	0.87		تنطبق أحياناً

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف الأسبقيات الإجرامية للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2=$ 188.085) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة المحكوم عليها النزيل ونمط الجرائم السابقة التي أرتكبها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (42) أن أنماط الجرائم تتطابق بين الجريمة التي ارتكبها النزيل والأسبقيات، وهذا مؤشر قوي وإثبات على أن النزلاء والمجرمين متخصصون في نمط محدد من الجرائم، حيث إن 79% من الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل سابقاً بسبب ارتكاب جرائم

واقعة على النفس، و36.8% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال، و20.7% من الذين ارتكبوا جرائم المخدرات، و11.5% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض كرروا نمط جرائمهم نفسه.

الجدول 42

التوزيع النسبي بين نوع السوابق التي ارتكبها نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السوابق	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد له سوابق	1.7%	1.5%	7.7%	1.8%	2.0%
الجرائم الواقعة على النفس	79.1%	59.6%	69.2%	71.2%	66.0%
الجرائم الواقعة على الأموال	15.7%	36.8%	9.6%	6.3%	26.3%
الجرائم الواقعة على الأعراض	1.7%	1.1%	11.5%	0.0%	1.8%
جرائم المخدرات	1.7%	1.1%	1.9%	20.7%	4.0%
Chi-Square	Value=188.085	df=12	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق بين نمط الجريمة باختلاف سبب ارتكاب الجريمة؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (X^2=315.67) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة المحكوم عليها النزيل وسبب أرتكب الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (43) أن أنماط الجرائم تتطابق في كل من الجريمة التي ارتكبها النزيل وسبب ارتكاب الجريمة. فتشير النتائج في الجدول (43) إلى أن أكثر الأسباب التي دعت إلى ارتكاب الجريمة كانت مرتبة حسب الأهمية لعدد مرتكبيها, هي: الفقر بنسبة 33.3%، ثم الحصول على دخل مادي بنسبة 16.4%، ثم الصدفة بنسبة 10.9%، فرفقاء السوء بنسبة 9.4%، فأسباب اجتماعية بنسبة 7.4%، ويبين الجدول أدناه الأهمية النسبية لباقي الأسباب. كما تبين نتائج الجدول أدناه أن 25% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على النفس كانت صدفة، و14% بسبب الفقر، بينما كان السبب ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال هي: الفقر بنسبة 41.7%، والحصول على المال بنسبة 19.4%، أما سبب ارتكاب الجرائم الواقعة على الأعراض فكانت الشهوة بنسبة

28.8%، ورفقاء السوء بنسبة 19.2%، بينما كان السبب لارتكاب جرائم المخدرات هي: الفقر بنسبة 43.2%، والحصول على المال بنسبة 22.5%.

الجدول 43

التوزيع النسبي بين سبب ارتكاب الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ونمطها

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
الفقر	14.0%	41.7%	0.0%	43.2%	33.3%
زيادة الدخل	8.7%	19.4%	1.9%	22.5%	16.4%
أسباب اجتماعية	9.9%	7.1%	3.8%	6.3%	7.4%
أسباب نفسية	8.1%	2.4%	7.7%	0.9%	3.8%
الشرف	5.2%	0.0%	3.8%	0.0%	1.4%
أسباب عدوانية	4.7%	0.9%	1.9%	0.0%	1.6%
الشهوة	1.2%	1.9%	28.8%	0.9%	3.4%
اللذة	1.2%	0.2%	1.9%	0.9%	0.6%
الثأر	3.5%	0.6%	5.8%	0.0%	1.5%
انتقام	3.5%	1.5%	5.8%	0.0%	2.0%
تفكك اسري	0.6%	2.2%	1.9%	0.9%	1.6%
رفقاء السوء	7.6%	8.6%	19.2%	10.8%	9.4%
الصدفة	25.0%	7.1%	3.8%	8.1%	10.9%
أخرى	7.0%	6.5%	13.5%	5.4%	6.9%
Chi-Square	Value=315.666	df=39	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل باختلاف الدوافع عن ارتكابهم الجريمة؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=171.124) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الاصلاح والتأهيل والدوافع لارتكاب هذه الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (44) أن أكثر دوافع ارتكاب الجاني للجريمة مرتبة حسب الأهمية لعدد مرتكبيها هي الأسباب المادية بنسبة 23%، ثم الأصدقاء بنسبة 20.5%، ثم المجتمع

بنسبة 19.5%، فالوالد بنسبة 9.9%. وتشير النتائج في الجدول أدناه إلى أن الدوافع لارتكاب الجاني للجرائم الواقعة على النفس هو المجتمع بنسبة 23.8%، ثم الأصدقاء بنسبة 23.3%، أما المسؤول عن ارتكاب الجرائم الواقعة على الأموال فكانت الأسباب المادية بنسبة 30.5%، ثم المجتمع والأصدقاء بنسبة 18% لكل منهم، أما المسؤول عن الجرائم الواقعة على الأعراض فكانت البيئة بنسبة 30.8%، ثم الأصدقاء بنسبة 25%، بينما كان المسؤول عن ارتكاب جرائم المخدرات الأسباب المادية بنسبة 32.4%، ثم الأصدقاء بنسبة 24.3%، والمجتمع بنسبة 21.6%.

الجدول 44

التوزيع النسبي بين المسؤول عن انحرافك ارتكاب الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
الوالد	7.6%	12.7%	3.8%	4.5%	9.9%
الوالدة	2.9%	1.7%	1.9%	2.7%	2.1%
الإخوة	9.3%	3.7%	1.9%	0.0%	4.3%
الأصدقاء	23.3%	18.1%	25.0%	24.3%	20.5%
المجتمع	23.8%	18.3%	11.5%	21.6%	19.5%
البيئة	6.4%	4.9%	30.8%	4.5%	6.9%
أسباب مادية	3.5%	30.5%	0.0%	32.4%	23.0%
أسباب نفسية	9.3%	1.7%	5.8%	0.0%	3.4%
أخرى	14.0%	8.4%	19.2%	9.9%	10.5%
Chi-Square	Value=171.124	df=24	P-value≤0.001		

ما العلاقة بين نمط الجريمة التي يرتكبها النزلاء في مراكــز الإصــلاح والتأهيــل الأردنية والفئة العمرية لهم؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=21.896) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل والمستوى العمري عند ارتكابها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (45)

أن 48% من مرتكبي الجرائم قد ارتكبوها وهم في عمر يتراوح بين 19 و29 سنة، و25.8% ارتكبوها في عمر يتراوح بين 30 و39 سنة، و20% ارتكبوها في عمر 40 سنة فأكثر، بينما لم يتجاوز عدد الأحداث وقت ارتكاب الجريمة 6%. كما تبين نتائج الجدول أدناه أن 50% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على النفس و47.7% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال، و49.6% من الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأعراض، 41.4% من الذين ارتكبوا جرائم المخدرات كانوا ضمن الفئة العمرية بين 19 و29 سنة، وهذا دليل على أن أغلب الذين ارتكبوا جرائم يقعون ضمن الفئة العمرية من 19 إلى 29 سنة.

الجدول 45

التوزيع النسبي بين عمر مرتكب الجريمة

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الفئة العمرية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
18 فأقل	8.1%	5.8%	9.6%	1.8%	6.0%
19 -29	50.0%	47.7%	59.6%	41.4%	48.1%
30 – 39	25.6%	23.9%	15.4%	38.7%	25.8%
40 فأكثر	16.3%	22.6%	15.4%	18.0%	20.1%
Chi-Square	Value=21.896	df=9	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف الحالة الزواجية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=45.57) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل والحالة الزواجية عند ارتكاب الجاني الجريمة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (46) أن 50% كانوا من المتزوجين و44.8% من العزاب. وتبين نتائج الجدول أدناه أن 50% من الجرائم الواقعة على النفس، و63.5% من الجرائم الواقعة على الأعراض كان مرتكبيوها من العزاب، بينما ارتكب المتزوجون 52.7% من الجرائم الواقعة على الأموال، و66.7% من جرائم المخدرات المتزوجين.

الجدول 46

التوزيع النسبي بين الحالة الاجتماعية للنزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل.

الحالة الاجتماعي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
أعزب	50.0%	44.3%	63.5%	29.7%	44.8%
متزوج	39.5%	52.7%	26.9%	66.7%	50.1%
أرمل	3.5%	0.4%	1.9%	0.9%	1.3%
مطلق	5.2%	2.2%	5.8%	1.8%	3.0%
منفصل	1.7%	0.4%	1.9%	0.9%	0.9%
Chi-Square	القيمة = 45.57	df=12	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق في نمط الجريمة باختلاف سبب عدم الزواج للنزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=31) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي ارتكبها النزيل وسبب عدم الزواج لغير المتزوجين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (47) أن الحالة المادية كانت أهم سبب لعدم الزواج حيث بلغت نسبتها 48%، ثم صغر السن بنسبة 29%، ثم لأسباب اجتماعية بنسبة 11.7%، ويبين الجدول باقي الأسباب الأخرى.

ويتضح من نتائج الجدول أن الحالة المادية وصغر السن هما سبب عدم زواج مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس بنسبة 32.6% لكل منهم، وكذلك الحالة المادية كانت سبب عدم الزواج عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال بنسبة 56.5%، بينما كان صغر السن هو سبب عدم الزواج لمرات الجرائم الواقعة على الأعراض بنسبة 36.4%، و30.3% لأسباب مادية، كما كانت الحالة المادية هي سبب عدم الزواج للذين ارتكبوا جرائم المخدرات بنسبة 51.5%.

الجدول 47

التوزيع النسبي بين سبب عدم الزواج للنزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
صغر السن	32.6%	27.2%	36.4%	24.2%	29.1%
أسباب مادية	32.6%	56.8%	30.3%	51.5%	48.0%
أسباب صحية	4.7%	1.0%	3.0%	6.1%	2.5%
أسباب اجتماعية	18.6%	8.7%	12.1%	12.1%	11.7%
أسباب نفسية	4.7%	4.9%	9.1%	3.0%	5.0%
أخرى	7.0%	1.5%	9.1%	3.0%	3.6%
Chi-Square	Value =31	df=15	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق بين كون النزيل في رب أسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2= 21.13) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل وكونه رب أسرة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (48) أن 56% من مرتكبي الجرائم هم أرباب أسر. ويتضح من نتائج الجدول أن 63.5% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض ليسوا أرباب أسر، و70.3% من مرتكبي جرائم المخدرات من أرباب الأسر.

الجدول 48

التوزيع النسبي بين كون النزيل رب أسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
رب أسرة	48.8%	57.4%	36.5%	70.3%	56.0%
ليس برب أسرة	51.2%	42.6%	63.5%	29.7%	44.0%
Chi-Square	Value=21.13	df=3	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي للنزيل ونمط الجريمة التـــي دخـــل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2= 73.46) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي له، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (49) أن 27.4% من مرتكبي الجرائم في المستوى التعليمي الثانوي، و21.8% في المستوى التعليمي الإعدادي.

الجدول 49

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي للنزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى التعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
أمي	6.4%	3.7%	5.8%	8.1%	5.0%
ملم	2.9%	1.1%	5.8%	3.6%	2.1%
ابتدائي	13.4%	7.7%	7.7%	8.1%	9.0%
إعدادي	22.1%	20.9%	15.4%	27.9%	21.8%
ثانوي	32.0%	38.5%	48.1%	36.0%	37.4%
دبلوم متوسط	11.6%	8.4%	5.8%	7.2%	8.8%
بكالوريوس	9.9%	16.6%	11.5%	8.1%	13.6%
دراسات عليا	0.6%	3.2%	0.0%	0.0%	2.0%
غير مبين	1.2%	0.0%	0.0%	0.9%	0.4%
Chi-Square	Value=46.73	df=24	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين سبب عدم انتظام النزيل في التعليم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2= 59.47) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل وسبب عدم الانتظام في التعليم لغير المنتظمين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (50) أن الظروف المادية جاءت بنسبة 31.5%،

عدم الرغبة في الدراسة بنسبة 12.9%، وكثرة الغياب بنسبة 12.3%.

وتبين النتائج في الجدول أدناه أن الذين ارتكبوا جرائم كانت أهم دوافعهم مادية إلا أن 13.6% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على النفس كان دوافعهم هو عدم الاستمرار في التعليم بسبب التوقيف في أحد المراكز. وكذلك 15.2% من الذين ارتكبوا جرائم العرض كانت لهم الدوافع نفسهاو 15.2% بسبب عدم الرغبة في التعليم، بينما كان دافع الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال هو سبب كثرة الغياب، والذين ارتكبوا جرائم المخدرات هو عدم الرغبة في الدراسة، مع العلم أن الجميع لم يرغبوا في إكمال دراستهم لأسباب مادية في الدرجة الأولى.

الجدول 50

التوزيع النسبي بين سبب عدم انتظام النزيل في التعليم

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

السبب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
كثرة الغياب	11.9%	15.0%	6.1%	6.1%	12.3%
الظروف المادية	23.7%	36.1%	18.2%	31.7%	31.5%
تعدد الرسوب	5.9%	5.8%	3.0%	1.2%	4.9%
التوقيف في احد مراكز التأهيل	13.6%	4.8%	15.2%	7.3%	7.8%
البيئة المحيطة	10.2%	6.5%	6.1%	9.8%	7.8%
مشاكل عائلية	5.9%	7.5%	9.1%	2.4%	6.5%
عدم الرغبة في الدراسة	11.9%	9.9%	15.2%	24.4%	12.9%
ظروف العمل	6.8%	7.5%	12.1%	11.0%	8.2%
عدم حب المدرسة	7.6%	5.4%	12.1%	6.1%	6.5%
أخرى	2.5%	1.7%	3.0%	0.0%	1.7%
Chi-Square	Value=47.59	df=27	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية للنزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=84.22) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها

النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية له، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (51) أن 19.4% من النزلاء كانوا يعملون في القطاع الخاص، و19.3% كانوا حرفيين، و18.5% كانوا من العاطلين عن العمل، و13.5% كانوا يعملون في القطاع الحكومي.

وتبين أن الذين ارتكبوا جرائم واقعة عل النفس كان 24.4% من حرفيين، و17.4% من العاطلين عن العمل، بينما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال فقد كان 23.4% موظفي القطاع الخاص، و18.3% من العاطلين عن العمل، أما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض فقد كان 19.2% من العاملين في القطاع العام و17.3% من الحرفيين، وأما الذين ارتكبوا جرائم المخدرات فقد كان 23.4% من المزارعين و22.5% من العاطلين عن العمل.

الجدول 51

التوزيع النسبي بين الحالة العملية للنزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
طالب	6.4%	3.7%	7.7%	8.1%	5.1%
موظف قطاع عام	18.6%	12.3%	19.2%	8.1%	13.5%
موظف قطاع خاص	15.7%	23.4%	15.4%	9.9%	19.4%
حرفي	24.4%	19.1%	17.3%	12.6%	19.3%
مزارع	5.8%	4.1%	9.6%	23.4%	7.5%
إدارة عليا	1.7%	1.7%	3.8%	1.8%	1.9%
متقاعد	2.9%	3.2%	0.0%	1.8%	2.8%
عاطل عن العمل	17.4%	18.3%	15.4%	22.5%	18.5%
أخرى	7.0%	14.2%	11.5%	11.7%	12.1%
Chi-Square	Value=84.22	df=24	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى دخل مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=10.405) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى دخله الشهري، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (52) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة هم الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل حيث بلغت نسبته 56.6%.

الجدول 52

التوزيع النسبي بين مستوى دخل مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

فئة الدخل	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
300 فأقل	61.6%	55.1%	56.0%	56.6%	56.6%
301 – 600	17.4%	33.2%	32.0%	27.6%	29.3%
601 فأكثر	20.9%	11.7%	12.0%	15.8%	14.1%
Chi-Square	Value=10.405	df=6	P-value≥0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى دخل أسر مرتكب الجريمة الشهري ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=13.243) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى دخل الأسرة الشهري، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (53) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها هم من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل حيث بلغت نسبتهم 45.5%، باستثناء النزلاء بسبب ارتكاب جرائم المخدرات حيث كان 42.9% منهم تزيد دخول أسرهم عن 600 دينار شهري.

الجدول 53

التوزيع النسبي بين مستوى دخل أسرة مرتكب الجريمة الشهري كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل.

فئة الدخل	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
300فأقل	44.2%	47.6%	59.3%	25.7%	45.4%
301 - 600	36.0%	30.4%	29.6%	31.4%	31.9%
601فأكثر	19.8%	22.0%	11.1%	42.9%	22.7%
Chi-Square	Value=13.243	df=6	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=20.27) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة الاجتماعية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (54) أن 49.6% من نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردني يعيش والداهم معاً، و36.5% يتيم أحد الوالدين، ومن الملاحظ انخفاض معدلات الجريمة عند يتيم كلا الوالدين حيث بلغ عدد النزلاء لهذه الفئة نسبة 2.4% فقط.

الجدول 54

التوزيع النسبي بين الحالة الاجتماعية لوالدي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة الاجتماعية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
يعيشان معا	46.5%	48.4%	65.4%	52.3%	49.6%
منفصلين	12.2%	12.3%	13.5%	6.3%	11.5%
احدهما متوفي	36.6%	38.3%	17.3%	37.8%	36.5%
الاثنان متوفيان	4.7%	1.1%	3.8%	3.6%	2.4%
Chi-Square	Value=20.27	df=9	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مكان الإقامة السابقة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=21.045) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومكان الإقامة السابق، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (55) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها لم يغيروا مكان سكناهم أو إقامتهم حيث بلغة نسبتهم 45.5%، ولكن من اللافت أنة وبالرغم من أن الذين انتقلوا من القرية للمدينة جاؤوا في المرتبة الثانية من مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس والمال والأعراض، فإن 19.8% من مرتكبي جرائم المخدرات قد جاؤوا من خارج الأردن.

الجدول 55

التوزيع النسبي بين مكان الإقامة السابقة النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مكان الإقامة السابق	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
في نفس المكان	75.0%	72.0%	73.1%	72.1%	72.8%
انتقل من القرية إلى المدينة	11.0%	14.4%	17.3%	7.2%	12.9%
انتقل من المدنية إلى القرية	5.2%	3.9%	5.8%	0.9%	3.9%
كان يعيش خارج الأردن قبل العودة إليها	8.7%	9.7%	3.8%	19.8%	10.5%
Chi-Square	Value=21.045	df=9	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين نوع مسكن النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=65.320) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ونوع المسكن، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (56) أن معظم النزلاء وباختلاف نوع أو نمط الجريمة التي ارتكبوها يسكنون منازل مستقلة بهم (دور) حيث بلغت نسبتهم 47.1%، ثم جاء في المرتبة الثانية

الذين يسكنون الشقق السكنية بنسبة 34.9%، يليهم بنسبة سكان بيوت الشعر بنسبة 7%. ومن الملاحظ أن أعلى أنواع الجرائم هي عند سكان المخيمات في الجرائم الواقعة على النفس بنسبة 9.9%.

الجدول 56

التوزيع النسبي بين نوع مسكن النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

نوع المسكن	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
بيت مستقل	50.6%	44.1%	40.4%	57.7%	47.1%
شقة سكنية	23.8%	43.2%	34.6%	17.1%	34.9%
فيلا	3.5%	2.2%	3.8%	6.3%	3.1%
بيت شعر	10.5%	3.7%	13.5%	12.6%	7.0%
بناء في مخيم	9.9%	3.9%	3.8%	2.7%	5.0%
أخرى	1.7%	3.0%	3.8%	3.6%	2.9%
Chi-Square	Value=65.320	df=15	P-value≤0.001		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=39.4) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي لوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (57) أن 20.9% من النزلاء كان والدهم أمياً، وكان المستوى التعليمي الإعدادي بنسبة 20.3%، والثانوية العامة بنسبة 17.3 %.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن 24.4% من آباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس كانوا أميين، و23.3% مستواهم الإعدادي، بينما كان المستوى التعليمي لآباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال هي الثانوية العامة بنسبة 21.1% والإعدادية بنسبة 19.8%، بينما كان المستوى التعليمي عند آباء النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض الإعدادي بنسبة 21.2% والثانوي بنسبة 19.2%، أما

مرتكبوا جرائم المخدرات فقد كانوا آبائهم من الأميين بنسبة 29.9% ومن الملمين بنسبة 20.7%.

الجدول 57

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى التعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
أمي	24.4%	18.3%	17.3%	27.9%	20.9%
ملم	14.0%	11.8%	11.5%	20.7%	13.5%
ابتدائي	12.2%	12.0%	13.5%	10.8%	12.0%
إعدادي	23.3%	19.8%	21.2%	17.1%	20.3%
ثانوي	10.5%	21.1%	19.2%	10.8%	17.3%
دبلوم متوسط	7.0%	6.9%	7.7%	2.7%	6.4%
بكالوريوس	4.7%	7.5%	5.8%	2.7%	6.1%
دراسات عليا	1.7%	1.3%	3.8%	2.7%	1.8%
غير مبين	2.3%	1.3%	0.0%	4.5%	1.9%
Chi-Square	Value=39.4	df=24	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين المستوى التعليمي لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=39.2) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والمستوى التعليمي لوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (58) أن 36.3% من النزلاء كانت أمهاتهم من الأميات، و17.5% من الإعدادية، و17.3% من الثانوية العامة.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن معظم الجناة كانت مستويات أمهاتهم التعليمية الأمية باختلاف نوع أو نمط الجريمة، إلا أن 14.5% من النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس كان مستوى تعليم أمهاتهم الابتدائية، و14% من الملمّات، بينما كان المستوى التعليمي لأمهات النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال هي

الإعدادية بنسبة 18.7%، وكان المستوى التعليمي الإعدادي بنسبة 23.1% من والدات النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض، و18% من الابتدائية، أما مرتكبوا جريمة المخدرات فقد كانت أمهاتهممن الأميلت بنسبة 18.9% و20.7% من الملمّات.

الجدول 58

التوزيع النسبي بين المستوى التعليمي لوالدة النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

المستوى لتعليمي	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
أمي	36.0%	36.3%	25.0%	41.4%	36.3%
ملم	14.0%	9.5%	15.4%	15.3%	11.6%
ابتدائي	14.5%	12.7%	13.5%	18.0%	13.9%
إعدادي	16.9%	18.7%	23.1%	10.8%	17.5%
ثانوي	8.1%	12.9%	11.5%	3.6%	10.5%
دبلوم متوسط	2.9%	4.3%	1.9%	1.8%	3.5%
بكالوريوس	4.7%	3.9%	7.7%	2.7%	4.1%
دراسات عليا	0.6%	0.9%	1.9%	0.9%	0.9%
غير مبين	2.3%	0.9%	0.0%	5.4%	1.8%
Chi-Square	Value=39.2	df=24	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=45.19) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية لوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (59) أن 22.9% من الآباء كانوا من المتقاعدين، و19.7% بلا عمل، و14.4% من موظف القطاع العام.

وتبين نتائج الجدول أدناه أن 24.5% من آباء مرتكبي جريمة المخدرات كانوا من المزارعين.

الجدول 59

التوزيع النسبي بين الحالة العملية لوالد النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
طالب	0.6%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%
موظف قطاع عام	15.7%	15.7%	20.4%	3.8%	14.4%
موظف قطاع خاص	11.4%	9.8%	8.2%	10.4%	10.1%
حرفي	13.9%	12.9%	4.1%	3.8%	11.3%
مزارع	10.2%	12.0%	14.3%	24.5%	13.5%
إدارة عليا	0.0%	1.1%	2.0%	2.8%	1.2%
متقاعد	25.9%	20.9%	22.4%	27.4%	22.9%
بلا عمل	17.5%	20.7%	20.4%	18.9%	19.7%
أخرى	4.8%	7.0%	8.2%	8.5%	6.8%
Chi-Square	Value=45.19	df=24		P-value≤0.01	

هل يوجد فروق معنوية بين الحالة العملية لوالدة النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية (x^2=41.59) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والحالة العملية لوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (60) أن 87% من الأمهات كن من ربات المنازل. وتبين نتائج الجدول أدناه أن 6.1% و3.7% من أمهات مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس وعلى الأموال كن من الموظفات في القطاع العام، و6% و4.8% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض والمخدرات كانت أمهاتهم مزارعات.

الجدول 60

التوزيع النسبي بين الحالة العملية لوالدة النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الحالة العملية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
طالب	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	0.1%
موظف قطاع عام	6.1%	3.7%	4.0%	1.0%	3.9%
موظف قطاع خاص	0.6%	2.2%	4.0%	1.9%	1.9%
حرفي	0.6%	0.0%	2.0%	0.0%	0.3%
مزارع	1.8%	1.1%	6.0%	4.8%	2.1%
إدارة عليا	0.6%	0.2%	0.0%	0.0%	0.3%
متقاعد	3.0%	2.6%	2.0%	4.8%	3.0%
ربة بيت	86.6%	89.1%	76.0%	83.8%	87.0%
أخرى	0.6%	0.9%	6.0%	3.8%	1.5%
Chi-Square		Value=41.59	df=24	P-value≤0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين الجماعة التي يعيش معها ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 23.58$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل والأسرة التي عاش معها قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل من غير الذين يعيشون مع كلا الوالدين، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (61) أن 49.7% منهم عاش بلا أب و25.1% عاشو بلا أم و17.3% عاش مع زوجة الأب.

ومن الملاحظ أن الصفة السائد لحياة جميع النزلاء هي أنهم أيتام الآباء، إلا أنه تبين أيضاً أن معظم الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعة على النفس والأموال عاشوا يتامى الآباء والأمهات، أما الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعه على الأعراض فقد عاش معظمهم يتامى الأب والأم أو مع زوجة الأب، بينما عاش مرتكبو جرائم المخدرات يتامى الأم.

الجدول 61

التوزيع النسبي بين الجماعة التي يعيش معها النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

الأسرة التي يعيش معها	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
عاش يتيم الأب	46.5%	48.3%	64.3%	57.1%	49.7%
عاش يتيم الأم	26.7%	27.3%	7.1%	18.4%	25.1%
عاش مع زوجة الأب	12.8%	20.1%	14.3%	14.3%	17.3%
عاش مع زوج الأم	5.8%	2.9%	0.0%	0.0%	3.1%
عاش يتيم الأب والأم	8.1%	1.4%	14.3%	10.2%	4.7%
Chi-Square	Value=23.58	df=12	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة والدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 22.74$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى العلاقة بين والدي النزيل لمن عاش معهما قبل دخول مركز الإصلاح والتأهيل، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (62) أن 62.4% من والدي النزيل كانوا متعاونين،و 17.6% قليلي التشاجر، و17.1% كثيري التشاجر والجدال.

ومن الملاحظ أن الصفة السائد للعلاقة بين آباء النزلاء وأمهاتهم هي الود والتفاهم، ولكنكثرة التشاجر والجدال جاءت بنسبة 21.5% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس،و 19.1% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، وفي المقابل كان 25% من والدي النزلاء مرتكبي الجرائم الواقعة على الأعراض و19.8% من والدي النزلاء مرتكبي جرائم المخدراتهم من قليلي التشاجر والجدل.

الجدول 62

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة والدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
كثير التشاجر والجدال	21.5%	19.1%	3.8%	8.1%	17.1%
قليل التشاجر والجدال	16.9%	16.6%	25.0%	19.8%	17.6%
متعاونين	59.9%	61.3%	63.5%	70.3%	62.4%
أخرى	1.7%	3.0%	7.7%	1.8%	2.9%
Chi-Square	Value=22.74	df=9	P-value≤0.01		

هل يوجد فروق معنوية بين مدى وجود صحيفة إجرامية لوالدي النزيل ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 2.23$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى وجود صحيفة إجرامية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (63) أن 92.9% من الآباء والأمهات ليس لديهم صحيفة إجرامية سابقة.

الجدول 63

التوزيع النسبي بين مدى وجود صحيفة إجرامية لوادي النزيل في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

صحية الوالدين الإجرامية	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لهه صحيفة سابقة	9.3%	6.9%	3.8%	6.3%	7.1%
ليس له صحيفة سابقة	90.7%	93.1%	96.2%	93.7%	92.9%
Chi-Square	Value=2.23	df=3	P-value≥0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين درجة تأثر النزيل بالصحيفة الإجرامية لواديهم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 3.59$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى تأثره بالصحيفة الإجرامية لوالديه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (64) أن 90.4% من النزلاء لم يتأثروا بالصحيفة الإجرامية لوالديهم.

الجدول 64

التوزيع النسبي بين درجة تأثر النزيل بالصحيفة الإجرامية لواديهم ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

درجة التأثر	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
يجد أنه تأثر	12.2%	9.7%	9.6%	5.4%	9.6%
يجد أنه لم يتأثر	87.8%	90.3%	90.4%	94.6%	90.4%
Chi-Square	Value=3.59	df=3		P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع والده ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 31.187$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بوالده، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (65) أن الصفة السائدة عند 64.6% من النزلاء هي العلاقة المستقرة، و17.3% العلاقة غير المستقرة.

وبينت نتائج الجدول أدناه أن 19.2% من مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس، و18.5% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، و9.9% من مرتكبي جرائم المخدرات كانت علاقتهم بأبآئهم غير مستقرة، بينما كانت العلاقة متفاوتة عند 25% من مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض.

الجدول 65

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع والده
ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	6.4%	3.2%	5.8%	4.5%	4.3%
غير مستقرة	19.2%	18.5%	15.4%	9.9%	17.3%
مستقرة	60.5%	63.2%	53.8%	82.0%	64.6%
متفاوتة	12.2%	14.2%	25.0%	3.6%	13.0%
أخرى	1.7%	0.9%	0.0%	0.0%	0.9%
Chi-Square	Value=31.187		df=12		P-value≤0.01

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع والدته ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل ؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 10.541$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بالوالدته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (66) أن الصفة السائدة عند 82% هب العلاقة المستقرة.

الجدول 66

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع والدته
ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل: الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	4.1%	2.6%	1.9%	2.7%	2.9%
غير مستقرة	9.3%	8.8%	15.4%	6.3%	9.0%
مستقرة	77.3%	83.7%	76.9%	84.7%	82.0%
متفاوتة	7.6%	3.7%	5.8%	4.5%	4.8%
أخرى	1.7%	1.3%	0.0%	1.8%	1.4%
Chi-Square		Value=10.541	df=12		P-value≥0.05

هل يوجد فروق معنوية بين مستوى علاقة النزيل مع أقربائه ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 23.340$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومستوى علاقته بأقربائه، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (67) أن الصفة الغالبة عند41% منهم هي العلاقة المستقرة، و20.9% من النزلاء الذين ارتكبوا جرائم واقعة على النفس لم يكن بينهم وبين أقربائهم اتصال، وكانت علاقة 23.4% من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال تتصف بكونها غير مستقرة، و30.8% من مرتكبي الجرائم الواقعة على العرض و21.6% من مرتكبي جرائم المخدرات جاءت علاقتهم متفاوتة.

الجدول 67

التوزيع النسبي بين مستوى علاقة النزيل مع أقربائه
ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مستوى العلاقة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
لا يوجد اتصال	20.9%	15.3%	19.2%	11.7%	16.3%
غير مستقرة	18.0%	23.4%	21.2%	11.7%	20.5%
مستقرة	41.9%	38.7%	28.8%	55.0%	41.0%
متفاوتة	19.2%	21.9%	30.8%	21.6%	21.9%
أخرى	0.0%	0.6%	0.0%	0.0%	0.4%
Chi-Square		Value=23.340	df=12	P-value≤0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين كون النزيل قد تعرض للعقاب من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 10.009$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومدى تعرضه للعقاب من والديه أثناء الطفولة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (68) أن 57.5% من النزلاء لم يتعرضوا

للعقاب، أما النزلاء المحكومون بجرائم المخدرات فقد جاؤوا في المرتبة الثانية حيث كانوا أقل عرضة للعقاب من غيرهم.

الجدول 68

التوزيع النسبي بين كون النزيل قد تعرض للعقاب

من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

درجة التعرض	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
تعرض	45.3%	44.7%	42.3%	28.8%	42.5%
لم يتعرض	54.7%	55.3%	57.7%	71.2%	57.5%
Chi-Square	Value=10.009	df=3	P-value≤0.05		

هل يوجد فروق معنوية بين نوع العقاب الذي تعرض له النزيل من الوالد ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($X^2 = 7.956$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ونوع العقاب الذي تعرض له النزيل من قبل والده أثناء الطفولة، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (69) أن 58.5% من النزلاء قد تعرضوا للعقاب الجسدي، و20.9% قد تعرضوا للعقاب النفسي.

الجدول 69

التوزيع النسبي بين نوع العقاب الذي تعرض له النزيل

ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

نوع العقاب	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
عقاب جسدي	59.0%	55.8%	63.6%	71.9%	58.5%
عقاب نفسي	16.7%	24.0%	13.6%	15.6%	20.9%
حرمان من المصروف	10.3%	6.7%	4.5%	3.1%	7.1%
أخرى	12.8%	11.1%	13.6%	6.3%	11.2%
عقاب جنسي	1.3%	2.4%	4.5%	3.1%	2.4%
Chi-Square	Value=7.956		df=12	P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين مكان إقامة النزيل لحظة وقوع الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

توصل تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 2.16$) إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومكان إقامته، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (70) أن 64.6% من سكان الحضر.

الجدول 70

التوزيع النسبي بين مكان إقامة النزيل لحظة وقوع الجريمة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

مكان الإقامة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				المجموع
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	
ريف	41.2%	41.2%	0.0%	25.0%	35.4%
حضر	58.8%	58.8%	100.0%	75.0%	64.6%
Chi-Square	Value=2.16		df=3	P-value≥0.05	

هل يوجد فروق معنوية بين متوسط حجم أسرة مرتكب الجريمة كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل؟

يبين الجدول (71) من تحليل مربع كاي البالغة قيمته الإحصائية ($x^2 = 49.011$) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.001$) بين كل من نمط الجريمة التي دخل بسببها النزيل مركز الاصلاح والتأهيل ومتوسط حجم الأسرة التي يعيش معها، حيث يتبين من خلال نتائج الجدول (71) أن 38.5% من النزلاء كانوا يعيشون وحدهم، و35.1% كان متوسط حجم أسرهم بين 2 و5 أفراد، و20.3% بين 6 و10 أفراد.

وتبين نتائج الجدول (71) أن غالبية مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس والأموال والأعراض يعيشون وحدهم، بينما يعيش 34.2% من المحكومين بجرائم المخدرات بأسر يبلغ حجمها بين 6 و10 أفراد.

الجدول 71

التوزيع النسبي بين متوسط حجم أسرة مرتكب الجريمة

كونه عضواً من الأسرة ونمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل

حجم الأسرة	نمط الجريمة التي دخل بسببها مركز الإصلاح والتأهيل				
	الجرائم الواقعة على النفس	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأعراض	جرائم المخدرات	المجموع
يعيش لوحده	40.7%	38.5%	57.7%	24.3%	38.3%
2- 5	38.4%	37.0%	26.9%	26.1%	35.1%
6-10	14.0%	20.0%	13.5%	34.2%	20.3%
11 فأكثر	7.0%	4.5%	1.9%	15.3%	6.4%
Chi-Square		Value=49.011	df=9		P-value≤0.001

2.4 المناقشة:

تبين من خلال الدراسة أن 58% من الجرائم كانت ضمن نمط الجرائم الواقعة على الأموال، و21.3% ضمن الجرائم الواقعة على النفس، و20.2% ضمن جرائم المخدرات، و6.4% ضمن الجرائم الواقع على الأعراض. وبالرغم من اختلاف نسب توزيع الجرائم حسب نمط الجريمة بين هذه الدراسة ودراسة (الخوالدة، 2005) ودراسة (المبيضين، 1994) إلا أنها اتفقت مع الدراستين من حيث ترتيب الأهمية النسبية لنمط الجرائم الوقعة على الأموال وخالفتهما في الجرائم الواقعة على النفس في الأردن وعلى الرغم من عدم وجود الاختلاف الكبير بين عامي 2010 وعام 1994 إلا أن غالبية الجرائم تركزت في نمط الجرائم الواقع على الأموال التي بلغت في دراسة (الخوالدة، 2005) 57% ودراسة (المبيضين، 1994) 53.1%، أما جرائم العرض والشرف فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 22.7%، ثم جرائم المخدرات بنسبة 14.4% وآخرها جرائم القتل وكانت نسبتها 9.85% من مجموع الجرائم.

وجاءت هذه الدراسة متفقة مع التفسيرات النفسية والاجتماعية للجريمة, حيث بينت النتائج المتعلقة باتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل نحو الأسباب الاجتماعية والديموغرافية المؤدية لارتكاب الجريمة أن دور الأسرة وبخاصة النزاعات والصراعات والمشاكل الأسرية الدائمة مع غياب الدور الحقيقي لرب

الأسرة بوصفه مسؤولاً عن الأسرة وعدم اهتمامه بأسرته من قبله أو استخدام العنف أو الدلال المفرط في التربية، وبخاصة إذا كانت الأم مطلقة أو تغيب كثيراً عن البيت بسبب المشاكل الأسرية، كل هذه الأسباب تحفز الفرد في الأسرة نحو الانحراف وارتكاب الجريمة، فقد تبين من خلال خصائص النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن علاقة الأب مع الأبناء كانت في الدرجة الثانية غير مستقرة أو متقلبة عند مرتكبي جرائم المخدرات، بينما تتصف بالاستقرار مع أمهاتهم عند الجميع. ونظراً لغياب الأهل وعدم متابعة أطفالهم خاصة فيما يتعلق بالصحبة وإقامة العلاقات الجيدة التي يرافقونها فقد قاد إلى التفاف الأبناء على رفقاء السوء ضمن شهوات الحياة المتعلقة بالجنس والخمور وتعلم الجريمة نتيجة تقليدهم وإغوائهم, فقادهم ذلك إلى التعود على دخول مراكز الإصلاح والتأهيل والسلوك الإجرامي. وبينت نتائج الدراسة أن غالبية النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على الأنفس والأموال والأعراض يعيشون وحدهم، بينما يعيش 34.2% من النزلاء المحكومين بجرائم المخدرات بأسر يبلغ حجمها بين 6 و10 أفراد، فالمحاكاة والتقليد مع تشجيع الأبوين أو غياب أدوارهم كانت من الأسباب الرئيسة لارتكاب الجريمة في الأردن. وهذه النتائج تتفق مع المنطق العام للنظريات الاجتماعية (الساعاتي، 1986). وعزز ذلك فساد البيئة الاجتماعية, كالحي الشعبي, وغياب الضوابط الاجتماعية داخله والجيران أصحاب السوابق الإجرامية الذين كانوا يعيشون بينهم, ومن أجل إثبات الذات في ذلك المجتمعفقد قادهم بينهم إلى ممارسات السلوك السيئة داخل الحي والانخراط في الجريمة، حيث كان معظم المجرمين ممن يقطنون بيوتاً شعبية (النجداوي، 2003) ومن سكان المدن وليس الأرياف واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (عبيدات، 1998). وجاءت في المرتبة الثانية علاقة النزلاء مع أقربائهم, حيث كانت علاقة ضعيفة في الجرائم الواقعة على النفس, كما كانت علاقة النزلاء بجرائم واقعة على الأموال غير مستقرة، وعلاقة النزلاء بجرائم الأعراض وجرائم المخدرات متفاوتة. كما أن البؤس والفقر والحرمان منذ الطفولة والبطالة كانت السبب الرئيس الذي قاد إلى ارتكاب الجريمة للحصول على المال لسد رمق العيش أو للحصول على الثراء السريع لسد العجز في الحرمان منذ الطفولة، خاصة

عند غياب الوازع الديني، وسيطرة الشعور باليأس والإحباط والوصمة الاجتماعية وعدم مشاركة الآخرين اجتماعياً وعدم قبول مصاهرتهم كل تلك لعوامل أدت إلى الميول الإجرامية وارتكاب الجريمة عندهم, وهذا ما أكد علية أيضاً كل من (الزغل، 1986؛ والشديفات، 2007) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفقر والتفكك الأسري ومعدلات الجريمة. كما بينت دراسة (عبيدات، 1998) أن غالبية النزلاء عام 1998 هم من فئة الدخول المنخفضة والفقراء والعاطلين عن العمل الذين لا تتوفر لهم سُبل العيش الكريم، كما بين (المهيرات، 1999) أن الفقر هو السبب الرئيس الدافع لارتكاب الجريمة، ولم تختلف هذه النتائج عن نتائج دراسة (النجداوي، 2003)، بل ويؤكد هذه النتيجة ما جاء في دراستنا هذه لعام 2010 أن الأسباب الحقيقة التي قادت النزلاء إلى ارتكاب جرائمهم في المرتبة الأولى كان فقر الأسر بنسبة 33% خاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأموال، ثم الحصول على المال والدخل بنسبة 16% خاصة عند الذين ارتكبوا جرائم المخدرات، ثم رفقاء السوء بنسبة 9% خاصة عند الذين ارتكبوا الجرائم الواقعة على الأعراض، يليه بالأهمية الظروف المكانية والظروف الاجتماعية البائسة بنسبة 7%. كما بين النزلاء أن أكثر المسؤولين عن ارتكاب الجاني للجريمة بنسبة 23% كانت الأسباب المادية، ثم أصدقاء السوء بنسبة 20.5%، فالمجتمع بنسبة 19.5%، والأسرة والوالد بنسبة 9.9%. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (النجداوي، 2003)، وهذه النتائج تفسر جانباً منها نظرية مدرسة شيكاغو حيث إن التحضر كان سبباً مباشرا في تفاقم مشكلة الجريمة نظراً للحراك الاجتماعي الذي قام به العاطلون عن العمل من الذكور والإناث إضافة إلى الشباب وكبار السن، فقد ظهرت المشكلات الاجتماعية التي تتراوح بين التردي الصحي، والمساكن غير الملائمة، وعصابات الأحداث، والفساد الخلقي، ومع الإقرار بأهمية هذه المدرسة إلا أنه لا يمكن أن ندرس العوامل المسببة لارتكاب الجريمة دون دراسة العوامل النفسية والاجتماعية للسلوك الإجرامي (المبيضين، 1994). ومن الجدير بالذكر أن نتائج هذه الدراسة لم تكن غريبة عن نتائج الدراسات في المناطق العربية. فقد بينت دراسة أجريت على المجتمع الإماراتي (علوي، 2001) أن من أهم دوافع الجرائم

هي تدني المستوى المعيشي والتفكك الأسري وأن سكان الحضر هم أكثر ميلا لارتكاب الجرائم من سكان الريف والبدو، كذلك جاءت نتائج دراسة (الشهراني، 2004) عن المجتمع السعودي. كما أن مرتكبي الجرائم ومنها المخدرات غالباً ما يكونون بصحبة الرفاق (القحطاني، 2002). بل إن نتائج الدراسات العالمية تجد أن الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة هو الفقر والحاجة المادية حتى في الدول المتقدمة مثل أمريكا دايلي (Daly,1993) (James,1997) وأستراليا (Schnidder,2000) وايطاليا (Buonanno, 2005).

ومن الخصائص الديموغرافية المميزة لمرتكبي الجريمة أن أعمارهم في الغالب كانت بين 19 و29 سنة، وأغلبهم من العزاب, خاصة في مجال الجرائم الواقعة على الأعراض والجرائم الواقعة على النفس، وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة (المبيضين، 1994) ودراسة (النجداوي، 2003)، وكان في المرتبة الثانية المتزوجون خاصة في جرائم المخدرات والجرائم الواقعة على الأموال. وإن السبب الرئيس لعدم الزواج عند العزاب هو شح المادة، ثم صغر السن فالأسباب الاجتماعية والتعليمية، ومن خصائص مرتكبي جرائم المخدرات أنهم في الغالب أرباب أسر, بينما يتميز مرتكبوا جرائم العرض بأنهم من غير أرباب الأسر. ومن خصائص النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية أن المستوى التعليمي لمعظمهم يقع بين الإعدادي والثانوي وبمقارنة هذه النتائج مع نتائج عام 1994 (المبيضين، 1994) نجد أن المستوى التعليمي للنزلاء ثابت ولم يتغير بشكل جوهري، وكان سبب عدم إكمال الدراسة حسب نتائج دراستنا في الدرجة الأولى مادياً ثم كثرة الغياب وعدم الرغبة في التعليم ثالثاً، وبالرغم من تدني المستوى التعليمي عند النزلاء, إلا أنه كان أعلى منه عند النزيلات الإناث حسب نتائج دراسة (الخربطلي، 1992) التي بلغت فيها نسبة الإناث الأميات النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية 58%، ومن هن في المستوى التعليمي الثانوي فما فوق, إذ بلغت 5.7% فقط، ولم يختلف الوضع عند الإناث في بعض الدول العربية, فقد بينت دراسة (البلوشي، 2003) عن المجتمع العماني ودراسة (الربدي، 2003) عن

المجتمع السعودي أن نسبة الأمية بين النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل العماني مرتفعة.

وحول الخصائص الاقتصادية للنزلاء, فقد بينت الدراسة أن أكثر مرتكبي الجرائم الواقعة على النفس هم من الحرفيين، والعاطلين عن العمل، بينما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال فقد كان معظمهم من الموظفين في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل، وأما الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأعراض فقد كان معظمهم من العاملين في القطاع العام والحرفيين، أما الذين ارتكبوا جرائم المخدرات فقد كان معظمهم من المزارعين والعاطلين عن العمل. كما تبين أن معظم النزلاء وباختلاف نمط الجريمة الذي ارتكبوه أنهم من الفقراء الذين يبلغ معدل دخولهم الشهرية 300 دينار فأقل وكانت مهنة معظم آبائهم العمل في القطاع العام أو من العاطلين عن العمل أو المتقاعدين، بينما جاء حوالي 20% من النزلاء بجريمة المخدرات من خارج الأردن واستوطنوا فيها، وكان معظم آبائهم يعملون في الزراعة.

وحسب ما جاءت به هذه الدراسة من إطار نظري حول الخصائص الديموغرافية لأسر والدي النزلاء باعتبار أن لها أثراً مباشراً على الشخصية السلبية كالعدوان أو العداء، والتقدير السلبي للذات، وعدم الكفاية الشخصية، وعدم الثبات الانفعالي، والنظرة السلبية للحياة من جهة أخرى (عليان، 1993، حسن، 1993)، وتبين من نتائج هذه الدراسة الميدانية أن أقل نزلا مراكز الإصلاح والتأهيل والبالغة نسبتهم 2.4% هم الذين عاشوا يتامى الأب والأم،و في المقابل كان أكثر الجناة يعيش أبواهم معا، وكانوا يسكنون المنازل المستقلة بالدرجة الأولى ثم الشقق السكنية بالدرجة الثانية، كما أن 21% من آباء الجناة كانوا من الأميين. وبينما كانت الصفة السائد للعلاقة بين أبوي النزلاء هي الود والتفاهم، فأن والدي النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على النفس وجرائم واقعة على الأموال كانا كثيري التشاجر والجدال،و في المقابل كان والدا النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على الأعراض وجرائم المخدرات قليلي التشاجر والجدل. وكان النزلاء المحكومون بجرائم المخدرات أقل عرضة للعقاب قبل أبويهم مقارنة مع غيرهم من النزلاء، فغالباً ما تعرض النزلاء

لعقاب جسدي ونفسي من والدهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن أنماط الجرائم تتطابق في كل من الجريمة التي ارتكبها النزيل والأسبقيات التي دخل بسببها مركز اصلاح وتأهيل سابقاً، وهذا مؤشر قوي وإثبات على أن النزلاء والمجرمين متخصصين في نمط محدد من الجرائم، إلا أن الدراسة بينت أن الجريمة ليست وراثية, أي أنه لم يتأثر الأبناء بنمط جرائم الآباء، ولم يولد المجرم مجرما بالوراثة. كما تبين أن معظم خصائص النزلاء المحكومين بجرائم واقعة على النفس والأموال متشابهة, بينما تشابهت خصائص الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل بجرائم واقعة على الأعراض والمخدرات، ولكن تبين أن علاقة النزيل مع رفقائه من النزلاء الآخرين يزيد من درجة الاحتكاك عند حد معين ومع طول الفترة الزمنية ينجم عنه نوع من الفهم المتبادل بين الأطراف ويولد المصلحة المتبادلة بينهم، فتزيد من درجة احتمال عودة الفرد بعد الإفراج عنه إلى الجريمة من نفس الأنماط التي سبق أن ارتكبها ولكن بدرجة مهارة أعلى، أو من أنماط جديدة اكتسبها من رفاق مركز الإصلاح والتأهيل واكتسب معها أساليب الإفلات من القبض والعقوبة، (علي، 1987) فقد تبين من دراستنا أن 79% من الذين دخلوا مركز الإصلاح والتأهيل سابقاً بسبب ارتكاب جرائم واقعة على النفس عادوا لنفس النوع من الجرائم.

3.4 التوصيات:

عمدت الدراسة إلى إبراز أهم التوصيات التي تكونت من الإطار البحثي, وعلى ضوء النتائج المتحصلة, واعتبار نتائجها الإحصائية قاعدة لواقعية هذه التوصيات، كما يلي:

1. تطوير دور وزارة الشؤون الإجتماعية والجمعيات التطوعية العاملة في هذا المجال من أجل تنظيم برنامج يستهدف الفئات المجتمعية الأكثر تعرضاً للانحراف (ذوي الدخل المتدني، المستوى التعليمي المنخفض، الأسر المفككة أو الموشكة عل التفكك، وهكذا) من أجل تحقيق الأهداف التالية فيها:

أ. تطوير قدرات العائلات على الإنتاج والإنجاز وتحقيق الكسب الحلال، بما في ذلك:

1. عقد دورات تأهيل مهنية للعائلات والأفراد القادرين على الإنتاج من بينهم.
2. تطوير وتطبيق أسلوب "الإنتاج من المنازل" وذلك في مجالات مختلفة متوسطة المهارة، كطباعة المواد العلمية، تجليد الكتب، وهكذا.
3. شراء السلع والخدمات التي تقدمها الأسر وتسويقها أو العمل كوسيط مباشر بين العميل والأسرة المنتجة، بسعر مربح ومجدي للعائلة.

ب. تطوير مهارات أفراد الأسرة جميعاً في مجالات التعامل مع الضغوط وحل المشكلات والتفكير الإبداعي والتفكير الإيجابي وغيرها من المهارات الإنسانية اللازمة مع تحديات الحاضر.

ج. توفير خدمات التوجيه النفسي لحل المشكلات العائلية، مع التفاعل مع الأسر من أجل الكشف المبكر عن المشكلات والبوادر الدالة على عدم توازن العلاقات أو السلوكيات داخل الأسرة.

د. تنظيم أنشطة شبابية تمتص طاقات الشباب – خاصة في العطلة الصيفية بالنسبة للطلبة من مختلف الفئات – تبتعد عن المركزية وتستثمر مختلف الموارد والإدارات والأجهزة الحكومية القائمة في المنطقة الجغرافية بإشراف الحاكم الإداري، وذلك من أجل تسخير طاقات الشباب في خدمة مجتمعهم المحلي بدلاً من المجتمع العام.

ه. التوعية الأمنية، وتدريب الأسرة على كيفية الرقابة على الأبناء والتربية السليمة بعيداً عن الدلال المفسد والقسوة الهدامة، وذلك عن طرق مرشد نفسي خبير محترف يتم تأهيله في هذا المجال لهذه الغاية، مع التركيز على الرقابة على رفاق الأبناء وعلاقاتهم من قبل الوالدين.

و. التوعية بأهمية الدراسة والتعليم وتمكين المجتمع من التكامل في توفير خدمات التدريس من داخله، باستثمار طاقات المعلمين في المنطقة في

تدريس الطلبة في نفس المنطقة بمنطق التكامل، مع توفير الحوافز المناسبة للمعلمين في هذا المجال من خلال:

1. تبرعات يقدمها متطوعون في المجتمع المحلي أو غير المحلي.
2. مكاسب معنوية يحصل عليها المعلم مثل تسهيل بعض إجراءاته في مختلف الدوائر الحكومية عند مراجعتها – كتجديد رخصة السيارة أو رخصة السواقة أو غيرها – ببطاقة معينة تمنح له كمكافأة، وبالتالي إشعاره بالمكاسب الناجمة عن دوره التعليمي.
3. امتيازات أخرى يحصل عليها المعلم المتطوع يتم تشريعها وتنظيمها من قبل الجهات المركزية – خاصة الحاكم الإداري – وذلك من أجل تعويضه عن جهده ووقته.

2. تطوير وسائل حقيقية للرقابة على الإعلام بالتكامل بين الأسرة والوسائل إعلامية، وذلك من أجل ضمان ألا تساهم أجهزة الإعلام المختلفة – بما في ذلك الوسيلة الأحدث "الإنترنت"– في نشر ثقافة العنف وتعريف الشباب بكيفية ارتكاب الجريمة. وهذا يتطلب:

أ. توعية الأسرة بكيفية تنظيم وضبط والرقابة على استخدام وسائل الاتصال المختلفة من قنوات تلفزيونية أرضية – أو فضائية إن توفرت – وإنترنت وغير ذلك من وسائل إعلامية يمكن أن تنشر الثقافة المنحرفة أو الأساليب الجرمية.

ب. استرجاع الرقابة التي كانت قائمة من قبل على الرسائل الإعلامية التلفزيونية المحلية المختلفة، وتطبيق ما يشابهها على مواقع الإنترنت.

ج. السيطرة على مقاهي الإنترنت بالطرق المتعارف عليها بفعالية عالية، وتفعيل الأساليب وتطويرها بحسب الظروف المختلفة، وبحيث تكون مسؤولية هذا التطوير على عاتق وزارتي الداخلية والمواصلات السلكية واللاسلكية.

3. تطوير المناهج الدراسية لتتضمن مواد في "الثقافة الأمنية" يستفاد في إعدادها من تجربة حكومة دبي بالاستفادة والرجوع إلى المقدم إبراهيم الدبل من شرطة دبي لهذه الغاية، والتي تتضمن:

أ. مساقات دراسية مدرسية – ثم جامعية – حول الأمن الشخصي والسلوك السوي، والتربية المدنية.

ب. الاستفادة من معينات تدريس وتعليم للغاية السابقة تتمثل في أفلام تعليمية فيديوية واقراص مضغوطة تعليمية وتوعوية ومطبوعات وغيرها.

ج. الربط الفعال ما بين المدرسة والأسرة من أجل التواصل المستمر والتكامل في متابعة الطلبة أثناء العام الدراسي، وهذا يتطلب تنظيم اجتماعات شهرية على الأقل تجمع جميع أولياء الأمور إما مرة واحدة أو على دفعات، ومع الهيئات التربوية والإدارية بالمدارس والجامعات.

د. تطوير حقائب تعليمية إلكترونية في مجال "الثقافة الأمنية" يمكن أن يتولى إعدادها متطوعون محترفون في المجال تحت الإشراف التربوي لوزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية، تركز على المشكلات القائمة في المجتمع، ويتم تحديثها سنوياً على الأقل. وتكون هذه الحقائب في أقراص مضغوطة، توزع على الطلبة، وتصاغ بصورة محببة للطلبة بعيداً عن الجمود، وعلى هيئة أفلام هادفة أو برامج تفاعلية تعلم السلوك السوي وتشجع عليه وتعززه، ويقصد بالسلوك السوي هنا هو السلوك الذي يحول دون وقوع الطالب ضحية لجريمة، ودون انحرافه وارتكابه للجريمة كذلك.

ه. يمكن لتمكين الطلبة من استخدام هذه الأقراص اللجوء إلى أحد سبيلين أو كليهما:

1. الاتفاق مع بعض مقاهي الإنترنت – الملتزمة بالقواعد – لكي تتيح الفرصة للطلبة باستخدام مرافقها لفترة محددة كافية لاستخدام الأقراص المضغوطة – وتحت رقابة – إما على حسابها تطوعاً، أو على حساب جهة ثالثة متبرعة بذلك، أو مقابل الحصول على امتيازات وحقوق من قبل الأجهزة الحكومية والجهات الداعمة.

2. تمكين الطالب من استخدام مختبر المدرسة الكمبيوتري خارج ساعات الدوام في أوقات محددة وذلك لتمكينه من ذلك، مع إكسابه حوافز مادية ومعنوية – مثل علامات دراسية في بعض المواد أو علامات نشاط مثلاً – مقابل ذلك.

و. فتح مكتبات المدارس للطلبة بعد ساعات الدوام لتمكينهم من استخدام الأوعية العلمية التي تحتويها من أشرطة تعليمية وكتب دراسية أو علمية أو أدبية أو ثقافية أو برامج كمبيوترية تعليمية في مجالات الدراسة المنهجية أو اللامنهجية.

4. تعزيز الأجهزة الأمنية الرقابة على "شلل الشباب" وسلوكياتهم، للحد من فرص الانحراف لديهم، وللتكامل مع الأسرة في ضبط سلوكيات أبنائها، وذلك يتطلب ما يلي:

أ. التفاعل النشط بين الأسرة والشرطة (من خلال المركز الأمني الشامل) في تمكين كل من الطرفين من فهم حاجات ومتطلبات الطرف الآخر وفق أسلوب "الشرطة المجتمعية" وأسلوب "العمل الشرطي المستند على المشكلات" لحلها، وهو ما يمعني ضرورة إقامة مفهوم الشرطة المجتمعية على أرض الواقع.

ب. تفعيل المجالس المحلية بمراكز الشرطة للقيام بالدور الجوهري الذي أنشئت من أجله، الأمر الذي يتطلب من مديرية الأمن العام بذل الجهد في سبيل تحقيق هذا التفعيل الهام والحيوي.

ج. قيام أولياء الأمور بالتعاون مع الشرطة في برامجها المختلفة والتي تستهدف مساعدة الأسرة على ضبط الأبناء ورصد أية انحرافات تصدر عنهم.

المراجع

أ. المراجع العربية:

إبراهيم، عبد الستار، (1985)، الإنسان وعلم النفس، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 86، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص55-70.

إبراهيم، عبد الستار، (1993)، العلاج السلوكي للطفل – أساليبه ونماذج من حالاته. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 180، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص175-190.

إبراهيم، عبد الستار، (1998)، الاكتئاب، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 239، نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص229-245.

أبو سريع، أسامة سعد، (1992)، الصداقة من منظور علم النفس، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 179، نوفمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص124-136.

أبو عامر، محمد، (1998)، **دراسات في علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

أحمد، سهير كامل، (1998، أ)، **دراسات في سيكولوجية الشخصية**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

أحمد، سهير كامل، (1998، ب)، **دراسات في سيكولوجية المرأة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

أرجايل، مايكل، (1993)، سيكولوجية السعادة، **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة فيصل عبد القادر يوسف، عدد 175، يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص50-59.

أريتي، سيلفانو، (1991)، الفصامي كيف نفهمه – دليل للأسرة والأصدقاء، ترجمة عاطف أحمد، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 156، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص96.

أسعد، يوسف ميخائيل، (1986)، **سيكولوجية الإبداع في الفن والأدب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

اسماعيل، محمد عماد الدين، (1986)، الأطفال مرآة المجتمع، النمو النفسي الاجتماعي للطفل في سنواته التكوينية، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 99، مارس 1986، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص23-29.

البريمي، عائشة، (2003)، **أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية على اتجاهات الشباب نحو ظاهرة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة**، إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، الامارات العربية.

البستاني، المعلم بطرس، (1977)، **محيط المحيط – قاموس مطول للغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت.

البلوشي، نعيمة حميد، (2003)، **العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية عمان، الأردن.

بهنام، رمسيس، (1976)، **الجريمة والمجرم والجزاء**، دار المعارف، الاسكندرية.

بهنام، رمسيس، (1978)، **المجرم تكويناً وتقويماً**، منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر.

بوربلي، ألكسندر، (1992)، أسرار النوم، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 163، يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 225-239.

بياجيه، جان، (2002)، **سيكولوجية الذكاء**، عويدات للنشر، بيروت.

الجسماني، عبد العلي، (1994)، **علم النفس وسيكولوجية الطفل**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

جولمان، دانيال، (2000)، الذكاء العاطفي، **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة ليلى الجبالي، عدد 262، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص26-36.

الجوهري، مصطفى فهمي، (1997)، **أصول علمي الإجرام والعقاب**. كلية شرطة دبي، دبي.

الحارثي، حيلان بن هلال، (2003)، **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين دراسة مسحية في دور الملاحظة بالرياض والدمام وبريدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

الحبسي، محمد، (2005)، **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

حجاج، علي حسين، (1983)، نظريات التعلم، دراسة مقارنة، الجزء الأول. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 70، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص56-90.

حجاج، علي حسين، (1986)، نظريات التعليم، دراسة مقارنة، الجزء الثاني. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 108، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص30-69.

حسن، باكيناز، (1993)، نمو القدرة على فهم السلوك العدواني التحويلي عند تلاميذ المرحلة الابتدائية. **مجلة علم النفس**، العدد (27)، أغسطس/ سبتمبر 1993، المجلد السابع، الهيئة المصرية للكتاب. ص. ص. (26-35)، القاهرة، مصر.

الحسنية، سعيد، (2005)، **دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

حقي، ألفت، (1996)، **سيكولوجية الطفل – علم نفس الطفولة**، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

الحموري، هدى، (2003)، **النزيلات الموقوفات على خلفية جرائم الشرف في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الخربطلي، سميرة خضر، (1992). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية على جرائم النساء في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خليفة، عبد اللطيف محمد، (د.ت)، **سيكولوجية المسنين**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

الخوالدة، محمد، (2005)، **التحليل الإقليمي لظاهرة الجريمة في الأردن حالة دراسية محافظة البلقاء**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلقاء, السلط, الأردن.

دسوقي، كمال، (1994)، **سيكولوجية إدارة الأعمال وسيكولوجية كفاية الإنتاج**، المؤلف، الاسكندرية.

دونالدسون، مارغريت، (1991)، **عقول الأطفال – دراسة سيكولوجية في أعماق الطفل**، ترجمة عدنان الاحمد، دار معد للنشر، دمشق.

الربدي، محمد، (2003)، **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية

ربيع، حسن محمد، (1991)، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**. حسن محمد ربيع، كلية شرطة دبي، دبي.

رستم، هشام، (2001)، **أصول علم الإجرام وجذورها الإسلامية.** جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين/ الإمارات.

الرشيدي، مشعل، (2009)، **دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في منطقة حائل،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الزغل، عبد القادر، (1986)، **البناء الاجتماعي والاقتصادي وتفسير السلوك المنحرف، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي: أبحاث الندوة العلمية السادسة حول "الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى"**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

الساعاتي، حسن، (1986)، **النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة حول "الخطة الأمنية الوقائية العربية الأولى"**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، الرياض، السعودية.

سايمنتن، دين كيث (1993)، العبقرية والإبداع والقيادة، **سلسلة عالم المعرفة،** ترجمة شاكر عبد الحميد، عدد 176، أغسطس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص55–69.

سكينر، ب. ف. (1980)، تكنولوجيا السلوك الإنساني. **سلسلة عالم المعرفة،** ترجمة عبد القادر يوسف، عدد 32، أغسطس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص335–370.

سليمان، سليمان عبد المنعم، (2001)، **أصول علم الإجرام القانوني.** دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

سمارة، عزيز، (1999)، **سيكولوجية الطفولة،** دار الفكر، عمان.

الشديفات، أمين، (2007)، **البطالة في الأردن وعلاقتها بالجريمة: دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

الشراري، محمد، (2004) **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

الشراري، نايف، (2006)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف – السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجامعة الأردنية، عمان.

الشهراني، عبد الرحمن، (2004)، **الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية**, رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

الشهري، أحمد محمد ناصر، (2007)، **الخصائص النفسية والاجتماعية والعضوية للأطفال المعرضين للإيذاء – دراسة مسحية مقارنة**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

الشويعر، محمد بن سعد، (1990)، **أثر الإيمان في إشاعة الأمن والاطمئنان من منظور القرآن والسنة، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة: أبحاث الندوة العلمية السابعة عشرة والتي عقدت بمقر المركز في الفترة 28– 30 رجب 1406 هـ**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية.

الصالح، مصلح، (2002)، **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة دراسة إحصائية وميدانية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

صليبا، جميل، (1973)، **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الصيفي، عبد الفتاح؛ وأبو عامر، محمد زكي، (1998)، **علم الإجرام والعقاب**. دار المطبوعات الجامعهية، الأسكندرية.

الضلاعين، عرار، (2009)، **أثر التنمية الاجتماعية في تغير أنماط الجريمة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الاردن.

طه، فرج عبد القادر، (1980)، سيك**ولوجية الشخصية المعوقة للإنتاج – دراسة نظرية وميدانية في التوافق المهني والصحة النفسية**. مكتبة الخانجي، القاهرة.

العبد الرزاق، بشير؛ والوريكات، عايد، (2008)، أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن منهج تحليل التكامل المشترك، **ورقة عمل مقدمة مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان: الإرهاب في العصر الرقمي**، معان، الاردن، بتاريخ 05/رجب-09/رجب.

عبد الله، محمد قاسم، (2003)، سيكولوجية الذاكرة – قضايا واتجاهات حديثة، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 290، فبراير، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص147-159.

عبد المنعم، سليمان، (1996)، **أصول علم الإجرام والعقاب**، المؤسسة الجامعية، بيروت.

عبيد، رؤوف، (1988)، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، دار الجيل، القاهرة.

عبيد، رؤوف، (1974)، **مبادئ علم الإجرام**، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عبيدات، أحمد فوزي، (1998)، **أنماط الجريمة في محافظات شمال الأردن من منظور اجتماعي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عزمي، محمد مدحت، (2010)، **نظرات في ظاهرة الجريمة – في ضوء مبادئ علم الإجرام**. مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية.

العقاد، عصام عبد اللطيف، (2001)، **سيكولوجية العدوان وترويضها**، دار غريب، القاهرة.

عكاشة، محمود فتحي، (1999)، **علم النفس الصناعي**، مطبعة الجمهورية، القاهرة.

علوي، عبد الرحمن، (2001)، **الجريمة في الإمارات العربية المتحدة : دراسة جغرافية**, رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية, عمان, الأردن.

علي، سعيد اسماعيل، (1987)، الفكر التربوي العربي الحديث، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 113، مايو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص258-269.

عليان، إبراهيم، (1993)، دراسة العلاقة بين القبول/ الرفض الوالدي وتوكيد الذات والعدوانية لدى المراهقين، **مجلة علم النفس**، العدد (27)، أغسطس/ سبتمبر 1993، المجلد السابع، الهيئة المصرية للكتاب. ص. ص. (90-92)، القاهرة، مصر.

العمري، صالح، (2002)، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية, الرياض**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العنزي، عيد، (2008)، **الخصائص الاجتماعية والثقافية لمروجي المخدرات**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العواد، سلمان، (2007)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمدمني الأمفيتامين ومدمني الحشيش والعاديين**, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

عويضة، كامل محمد محمد، (1996 أ)، **سيكولوجية العقل البشري**، دار الكتب العلمية، بيروت.

عويضة، كامل محمد محمد، (1996 ب)، **علم النفس الصناعي**، دار الكتب العلمية، بيروت.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2000)، **الإحصاء السيكولوجي التطبيقي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2005)، **مبحث الجريمة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2006)، **سبل مكافحة الجريمة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (2007)، **المجرم الشاذ**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (د.ت. أ)، **أصول البحث السيكولوجي – علمياً ومهنياً**، دار الراتب الجامعية، بيروت.

العيسوي، عبد الرحمن محمد، (د.ت. ب)، **سيكولوجية العمل والعمال**، دار الراتب، بيروت.

عيسى، حسن أحمد، (1979)، الإبداع في الفن والعلم، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 24، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص55-69.

فرويد، سيجمند، (د.ت)، **محاضرات تمهيدية جديدة في التحليل النفسي**، ترجمة عزت راجح، مكتبة مصر، القاهرة.

فهمي، مصطفى، (1995)، **الصحة النفسية – دراسات في سيكولوجية التكيف.** ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

القحطاني، محمد، (2002)، **الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي**, رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة تونس، تونس.

قرني، عادل يحيى، (2006)، **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، نزوى/ سلطنة عُمان.

قنطار، فايز، (1992)، الأمومة – نمو العلاقة بين الطفل والأم. **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 166، أكتوبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص347–368.

كالفي، جبريل، (1995)، **سيكولوجية طفل الروضة**، ترجمة طارق الأشرف، دار الفكر العربي، القاهرة.

كريب، إيان، (1999)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. **سلسلة عالم المعرفة**، ترجمة محمد حسين غلوم، عدد 244، إبريل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص236–276.

المالكي، خالد، (2005)، **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المبيضين، عاكف محمد، (1994)، **الخصائص الديموغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مجدوب، أحمد، (1976)، **المرأة والجريمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مديرية الأمن العام، (2001)، **بيانات المعلومات الجنائية**، عمان، الأردن.

مري، بنيلوبي، (2000)، العبقرية – تاريخ الفكرة، ترجمة محمد عبد الواحد محمد، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 208، إبريل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص223–269.

المشعان، عويد سلطان، (1994)، **علم النفس الصناعي**، مكتبة الفلاح، بيروت.

المغربي، سعد، (1986)، **سيكولوجية تعاطي الأفيون ومشتقاته**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، (1976)، "**تخطيط السياسة الجنائية في نطاق الوظيفة الاجتماعية في الدول العربية**". المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي – المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، بغداد.

المهيرات، بركات، (1999)، **الأنماط المكانية لظاهرة الجريمة في الأردن في الفترة 1985- 1996**, رسالة دكتوراه غير منشورة, جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

ميلر، سوزانا، (1987)، **سيكولوجية اللعب**، ترجمة حسن عيسى، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 120، ديسمبر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص86-105.

نبيه، نسرين عبد الحميد، (2007)، **الإجرام المعقد**، دار المعارف، الاسكندرية.

نبيه، نسرين عبد الحميد، (2008)، **الإجرام الجنسي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.

النجداوي، موسى، (2003)، **الجريمة وارتباطها بالبطالة والمشكلات السرية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

هلال، ناجي، (2005)، **الأبعاد الاجتماعية لجنوح الفتيات – دراسة اجتماعية**, إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية.

وريكات، عايد عواد، (2009)، **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق، عمان.

وين، ماري؛ وعبد الفتاح، صبحي، (1999)، الأطفال والإدمان التلفزيوني، **سلسلة عالم المعرفة**، عدد 247، يوليو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص336-390.

يونغ، ك. غ.، (د.ت)، **جدلية الأنا واللاوعي**، ترجمة نبيل محسن، دار الحوار، اللاذقية.

ب. المراجع الأجنبية:

Abd El-Al, Hasan Ibrahim, (1985), **The Effect of Islamic Education on Crime Prevention**. First Joint International Conference on Research in Crime Prevention. UNSDRI & SST, Rome, June.

AL-MAWRED MULTIMEDIA ENCYCLOPEDIA. BEIRUT. 1995.

Antonio Rodriguez Andrés. (2002). "**Crime in Spain: An Empirical Investigation**". Unpublished paper, University of Southern Denmark.

Boba, Rachel (2005), **Crime Analysis and Crime Mapping**, Sage, London.

Bruce, Christopher W. (2004), **Exploring Crime Analysis – Readings on Essectial Skills**. IACA press (The International Association of Crime Analysts Press), Overland/ Kansas.

Buonanno, P. (2005).**The Socioeconomic Determinants of Crime**. A Review of the Literature. Department of Economics, University of Milan-Bicocca. Italy.

Clinard,M.j (2001). Links Between Crime and Development in the Underdeveloed Countries. **Criminology Journal and Legal journal**, (532) 22 Database, Legal Collection

COD (**The Concise Oxford Dictionary**), 9th Edition, Oxford University Press. 1996.

COMPTON INTERACTIVE ENCYCLOPEDIA – 1995. MACROMEDIA. COMPTON NEW MEDIA INC. 1994.

CPRC/MOI "Crime Prevention Research Center/ Ministry of Interior – Kingdom of Saudi Arabia", (1976), **The Effct of Islamic Legislation on Crime Prevention in Saudi Arabia**. – Proceedings of the Symposium held in Riyadh, 9-13 October.

Daly, K.. (1993).Feminism and Criminology. **Justice Quarterly**, 5(4):497-538

Davies, Graham et al. (1996), **Psychology, Law and Criminal Justice**. Walter de Gruyter, Berlin.

Donis Fougére, (2006), "**Youth Unemployment and Crime in France**", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK

GILL, John & Phil Johnson (2002), **Research Methods**, 3rd ed. Sage, London.

Hartung, G., and Pessoa, S., (2007), **Demographic factors as determinants of crime rates**, Paper submitted to the seminar of Population, Poverty and Inequality, Belo Horizonte, Brazil.

James,S.(1997). **Poverty, Ethnicity and Violent Crime**. Ci, Boulder, Westview.

MICROSOFT ENCARTA 99 ENCYCLOPEDIA: 1993 -1998. MICROSOFT CORPORATION. REDMOND (WA, USA). ENCYCLOPEDIA ARTICLES.

Nilsson, A. (2004). **Income inequality and crime: The case of Sweden, Working Paper Series 2004**, IFAU - Institute for Labour Market Policy Evaluation.

OIE (**Oxford Interactive Encyclopedia**.) Developed by The Learning Company, Inc. Copyright (c) 1997 TLC Properties Inc. All rights reserved.

OTD (**OXFORD TALKING DICTIONARY**) For Windows 95 and Windows 3.1 V. 1., Learning Company Inc. 1998.

Peters, Ralph, (2001), **Fighting for the Future**. StackPole Books, MechanicsBurg, PA.

Punch, Keith F.(1998), Intr**oduction to Social Research – Quantitative & Qualitative Approaches**. Sage, London.

Schnidder, R.(2000**). Economical Development and crime.Australian institute of Criminology. trend & issue in crime and criminal justice**. Available on. http. www.aic.gov.au

UNSDRI "United Nations Social Defence Research Institute", (1984) **Combatting Drug Abuse and Related Crimes**, Publication No. 6, Rome, July.

Watson, J (2001). "American women crimes: A comparative Analysis. **Population Bulletin of United Nations**, 33(6):102-166.

Wilson, James Q. "Ed."(1983), **Crime and Public Policy**. ICS Press. San Frsncisco.

WORLD BOOK MULTIMEDIA ENCYCLOPEDIA. 1998 WORLD BOOK, INC. DICTIONARY.

الملحق (أ)

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

برنامج دكتوراه في علم الجريمة

أخي الفاضـــل

تحية طيبة وبعد:

يقوم الطالب بدراسة : المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وأثرها على الجريمة وأنماطها دراسة ميدانية على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن.

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص علم الجريمة. راجياً التكرم بالإجابة عن الأسئلة بدقة ولحظة وقوع الجريمة، علما بأن الإجابات الواردة إلينا من طرفكم سيتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط شاكراً لكم جهودكم وصدقكم وصراحتكم في الإجابة عن أسئلة الاستبانة .

شاكرا لكم حسن تعاونكم،،

الطالب

عاكف مبيضين

الجزء الأول:

البيانات النوعية :-

ضع إشارة (x) في المكان المناسب

1- الجنس: 1 . ذكر ☐ 2 . أنثى ☐

2- العمر : ☐ سنة

3- الحالة الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐ منفصل ☐

4- الحالة الاجتماعية للوالدين:

يعشين معاً ☐ منفصلين ☐ عشت يتيم الأب ☐ عشت يتيم الأم ☐

5- المستوى التعليمي:	**المبحوث**	**الوالد**	**الوالدة**
1. لا يقرأ ولا يكتب	☐	☐	☐
2. ملم (يقرأ ويكتب)	☐	☐	☐
3. ابتدائي	☐	☐	☐
5. إعدادي	☐	☐	☐
6. ثانوي	☐	☐	☐
7. دبلوم	☐	☐	☐
8. بكالوريوس	☐	☐	☐
9. دراسات عليا	☐	☐	☐

6-	المهنة	المبحوث	الوالد	الوالدة
1.	طالب	□	□	□
2.	موظف قطاع عام (حكومي)	□	□	□
3.	موظف قطاع خاص	□	□	□
5.	حرفي (نجار , حداد, ميكانيكي...)	□	□	□
6.	مزارع	□	□	□
7.	إدارة عليا (أمين عام , مدير عام...	□	□	□
8.	متقاعد	□	□	□
9.	بلا عمل	□	□	□
10.	أخرى حدد			

7- مكان الإقامة

1. مدينة --□
2. قرية --□
3. بادية --□

8- أين عشت وترعرعت سابقاً

1. في نفس المكان لم أتنقل أو أهاجر ----------------------□
2. انتقلت من القرية للمدينة-----------------------------□
3. انتقلت من المدينة للقريت-----------------------------□
4. كنت أعيش خارج الأردن قبل العودة إليها---------------------□

9- الدخل الشهري للأسرة [ ] دينار .

10- عدد أفراد الأسرة

1. ذكور	
2. إناث	
3. المجموع	

11- عدد أفراد الأسرة للوالدين: ☐ **فرد**

12- نوع السكن

1. **بيت مستقل**-----------------------------
2. **شقة سكنية**-------------------------
3. **فيلا** ---
4. **غير ذلك حدد** --------------------------------------

13- عدد غرف المنزل من غير المرافق ☐ **غرفة .**

14- ملكية المسكن : ملك ☐ **مستأجر** ☐ **أخرى** ☐

15- كيف كان يعاملك :	**ولدك**	**والدتك**	**الإخوة والأقارب**
1. عادية	☐	☐	☐
2. متشددة	☐	☐	☐
3. متشددة جداً	☐	☐	☐

16. هل تعاني من مرض:	☐	☐
1. نفسي	☐	☐
2. جسدي	☐	☐
3. جسمي ونفسي	☐	☐

الجزء الثاني: لبيانات الجرمية

14- هل سبب وجودك في مركز الإصلاح كان بسبب جريمة.

	نعم	لا
1. السرقة	□	□
2. النشل	□	□
3. شيك بدون رصيد	□	□
5. إساءة ائتمان	□	□
6. إلحاق الضرر بمال الآخرين	□	□
7. تجارة المخدرات	□	□
8. تعاطي المخدرات	□	□
9. القتل العمد	□	□
10. القتل الخطأ	□	□
11. الشروع بالقتل	□	□
12. هتك عرض	□	□
13. الزنا	□	□
14. الاغتصاب	□	□
15. دعارة	□	□
16. لواط	□	□
17. التهريب		
18. أخرى حدد		

15- دوافع ارتكاب الجريمة: □ الفقر □ زيادة الدخل □ الشهوة □ اللذة

□ انتقام □ تفكك الأسرة □ رفاق السوء □ الصدفة

□ الشرف □ الثأر □ أخرى

16- هل كانت لك أسبقيات بسبب جريمة.

	نعم	لا
0. لا يوجد سوابق	□	□
1. السرقة	□	□
2. النشل	□	□
3. شيك بدون رصيد	□	□
5. إساءة ائتمان	□	□
6. إلحاق الضرر بمال الآخرين	□	□
7. تجارة المخدرات	□	□
8. تعاطي المخدرات	□	□
9. القتل العمد	□	□
10. القتل الخطأ	□	□
11. الشروع بالقتل	□	□
12. هتك عرض	□	□
13. الزنا	□	□
14. الاغتصاب	□	□
15. دعارة	□	□
16. لواط	□	□
17. التهريب		
18. أخرى حدد		

الجزء الثالث: اتجاهات النزلاء نحو سبب الانحراف

ضع إشارة (√) مكان الاختيار المناسب

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	الأسرة					
1	المشاكل الأسرية سبب في ارتكابي الجريمة					
2	غياب إحدى الوالدين عن الأسرة بشكل متكرر سبب في انحرافي					
3	النزاعات والصراعات الأسرية كانت سبب انحرافي					
4	عدم اكتراث الأهل بي وبمشاكلي ومشاعري سبب انحرافي					
5	كان والدي يعملني بعنف مما سبب انحرافي					
6	كان يعاملني والدي بدلال مفرط مما سبب انحرافي					
7	غياب دور الأب كمسؤول عن أفراد الأسرة					
8	علم الأم خارج المنزل وترك الأسرة لساعات طويلة					
9	زيادة عدد أفراد الأسرة وكبرها كان سبب في انحرافي					
10	أسرتي متفككة أصلاً					
11	الطلاق أو انفصال الوالدين سبب انحرافي					
12	إن أبناء لمنحرفين في الغالب منحرفين.					
13	ينفق والدي جزء كبير من دخل الأسرة على ملذاته الخاصة					
14	عندما كنت صغيراً كنت أشعر بأنني طفل غير مرغوب من قبل الأهل					
	محور الرفاق					
15	لم تتابع أسرتي أصدقائي للتأكد من حسن خلقهم					

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
16	أصدقاء السوء سبب انحرافي					
17	بعض أصدقائي منحرفين					
18	الاختلاط بين الجنسين قادني للانحراف					
19	تعلمت الجريمة من أصدقائي					
20	الآثار والإغراء من قبل النساء كان سبب ارتكابي الجريمة					
21	كنت أشاهد الأفلام الإباحية واشرب الكحول مع أصدقائي					
22	كان سبب دخول مركز الإصلاح والتأهيل لأول مرة نتيجة لتحريض وتشجيع الأصدقاء والآخرين لي					
	محور الفقر والبطالة					
23	كان سبب انحرافي رغبة في الحصول على الثراء					
24	كان سبب انحرافي للحصول على المال لسد رمق العيش					
25	نظراً لعدم حصولي على عمل كان سبب لانحرافي					
26	العمل في أعمال مؤقتة وغير دائمة كان سبب في انحرافي					
27	يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطل عن العمل مما ينعكس على علاقته بالمجتمع وبالآخرين					
28	وضع الأسر البائس والفقير كان سبب للجوئي إلى طريق الانحراف					
29	تلعب البطالة دوراً رئيسياً في عدم توفر الأمن في المجتمع					
30	عدم قبولي اجتماعياً للعمل عند الآخرين جعلني الجأ					

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	لهذه الطريق					
31	عدم توافر السكن المناسب كان سبب لانحرافي					
32	الحرمان من العيش المناسب أثناء صغري جعلني أفكر في الحصول عل المال بأي طريقة					
33	شعوري بالنقص والحاجة المادية نظراً لفقر الأسرة					
34	يلعب الفقر دوراً رئيسياً في عدم توفر الأمن في المجتمع					
35	الفقر والبؤس هو سبب انحرافي					
36	أنا أصلاً أعمل بغض النظر عن نظرت الآخرين كونها توفر لي دخلاً عالياً					
	الحي والسكن					
37	فساد البيئة الاجتماعية كالحي والجيران كان مشجع على الانحراف					
38	الأحياء الشعبية تعد بيئة مناسبة للانحراف					
39	أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة نزيل					
40	نظرة المجتمع السلبية نحو أسرتي ونحوي هي الدافع لارتكابي الجريمة					
41	فقدان الضوابط الاجتماعية كان سبب في الانحراف					
	العوامل الاجتماعية					
42	عدم القدرة على الزواج كان سبب انحرافي					
43	عدم مقدرتي على توفير السكن كان سبب انحرافي					
44	شعوري باليأس والإحباط جعلني انحرف					
45	احتقاري لنفسي جعلني اسلك هذا الطريق					
46	لا أحد يرغب بمصاهرتي جعلني أنحرف					
47	عدم الرغبة في توظيفي جعلني ألجأ لسلوك الانحراف					

التسلسل	الفقرة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
48	عدم الرغبة في مشاركتي الاجتماعية من قبل الآخرين جعلني أبقى مع أصحاب السوابق					
49	إن اللذة ولرغبة في المغامرة جعلني أرتكب الجريمة					
50	إن الشهوة العارمة لدي جعلتني انحرف					
51	غياب الوازع الديني يضعف الرابط الاجتماعي ويقود للجريمة					
52	إن مشاهدة الأفلام البوليسية وحرب العصابات طورت عنصر العداء والجريمة لدي					

الملحق (ب)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

قائمة بأسماء السادة المحكمين

1. الأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي – جامعة مؤتة.
2. العميد الدكتور وضاح الحمود – مدير إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل / مديرية الأمن العام.
3. الدكتور معتصم المجالي – جامعة مؤتة.
4. الدكور هشام الدعجة – الجامعة الأردنية.
5. الدكتور يوسف شمس الدين – جامعة الشارقة.

السيرة الذاتية

الاســــــــــــم: عاكف محمد موسى المبيضين.

الـــكـــــلـــــــية: العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع.

التخـــــــــصص: علم جريمة.

الســــــنــــــــــة: 2010.

العنوان البريدي: المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ضاحية الأمير راشد بن الحسن، ص.ب 100.

الهاتف الأرضي: 009626825270.

الهاتف النقــال: 00962795295252.

البريد الإلكتروني: akef1962@yahoo.com.